

باب المسح على الخفين صحيفه ٣	باب الطهارة صحيفه ٤	فصل صحيفه ٥	باب التيمم صحيفه ٥	باب المسح على الخفين صحيفه ٣
باب الحيض صحيفه ٧	فصل صحيفه ٨	باب الجناس صحيفه ٨	كتاب الصلاة صحيفه ١٠	باب الاذان صحيفه ١١
باب شروط الصلاة صحيفه ١١	باب صحيفه ١١	فصل صحيفه ١٢	فصل صحيفه ١٥	فصل في الجماعة صحيفه ١٥
باب الحدث في الصلاة صحيفه ١٧	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها صحيفه ١٧	فصل صحيفه ١٨	باب الوتر والتوافل صحيفه ١٨	فصل صحيفه ٢٠
فصل صحيفه ٢٠	فصل في الاستسقاء صحيفه ٢٠	باب اذاك الفريضة صحيفه ٢١	باب الفواث صحيفه ٢١	باب سجود السهو صحيفه ٢٢
باب صلاة المريض صحيفه ٢٣	باب سجود التلاوة صحيفه ٢٣	باب صلاة المسافر صحيفه ٢٤	باب الجمعة صحيفه ٢٥	باب العيدين صحيفه ٢٦
باب صلاة الخوف صحيفه ٢٦	باب الجنائز صحيفه ٢٧	فصل في الصلاة على الميت صحيفه ٢٨	باب الشهيد صحيفه ٢٩	باب الصلاة في الكعبة صحيفه ٢٩
كتاب الزكاة صحيفه ٢٩	باب زكاة السنوتم صحيفه ٣٠	فصل في زكاة الفطر صحيفه ٣١	فصل في زكاة الغنم صحيفه ٣١	فصل صحيفه ٣١
باب زكاة الذهب والفضة والروض صحيفه ٣٣	باب العاشر صحيفه ٣٣	باب الركاز صحيفه ٣٣	باب زكاة الخراج صحيفه ٣٤	باب المنصف صحيفه ٣٥

باب صدقة الفطر صفحه ٣٦	كتاب الصوم صفحه ٣٦	باب موجب الفسان ٣٨	فصل صحيفه ٣٩	فصل صفحه ٤٠
باب الاعتكاف صفحه ٤٠	كتاب الحج صفحه ٤١	فصل صفحه ٤١	فصل في دخول مكة ٤٢	فصل صفحه ٤٤
باب القرآن والتمتع صفحه ٤٥	باب الجنائز صفحه ٤٦	فصل صفحه ٤٦	فصل في قتل المتعد ٤٧	باب مجاوزة الميقات ٤٩
باب إضافة الاحرام الى الاحرام ٤٩	باب الاحصار والفوات ٥٠	باب الحج عن الغير ٥١	باب الهدى صفحه ٥١	مسائل مشهوره صفحه ٥١
كتاب النكاح صفحه ٥٢	فصل في المنكحات ٥٢	باب الاولياء والاكفاء ٥٣	فصل صفحه ٥٤	فصل صفحه ٥٥
باب المهر صفحه ٥٥	باب نكاح الرقيق صفحه ٥٨	باب نكاح الكافر صفحه ٥٩	باب القسم صفحه ٦٠	كتاب الرضاع صفحه ٦٠
كتاب الطلاق صفحه ٦١	باب ايقاع الطلاق ٦٢	فصل صفحه ٦٢	فصل صفحه ٦٣	فصل صفحه ٦٣
فصل في الطلاق بالكليات ٦٤	باب التفويض صفحه ٦٤	باب التعليق صفحه ٦٦	باب طلاق المرضى ٦٧	باب الرجعة صفحه ٦٨
باب الابداء صفحه ٦٩	باب الخلع صفحه ٧٠	باب الظهار صفحه ٧١	باب القاء صفحه ٧٢	باب العنين صفحه ٧٣

باب العدة صفحه ٧٤	فصل صفحه ٧٥	باب ثبوت النسب صفحه ٧٥	باب الحضانة صفحه ٧٦	باب النفقة صفحه ٧٧
فصل صفحه ٧٨	كتاب الاعتاق صفحه ٧٩	باب عتق البعض صفحه ٨٠	باب عتق الجميع صفحه ٨١	باب الحلف بالعتق صفحه ٨٢
باب العتق على جبل صفحه ٨٢	باب التدبير صفحه ٨٣	باب الاستيلاء صفحه ٨٣	كتاب الايمان صفحه ٨٤	فصل صفحه ٨٥
باب البين والدخول والزوج والابتنان والسكنى وغير ذلك صفحه ٨٥	باب البين والاكل والشرب واللبس والكلام صفحه ٨٦	باب البين والطلاق والعتق صفحه ٨٩	باب البين في البيوع والزواج وغير ذلك صفحه ٩٠	باب البين والضرب والقتل صفحه ٩١
كتاب الحدود صفحه ٩٢	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه صفحه ٩٢	باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها صفحه ٩٣	باب حد الشرب صفحه ٩٤	باب حد القذف صفحه ٩٤
فصل في الغنى صفحه ٩٥	كتاب السرقة صفحه ٩٦	فصل في الخرز صفحه ٩٦	فصل في كيفية القطع وإثباته صفحه ٩٧	باب قطع الطريق صفحه ٩٨
كتاب السير صفحه ٩٨	باب القنائم وفسيتها صفحه ٩٩	فصل في بيان كيفية القسمة صفحه ١٠٠	باب استيلاء الكفار صفحه ١٠١	باب المستامن صفحه ١٠٢
فصل صفحه ١٠٢	باب العشر والخراج صفحه ١٠٢	فصل صفحه ١٠٢	باب المرتد صفحه ١٠٣	باب البقاة صفحه ١٠٤
كتاب اللقيط صفحه ١٠٥	كتاب اللقطة صفحه ١٠٥	كتاب الأبق صفحه ١٠٦	كتاب المفقود صفحه ١٠٦	كتاب الشركة صفحه ١٠٦

فصل صحيفة ١١٠	كتاب البيوع صحيفة ١٠٩	فصل صحيفة ١٠٩	كتاب الوقت صحيفة ١٠٨	فصل صحيفة ١٠٨
فصل صحيفة ١١٥	باب البيع الفا صحيفة ١١٤	فصل صحيفة ١١٢	فصل في خيار الرؤية ١١٢	باب الخيارات صحيفة ١١١
باب الحقوق ولا استحقاق ١١٨	باب الزبوا صحيفة ١١٤	فصل صحيفة ١١٧	باب المراجعة والنولية ١١٧	باب الاقالة صحيفة ١١٦
باب العتق صحيفة ١٢١	مسائل شتى صحيفة ١٢٠	باب التسلم صحيفة ١١٩	فصل في بيع العضوي ١١٩	فصل في بيان احكام الاستحقاق ١١٩
كتاب القضاء صحيفة ١٢٦	باب الموالاة صحيفة ١٢٥	باب كفالة الزوجين والعبد ١٢٥	فصل صحيفة ١٢٤	كتاب الكفالة صحيفة ١٢٢
مسائل شتى صحيفة ١٢٨	فصل صحيفة ١٢٨	فصل صحيفة ١٢٨	فصل صحيفة ١٢٧	فصل صحيفة ١٢٦
باب الاختلاف في الشهادة ١٣٢	باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل ١٣١	فصل صحيفة ١٣١	كتاب الشهادت صحيفة ١٣٠	فصل صحيفة ١٢٩
فصل صحيفة ١٣٥	باب الوكالة بالباع والمشتري ١٣٤	كتاب الوكالة صحيفة ١٣٤	باب الرجوع عن الشهادة ١٣٣	باب الشهادة على الشهادة ١٣٢
فصل صحيفة ١٢٩	باب التحالف صحيفة ١٣٨	كتاب الدعوى صحيفة ١٣٧	باب عزل الوكيل ١٣٧	باب الوكالة بالخصومة والقبض ١٣٦

باب في دعوى الرجلين صفحة ١٣٩	فصل بالشارع بالأیدی ١٤١	باب دعوى النسب ١٤١	كتاب الأقارب صفحة ١٤٢	باب الاستثناء وفي معناه ١٤٢
باب قرار المريض صفحة ١٤٤	كتاب الصلح صفحة ١٤٤	فصل صفحة ١٤٥	باب الصلح والدير صفحة ١٤٥	فصل صحيفة ١٤٦
كتاب المضاربة صفحة ١٤٦	باب المضارب بضارب ١٤٧	فصل صحيفة ١٤٨	كتاب الوديعة صفحة ١٤٩	كتاب العارية صفحة ١٥٠
كتاب الهبة ١٥١	باب الرجوع فيها ١٥١	فصل صفحة ١٥٢	كتاب الإجارة صفحة ١٥٢	باب يجوز في الإجارة وما لا يجوز ١٥٣
باب الإجارة الفاسدة ١٥٤	فصل صفحة ١٥٥	باب فسخ الإجارة صفحة ١٥٦	مثل مشاورة صفحة ١٥٧	كتاب المكاتب صفحة ١٥٧
باب تصرف المكاتب ١٥٨	فصل صفحة ١٥٨	باب كتابة العبد المشترك ١٥٩	باب العجز والموت صفحة ١٦٠	كتاب الولاء صفحة ١٦٠
فصل صفحة ١٦١	كتاب الإكراه صفحة ١٦١	كتاب الحجر صفحة ١٦٢	فصل صفحة ١٦٣	كتاب المأذون صفحة ١٦٣
فصل صفحة ١٦٤	كتاب الغصب صفحة ١٦٥	فصل صفحة ١٦٥	فصل صحيفة ١٦٦	كتاب الشفعة صفحة ١٦٧
فصل صحيفة ١٦٨	باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب فيها ١٦٩	فصل صفحة ١٦٩	كتاب القسمة صفحة ١٧٠	فصل صحيفة ١٧١

فصل صحفه ١٧٤	كتاب الذباج صحفه ١٧٤	كتاب المساقاة صحفه ١٧٣	كتاب المزارعة صحفه ١٧٢	فصل صحفه ١٧٢
فصل في اللبس ١٧٧	فصل في الكسب ١٧٦	فصل في الأكل ١٧٦	كتاب الكراهة صحفه ١٧٦	كتاب الاضحية صحفه ١٧٥
كتاب آجاء الموت صحفه ١٨٠	فصل في المتفرقات ١٧٩	فصل في البيع ١٧٨	فصل في الاستبرأ ١٧٨	فصل في النظر والمخو ١٧٧
كتاب الرهن ١٨٤	كتاب الصيد صحفه ١٨٣	كتاب الاشربة صحفه ١٨٣	فصل صحفه ١٨١	فصل في الشرب ١٨١
كتاب الخانات صحفه ١٨٨	فصل صحفه ١٨٨	باب النضر في الرهر وجانيته والخانة عليه ١٨٧	باب الرهن يوضع على يد ١٨٦	باب ما يجوز ارتدائه والرهن به وما لا يجوز ١٨٥
باب الشهادة في القتل واعتبار حاله ١٩١	فصل صحفه ١٩٠	فصل صحفه ١٩٠	باب القصاص فيما دثر النفس ١٩٠	باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ١٨٩
باب ما يحدث في الطريق ١٩٤	فصل صحفه ١٩٤	فصل صحفه ١٩٢	فصل صحفه ١٩٢	كتاب الدبابة صحفه ١٩٢
فصل صحفه ١٩٨	فصل صحفه ١٩٨	باب جنابة الريق وعليه ١٩٧	باب جنابة البهية ١٩٦	فصل صحفه ١٩٥
كتاب الوصايا ٢٠١	كتاب المعامل ٢٠٠	باب القسامة صحفه ١٩٩	باب غضب العبد والصبي والمدير والجنابة في ذلك ١٩٨	

باب الوصية بثلث المال ٢٠٢	باب الوصية بالخدمة والسكنى والعزة ٢٠٥	باب الوصية للاقارب وغيرهم ٢٠٤	باب العتق في المرض ٢٠٣	باب وصية الذمي ٢٠٥
باب الوصي ٢٠٥	فصل صحيفه ٢٠٦	كتاب الخنثى صحيفه ٢٠٧	مسائل شق ٢٠٧	كتاب الفرائض ٢١٠
فصل صحيفه ٢١١	فصل صحيفه ٢١٢	فصل صحيفه ١١٣	فصل في الفرق والهدمي ٢١٣	
فصل صحيفه ٢١٣	فصل في الحمل ٢١٣	فصل في المناسخه ٢١٤		
حساب الفرائض ٢١٤	فصل صحيفه ٢١٤			
	فصل صحيفه ٢١٤			
	فصل صحيفه ٢١٥			

الْعَلَامَةُ الْحَلَبِيَّةُ
مُلْتَقَى الْأَخْبَرِ
كِتَابُهُ

يَقْتَضِي
عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ ثُمَّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ
ثُمَّ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ
أَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ عَلَى قَوْلِ الْمَشَائِخِ مِنْ بَعْدِهِمْ
فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فَيُجَنِّدُ أَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ
وَقَالَ الشَّيْخُ إِذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي جَانِبٍ
وَهُمَا فِي جَانِبٍ فَالْمَقْنَى بِالْحَتِّ أَرَانِ
شَاءَ أَفْتَى بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ
شَاءَ أَفْتَى بِقَوْلِهِمَا وَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ
يُدْجِجُ جَسَابِنَهُ وَ

أَمَّا
مَنْ شَرَحَ (قَالَ) الْحَلَبِيَّ

[illegible]

کتاب الطهارة

اى كتاب حكاه
 مضاف وان كان في اللغة
 قال لا روى اصل البغلة
 الى الشئ يقال كنت
 ما بين شغريما بجفة
 القربة اى ضمت
 اللغة مصادروة
 بثلاثة مصادروة
 وتبعه في الدرر
 ما مصدره

استفادها الخ
 وفتح الباب والفضل لعدد
 مستغلة ففتح مع الحروف
 الدلائل من القرآن كجمع مسائل
 وفوقها الاصوليين على حد
 المسر القديري كما في
 الصغير عالمها على غصن
 وفوقها
 وفوقها

2

[illegible]

بابا لا نجاس
يطهر بدن المصل وتؤبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما عاين طاهر من بل كل
وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا بالماء والخفان نجس نجس له
جروم بالذات المبالغ ان جف حلافا لمحمد وكذا ان لم يحيف عند ابي يوسف

[illegible]

يكون المعنى قل مدة الجنب ثلاثة ايام
 في تقبيل المصافى وهم (ح) وطها) لان
 المصافى لا يزيد على عشرة فلا يجزئ عنده
 الدم بعده لكن يستحب ان لا يطأها
 تقتل وقال الشافعي ومالك والحنابلة
 لا يجزئ وطأها قبل الغسل ا هم (واق) والهم
 لان لا تنطق الصلاة على من لا يمسها
 لزوم الصلاة الاستمرار في العادة فانه جند
 ا هو (ق) وفيه الاستمرار في العادة فانه جند
 بها الدم ولا يجزئ الا ان كان الجنب
 يكون لا اكثر من عشرة ايام وان كان الجنب
 غسل بيقين لا احتمال فقتل ان الجنب
 طهرها بيقين لا احتمال فقتل ان الجنب
 وقيل طهرها بيقين لا احتمال فقتل ان الجنب

في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء وغسل
 بالماء بعد الجرح افضل يغسل يديه اولاً ثم الفرج ببطن اصبع او اصبعين او ثلث
 لا برؤسها (و) برخي مائة ان لم يكن صائماً (و) يجبان جاوز الفرج الخرج
 اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا يستحبني بعظم
 وروث وطعام ويمينه وكره استقبال القبلة واستند بارها بول ولو في الخلأ

كتاب الصلوات

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض العتري في الافق الى طلوع
 الشمس (و) وقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى
 في الزوال وقال لا الى ان يصير مثلاً (و) وقت العصر من انتهاء وقت الظهر
 الى غروب الشمس (و) وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض
 الكائن في الافق بعد الحمرة وقال هو الحمرة قيل وبه يفتى (و) وقت
 العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر
 عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لما لا يجبان عليه (و) يستحب الاسفار
 بالفجر بحيث يمكن اداؤه بترتيب اربعين اية او اكثر فزان ظهر فساد
 الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على لوجه المذكور والبراد بظهر
 الصيف وتأخير العصر ما لم تنغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر
 الى آخر من يثق بالانتباه والا فقبل النوم (و) تجبيل ظهر الشتاء والوتر
 (و) تجبيل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن الصلاة
 وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب
 الا عصر يومه وعن الشغل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر
 والعصر (لا عن قضاء فائسة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن
 التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة
 ايا كانت وقبل صلاة العبد (وعن الجمع بين صلاتين في وقت الا
 بعرفه ومزدلفة ومن طهر في وقت عصر وعشاء صلاتهما فقط
 ومن هو اهل فرض في خروفت بقضيه لا من حاضنت فيه

وعليه طهرها بيقين لا احتمال فقتل ان الجنب
 (روا) اذا زاد الدم الى يومين وقبله
 ثلاثة ايام جنبها وسنة او ستين
 منها ثم استسحبها (صلاة) ان كان
 جنبها ثلاثة ايام وظهرها ما تات
 ساعة تنقضيها عن اقل مدة فقتل فيها
 الولد ا هو (ق) فان زاد الى ايام لو كان

حضيا وزكاته وكلاهما في النفاس
 والا فحليل اي وان لم يجزئ الاصح وهو
 فانه يد على العادة بحيث على يوسف
 بعين عاده لها عند ما في الثاني كذا
 وعندها لا الا اذا زادت في الصلاة
 ويستحب التحايط اذا دخل وقت الصلاة
 ان تنوءا وتجلس عند مجلسيتها وكذا
 ان تنوءا وتجلس عند مجلسيتها وكذا
 كذا تنسى العادة (و) الا فانه على اكثر
 كذا تنسى العادة (و) الا فانه على اكثر
 فقط لان الجنب يفتى من غير
 (ق) لان الجنب يفتى من غير
 الاكثر ا هم (و) بد بيقين من غير
 والكافي (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 تصحح ا هو (ق) ليس بين ولا دية ما سئله
 في بطن واحد ليس بين ولا دية ما سئله
 (و) تنقضي العادة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة

في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة
 في وقت الصلاة (و) كذا المسألة (و) كذا المسألة

دون الخلقها من الغلط المذنب
ولا إذا كان الجدل لأن قولهم مقبول
في الأمور الدينية فيضليه الإعلام
أهق (سريع) أي في الصلوة في قول
الشيخ في عهد وعند الفراع من الأقامة
في قول أبي يوسف للحاقلة على خبلة
من أمة أبو بكر وعلم أن في الشرع عند
عند الفراع من الأقامة أهق (سريع)

جميع شرط بسكون الواو المعروف واما
 الاشارة وفقا لشرط يفتح الواو وهو
 العلامة وفقا لاصطلاح ما يوقف
 على وجود الشيء ولا يكون داخله
 والمراد هنا شرط الصحة لاشارة الواو
 حتى يقال ما يتعلق بالوجود دون
 حتى يقال ما يتعلق بالوجود دون
 (شرط التلاوة) من هذا القبيل
 الذي قلنا

[illegible]

والجواب انه لا خلاف فيها الا بالنفس
نور في ما لا يفسد عند ذكر الشرح الامام
او يبين لا فان كان عند الاعتناء
وهو ادناه (نور في ما لا يفسد عند
وقد كونه من غير ان يكون له
وانما يريد ان يكون له
قدرة التبيين بل ان يكون له
رواية في قوله
انه عليه السلام
ان يقال في التحديد
من زيادة النقاء
ووجه اصحابه
اصحابه ان يضع
بطون الاصل
سبحان الخ اي في
مع الإتيان للفرق
لما في النهاية من ان
مات لكان الناس من الخلق
اهو

او قدر المومني على الاركان او تذكر صاحب لترتيب فائنة او استخلف
القارئ اميا او طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت الحصر في الجمعة
او زال عذر المذوور او سقطت الجيرة عن برء * ولو استخلف
الامام مسبوقا فاذ اتم صلاة الامام بقدر مذكر السليم
ثم لو فعل متافيا بعده يضره والاوان لم يكن فرغ ولا يضر من
فرغ * ولو فقهه الامام عند الاختنا ما وحدث عدا فسد
صلاة من كان مسبوقا خلافا لهما لان نكلم اخرج من المسجد
* ومن سبقه الحدث في الركوع او السجود اعادها حتما ان بي * ومن
تذكر سجدة في ركوع او سجود في سجدة عادتها * ومن امر فردا
فحدث فان كان المأمور رجلا تعين للاستخلاف وان لم يستخلف
والافضل بتعين فنفسد صلاته او قيل لا تنفسد الا بغير
فنفسد صلاته دون الامام * ولو حصر عن القراءة جازله الاستخلاف
خلافا لهما

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

يفسدها الكلام ولو سهوا او في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس
وهو ما يمكن طلبه منهم والابن والتأوه والتأفيف ولو كانت
بحرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله والبكاء بصوت لوج واصبه
لا لذكر جنة او نار والسخف بلا عذر وتشتيت عا طس وقصد جواب
بالجدلة والهيللة او السجدة او الاسترجاع او الحوقة خلافا لابي
يوسف رحمه الله ولو اراد بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تنفسد
اتفاقا ولو فتح على غير امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا
في الاصح والسلام عداورة وقراءة في مصحف خلافا لهما واكله وشربه
وسجوده على جنس خلافا لابي يوسف رحمه الله فيما اذا اعاده على
طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها لا شروعه فيها ثانيا ولا ان
نظر الى مكتوب وفهمه او اكل ما بين اسنانه دون الحصة ونفسد

وقالا لا يجوز الخ وهو رواية عنه
لعله عليه السلام
اعظم بعد نهج الجبهة والقوى على
تعبه اه في نقصه في الفقه
العباد والفقير والفقير الفاء
عرفان والحمد استلام الجلال
عند الجلالة والحمد والحمد
الحديث في نسبة موسى والمراد القبول
قلت القضا والموقف فان قلت
ففي سبعة احوال من الحكم
لا يمكن الا من

لا يمكن الا من
فبعضه من ذلك
التي لا يمكن الا من
وقيل لا يمكن الا من
وابن النجاشي
والاحسن ان يقال انها
فلا يطل عليه
السلام عليه
بمطالبة الصلوات
والزيادة عطايا الطيات
جميع الامور

أي القوام في الإقامة لأنه لا خلاف في جماعة
 وهو بدعي ولا كراهة بالنقل بعد ما أوقف
 قبل أن يؤمر بالبناء فيه ما وراء النهر هذه
 أسطوانة المسجد الداخل في البناء كان
 سارية وأنتى عليه المسجد وأصلها خلف
 الفخية والظاهر لأن سنة العصور العشرة
 لم يدرك تلك الركعة لأن المشاركون
 من الركن شرط ولهم ركعة على هذا
 مدركا أهق ٧ مع ركوعه
 فجزء خلافه لأنهم بعد الركوع
 الخلافة أو بعد ركوع السجدة أهق
 لا يجزئون في ركعة واحدة ولو كان يجزئ
 إلى بعد اعتناء الإمام أنه لم يعلم بركعة
 إلى المجلس عن إمامه ٩ رايهم الفرضية
 وعن الأكثرين أنه يفسد أصل الصلاة
 لكن عند الإكثريين يفسد أصل الصلاة
 وإن قل بركعة واحدة عند الإمام
 لا يفسد فريضة ماضية بالاتفاق
 الشيخان يفسرون صلاة وعندهما بطلان الصلاة
 ولا يفسد سجدة أصلا فلا فائدة للفرض
 لا يجزئ أصل الصلاة عندهما وغرض
 وبما أهق ٩ خلافا له
 وسنة عند هؤلاء لا يفسد الفرائض
 وفرض على غير ما جاز ولا يفسد الفرائض
 فسد الوجوب الترتيب والواجب يفسد الصلاة
 وبسبب الترتيب أهق

الفريضة جماعة إن أدى سنته بتركها ويفتدى وإن رجا ذلك ركعة
 لا يتركها بل يصليها عند باب المسجد ويفتدى ولا تقضى إلا تبعا للفرض
 وعند محمد رحمه الله تقضى بعد الطلوع ويترك سنة الظهر الحائز
 ويقضها في وقتها قبل شفعه وغيرها وغير الفرائض الخمس والو
 لا يقضى أصلا ومن أدرك ركعة واحدة من الظهر جماعة لم يصله
 بجماعة بل أدرك فضلها ومن أنى مسجدا ولم يدرك جماعة يطوع قبل
 الفرض ما شاء ما لم يخف فوته ومن أدرك الإمام ركعا فكبروا
 حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه
 فهو الإمام فيه مع ركوعه

باب الفوائض

الترتيب بين الفائضة والوفائية وبين الفوائض بطرط فلو صلى
 فرضا فأكرا فائضة فسد فرضه موقوفا وعندها بائنا فلو قضىها
 قبل أداء ست بطلت فريضته ماضية والإصحاح عنده لا عندهما
 والوتر تركا لفرض عملا فذكره بفسد قائنا خلافا لها ولو صلى العشاء
 بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر به بعد السنة لا عادة الفاء
 ولا يبعد الوتر خلافا لها وبطلان الفريضة لا يبطل أصل
 الصلاة خلافا لمحمد رحمه الله ويسقط الترتيب بضيق
 الوقت وبالنسيان وبضرورة الفوائض ستا حديثه أو قديمة
 ولا يعود بعودها إلى القلة فمن ترك ستا أو أكثر وشرع يؤدي
 الوقتيات مع بقاء الفوائض ثم فاته فرض جديد ففرضه فنية
 بعد ذكرها لصحت وقتيته وكذا لو قضى تلك الفوائض الأفضا
 أو فرضين فضل وقتية ذكرها ولا يقتل تارك الصلاة عمدا
 ما لم يجده ولو ارتد عقيب فرض صلاة ثم أسلم في الوقت لزومه
 أعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته
 بعد إسلامه في دار الحرب إن جهل فرضيته

الوقت عن الوقت وقوسرا لأن
 والوقت من الوقت والنقص والإجماع
 لأنه لا يفسد الصلاة إلا بالجماع
 أي الجواز أنه يتركها في وقت الوقت
 حتى في وقتها الكتاب فلا يفسد
 الواحد لأن الترتيب ثابت بالشرع
 أهق

ما يجزئ
 أهق

ان قرائن الامانة اربعة منزهة عن التلويح بالجهنم
 الاصل من السبب المتبني اهـ في وجوه الاختصاص
 الى التلويح وهي الامانة في الامانات لان
 سجد السجود هذه الامانة اربعة منزهة
 عن التلويح وهي الامانة في الامانات لان
 سجد السجود هذه الامانة اربعة منزهة

باب بِجُودِ السَّهْوِ

إذا سها بزيادة أو نقصان يسجد بعد التسليمين وقيل بعد واحد
وتشهد وسلم ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعائي
فعدة السهو هو الصحيح: ويجبان قرأ في ركوع أو سجود أو قعود أو
قدم ركعا أو آخره أو كرر أو غير واجب أو تركه ركوع قبل القراءة أو تركه
القيام أو الثالثة بزيادة على تشهد وركوعين واليه في الجهر في الجهر وبالعكس
وترك القعود الأول وقبل كل يؤتى في ترك الواجب: وإن تشهد في
القيام أو الركوع لا يجب: وإن سها مرارا كيفه يسجدان: ويلزم
المقننى يسها ما ماله أن يسجد لا يسهو: والمسبوق يسجد مع أمم
ثم يقضى: وإن سها عن القعود الأول وهو إليه أقرب عاد ولا
لا يسجد للسهو: وإن سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد ويسجد للسهو
فإن يسجد بطل فرضه برفعه عند محمد رحمه الله وبوضعه عند أبي
يوسف رحمه الله وصارت فخلا فالحمد فيضم سادسة إن شاء
وإن قعد في أربعة ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وإن يسجد فرضه ويسجد
للسهو ويضم سادسة والركعتان نقل ولا عهد لوقطع ولا تنويان
عن سنة الظهر ومن أفدى به فيها صلاها فقط ولو أفسد فصالح
وعند محمد رحمه الله يصلي سنا ولا قضاء عليه ولو أفسد ولو يسجد
للسهو في شفع الطلوع لا يبني عليه ولو يبني صح: وسلام من عليه
السهو يخرج منه من الصلاة موقوف أن يسجد عاد إليها ولا فيصم أفداء
من أفدى به بعد سلامه ويصير فرضه أربعين الأقامة ويبطل
وضوءه بقهره أن يسجد أو أفلا وعند محمد رحمه الله لا يخرج فتيته
الأحكام المذكورة يسجد أو لا: ولو سلم من عليه السهو بنية أن لا يسجد
بطلت بنية وله أن يسجد: وإن شك في صلاتكم صلى أن كان أول
ما عرض له استقبال ولا تحزى وعمل بغية ظنه فإن لم يكن له ظن بجى
على الأقل وقعد في كل موضع احتمل أنه موضع القعود: ونوه

[illegible]

[illegible]

كفته عن الفلاويين: وان سجد للاولى ثم شرع واعادها يسجد اخرى
ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كفته سبعة واحدة وان بد لها او المجلس
ولسدية الثوب والرياسة والانتقال من غصن الى آخر تبديل، ولو تبدل
مجلس النساء مع تكرار الوجوب عليه وان اتحد مجلس النساء. وان تبدل
مجلس النساء واتحد مجلسه لا. وكيفية ان يسجد بشرائط الصلاة بين كثير
من غير رفع يد ولا تشهد ولا سلام. وكره ان يقرأ سورة ويذبح آية الشح
لا عكسه وتذبحان يضم اليها آية ايتين قبلها واستحسن لفلواها
عن الستامعين ويقضى

باب المسافر

من جازيبيوت مصره من جانب خروجه مريدا وسطا ثلاثة ايام
فصر الفرض الرباعي وصار رفضه فيه ركعتين . واعتبر في الوسط
في التسهيل سيرا لابل ومشى الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل والبلد
به فلو انتم المسافرين قعد في الثانية صحت واساء والا فلا نصح ولا يزال
على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الاقامة ببلد اخر او قرية
وهو خمسة عشر يوما او اكثر . ولو نواها بوضعين مكة ومكة لا يصير
مقيما الا ان يبيت باحدها وقصران يؤى اقل منها او لم ينو وبقي سنين
وكذا عسكر كونها بارض الحرب واحاصر وامصر فيها او حاصروا اهل
البلد دارنا في غيره . وبني اهل الاخبية لو نواها في الاصح . ولو اقل
المسافر بالمقيم في الوقت صح وبنته وبعده لا يصح واقله المقيم
صح فيها وبقصر هو وبنته المقيم بلا قرارة في الاصح وليست له ان
يقول لهم تواصلناكم فان مسافرا وبطل الوطن الاصل في ثلثة لا
بالسفر . ووطن الاقامة بمثابة السفر والاصل . وفائضة السفر
تقتضي في الحضر ركعتين وفائضة الحضر تقتضي في السفر ربا والمعتبر
في ذلك اخر الوقت والعاصي كثيره . ونية الاقامة والسفر تعتبر
من الاصل دون النية كالعبد والمرأة والجندي .

[illegible]

باب
الفرق بين وطن الإقامة والقبض والملك

[illegible][illegible]

فوق الإقامة ولوقف النافذة اهق ان
ولوقفها على الاقامة اهق
واضحا الى من خمسة عشر يوم اهق
الاعرى فيها عادة اهق
الاستموضع اهق

Digitized by Google

ان قيل ان لما حكى من هذا الصنيع
انبيب الناس به ان اشد الخوف
الابواب الى الحق ليس بشيء طاعة
الافق ٣ او

[illegible]

السائمة التي تكفي بالرعى في اكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل

Digitized by Google

بنت مخاضة لان امها في الغالب يضر ذلك
مخاضها يضره والمخاض موضع الولادة والمخاض
ايضا المخاض لان امها في الغالب يضر ذلك
بنت مخاضة لان امها في الغالب يضر ذلك
مخاضها يضره والمخاض موضع الولادة والمخاض
ايضا المخاض لان امها في الغالب يضر ذلك

والجفت والعريضة
بين العريضة والفالج
ذو السنامين بكل من السند
منسوب الى بنت نصر والعريضة
التي اسمها ولا تاسع
والعريضة التي اسمها
والعريضة التي اسمها
في نسبهم والاصح
بفتحةين وهي من كاتمة دار كاهم
اسما على عبد السلام اهوق

وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائة ففيها
تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن
في الثالثة او مسنة ولا ينبغي فما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الامام فيه
بحسبها وفي ستين تبعا وفي سبعين مسنة وتبيع وهكذا يجب
كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة. وللمؤمنين كالبقر

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين سائة ففيها
سائة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة
ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والضأن والمعز سواء وادن ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة
الشئ وهو ما عت له سنة منها

زكاة فاذا كانت خمسا سائة ففيها سائة وفي العشرين اثنان وفي خمس
عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين
بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين
بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقه
وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين
جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين الى التسعين بنتا
لبون وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس سائة
الى مائة وخمس واربعين ففيها حقان وبنت مخاض الى مائة وخمسين
ففيها ثلاث حقاو ثم في كل خمس سائة الى مائة وخمس وسبعين ففيها
ثلاث حقاو وبنت مخاض الى مائة وست وثلاثين ففيها ثلاث حقاو
وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقاو الى مائتين ثم
يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والجن والعرائل

فصل في زكاة البقر

وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين سائة ففيها
تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو ما طعن
في الثالثة او مسنة ولا ينبغي فما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الامام فيه
بحسبها وفي ستين تبعا وفي سبعين مسنة وتبيع وهكذا يجب
كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة. وللمؤمنين كالبقر

فصل في زكاة الغنم

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين سائة ففيها
سائة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة
ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والضأن والمعز سواء وادن ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة
الشئ وهو ما عت له سنة منها

فصل في زكاة البقر

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين سائة ففيها
سائة الى مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة
ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والضأن والمعز سواء وادن ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة
الشئ وهو ما عت له سنة منها

22

[illegible]

والله اعلم
بما كنا نعبد
والله اعلم
بما كنا نعبد

[illegible]

تغير قبيلته . ان بلغت نصابا او نحوها
 التجارة وجبت فيه الزكاة والا فلا .
 بنى عليها لما روي عن عمار بن شعيب
 وفي رواية اخرى في ذهاب فقال لا فلا والله
 ان يسوئك الله يوم القيمة والنفسهما الى رسول الله
 من نازعهما الله ورسوله قال لا تتقوا
 استأجرا معا ومن احبهما
 والتسعة ثلثهما ثلثيها
 عن قول الكسري ورواه عن نهارى العبد لابن
 وينو ثلث قوم من نهارى العبد لابن
 من كسري العبد اهل باقان
 ليأخذ صدقات التجارة ويجبهم من
 المصروف قطع الطريق وكما يأخذ العاشر
 الصدقات لا تلو الا انما هو يأخذ صدقات الاموال
 صدقات لا يكون مع التاجر لان حيا لا يخذ
 الباطل ان الظاهر بالمال لان الاموال
 في الاموال الا ما اوقى ان يبلغ ماله
 محققه مما لا يملك الا ان يملكه
 نهارى اما الذي لا يملك الا ان يملكه
 وما روى لا يجازى اليه الا ان يملكه
 لا يجازى ان يملكه ما روى

والفضة الخالصين وما غلب غشه فغيره لا وزنه وتشرط نية
 التجارة فيه كالمروض . ويجب في تبرها وحليهما وابتنهما وفي عرو
 تجارة بلغت قيمتها نصابا في أحدهما تقوم بما هو النفع للفقراء ونظم
 قيمتها اليهما ليسه النصاب ويضاه أحدهما الى الآخر بالقيمة وعندها
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله وحكمه
 * ونقصان النصاب في اثناء الحول لا يضربان كمال في طرفيه
 ولو عمل ذو نصاب لسنتين او لنصب صحيح ولا شئ في مال الصبي النجل
 وعلى المرأة منهم ما على الرجل

باب العاشر

هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار من المسلم ربع العشر
 ومن الذي يصفه ومن الحرب ثمانية ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدما
 يأخذون منا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل لا يأخذ بل يترك له
 قدر ما يبلغه ماله وان كانوا لا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا
 ولا من القليل وان اقربان في بيته ما يكمل النصب * وبقبل قول
 من انكرنا من الحول والفراغ من الدين او ادعى الاداء من الفقراء بنفسه
 في المضرب غير التساوي والاداء العاشر لآخران وجد عاشر اخر مع بينه
 * ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج
 المضرب ولا في التساوي ولو في المضرب وما قبل من المسلم قبل من الذي لا من
 الحرب الا في قوله لامة هي ام ولدى وان من الحرب ثانيا قبل مضى الحول
 فان مرة بعد عوده الى داره عشر ثانيا والا فلا . وبعشر قيمه الخمر لقيمة
 الخنزير وعند ابى يوسف ان مريمها معا عشرهما . ولا بعشر مال ترك والمصر
 ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب ما دون الا ان كان لاديين عليه
 ومعه مولود . ومن مر بالخارج فعشره وعشر ثانيا *

باب الزكاة

مسلم او ذمى وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس

نفسه لانه منفرد اليه فيه واخذ
 في غير التساوي فلا يصدق في حياجه اهريق
 زكاة هو الاخذ مستطاع في دفع القيمة
 يصدق له ان يدين الساعي عليه سبيل لان
 الزكاة حق الفقراء والفقراء على سبيل لان
 الصدقات حق الفقراء والفقراء على سبيل لان
 الملك وقد اوصى الفقراء والمسكين بالبر
 الحسن للكل احرى في موضع منه لا يصدق لان الامير
 وضع للكل احرى في موضع منه لا يصدق لان الامير
 السنة عاشر لانه لا يصدق لان الامير
 اذا اجبر بما هو عمل صدق اهيا فان
 بما ليس حيا كذب يدين فلا يصدق لان الامير
 كذب هيا يدين فلا يصدق لان الامير
 بار الزكاة من الزكاة وهو الاثبات
 لانه يقال الزكاة من الزكاة وهو الاثبات
 وشراها اسم لما يكون في الاول
 خليفة او لافضه العباد في الاول
 معدن فان كان معدن في الاول
 الطامع في المعدن في الاول
 الكثر من المعدن في الاول
 خليفة في المعدن في الاول
 عاشر لانه لا يصدق لان الامير
 باقان

أخذت خمسة رواتب من سائر
 الخدم فقال فيه وقال كان
 الحسن لا في معنى القنية إذا استول
 عليه على ما في القدر وهو على ما
 الكثرة فكان غنية فخر فيه الخنز
 واربعة الناحية البعيدة الغزيرة
 نفسه وسواء كان الواحد حراً أو
 عبداً مسلماً أو ذليلاً أو صغيراً
 لما روي من حديث أبي بقاء
 وفارضة رويان عن أبي بقاء
 في رواية بالشراء أو بالهبة أو بالاد
 أما مملوك في المملوك هذه الأقسام
 نكاحاً أو لا أرض لها مملوك بها ف
 رعية خمس وأرض مملوك بها ف
 على خمس وأرض مملوك بها ف
 عن الموت فإن كان المملوك مملوكاً
 غيلة لا تعتبر فيها ولا يخرج منها إلا
 ملكه واستغفله بها فلهذا يخرج منها إلا
 والمخرج فيها ويقتل بها فلهذا يخرج منها إلا
 الباقية فيها فلهذا يخرج منها إلا
 أن علم لأن تلك البقعة صارت
 مملوكاً فيها في نظرنا كلها جليطة
 أولاً بالبيع ثم في خروج عن ملكه كمن

في أرض عشر أو خراج أخذت خمسة والباقي له إن لم تكن الأرض مملوكاً
 والأقل لكها وما وجدته الحري فكله في وإن وجد في داره لا يخرج
 خلافاً لصاحبها وفارضة رويان * وإن وجد كثر فإنه علامة الأسلام
 فهو كالمقطعة وما فيه علامة الكفر خمس وباقه له إن كانت أرضه
 غير مملوك وإن كانت مملوكه فكذلك عند أبي يوسف وعندهما باقية
 لمن ملكها أول الفتح إن علم والأقل قضى مالك عرفت في في الإسلام
 وما اشتبه ضربه يجعل كالفري في ظاهر المذهب وقيل أسلامياً
 في زماننا * ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد في صحرائها ركازاً
 فكله له وإن وجد في دارها منه رده على مالكها وإن وجد ركازاً منها
 في أرضها غير مملوكه خمس وباقه له ولا خمس في نحو فتي وزوج وزوج
 وجد في جبل وخمس يبق للؤلؤ وغيره عند أبي يوسف بالعكس

باب زكاة الخارج

وما سقته السماء أو سقى سيجها أو أخذ من تمر جبل العشر قبل وأكثر
 بلا شرط نصيب وبقاء وعندنا ما يجب في ما يبقى سنة إذا بلغ
 خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً وما لا يوسق فإذا بلغت قيمته
 خمسة أوسق من أدنى ما يوسق عند أبي يوسف وعند محمد يجب
 إذا بلغ خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة
 أمثال وفي الزعفران خمسة أمثال. ولا شيء في حطب قصب
 فارسي وحشيش وتين وسعف. وفيما سبق بغربا ودالية
 أو سانية نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع. وفي العسل
 العشر قبل وأكثر إذا أخذ من جبل وأرض عشرية وعند محمد إذا بلغ
 خمسة أفرق والفرق ستة وثلاثون رطلاً وعند أبي يوسف
 إذا بلغ عشرين قربة. ويؤخذ عشرين من أرض عشرية
 للثمن وعند محمد ربحه الله عشر واحدان كات
 اشتراها من مسلم. ولو اشتراها منه ذمى أخذ

بائع سكة وفيها بئر دارة تكوّن الدرة
 تبايع بخلاف المعدن لأنه من اجزاء
 الأرض فيخرج من ملكه بالبيع كسائر
 اجزائها كذا في شرح الجمع والهداية
 وغيرهما اهـ بقاء العشر عند
 العشر وقت وجوبه عند أبي
 العشر إذا ظهر الثمن وأجابه
 البقية إذا أدرك وعند محمد إذا جعله
 يوسف إذا ادرك وعند محمد إذا جعله
 في الحصاد ويؤخذ بالأنلاف وما
 وجوب الثمن بغير صنعة فالش
 تلف من الخراج المالك ما يخرج من
 ساقط ولا يملك المالك قبل ذلك
 الخراج

٢٥
يقبض على حبالها اى عشرية كانت لان العشر
مؤنة الادنى ويجب ان يحفظه عنك بشعبة الشطرنج في الاوى وضاد
كالغلابى المستحق فلا يقطع حواله البائع
انفعل الصبيغ عليه لا يبيع عشرين ولا يجبر عشرين خارج
على ذلك وقال الشافى لا يبيع على مسلم خارج
ولو غلبا لان من وجهه شبهة الصفة لانه
يجعل للادفع من وجهه شبهة الصفة لانه
لعمل المسلمين فيستحق كما يتق مال الكافر
والمنفى والمعتصم بالوجه بالاسوي
سوايهم بعد الوجه بالاسوي
المكان بجان
الصحاح وهو

منه العشرة وكذا لو اشتراها منه مسلم او اسلم هو خلا فلا ي
يوسف وقيل محمد معه . وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل
ولو شترى ذي عشيرة من مسلم فعليه الخراج وعند محمد يتي على
حاله وان اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على البائع لنفساد
البيع عاد العشر وفي دار جعلت بستانا خراج ان كانت لذى او
لمسلم سقاها بماء وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو
لذى . وماء السماء والبر والعين عشري وماء انهار احرقها العجم
خراجي وكذا سيمون وجيمون ودجلة والفرات عند يوسف خراج
لحم وليس عين قبرا ونقط او ملح في ارض عشري شيء وان كانت
في ارض خراج ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج لا فيها
ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة .

باب المصروف

هو الفقير وهو من له ادى شئ دون النصاب والمساكين من لا شئ
له وقبل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولوغنيا والمكاتب يعان
في فك رغبة ومدبون لا يملك نصابا فاضلاعن دينه ومنقطع الغزاة
عند ادى يوسف والنج عند محمدان كان فقيرا ومن له مال في وطنه
لا معه * ويجوز دفعها الى كلهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
وللكنفين مية او لقضاء دينه او من فن يعنى والى ذى وصح غيرها
ولا الى غنى يملك نصابا من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف
ولده الكبير وامرأته ان كانا فقيرين ولا الهاشمي من آل على اعباس
وجعفر وعقيل وحاتث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها
قل بخلاف النطوع ومواليهم مثلهم ولا بدفع المزيكى زكاته
الى صاله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته وكذا لا تدفع
الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او مكاتبه او مديره او امه ^{وله}
وكذا عبده المعتق بعضه وكذا عبده له فيه شرك اعتق شركه بعضه

إلى كلمة
 الدفع إلى واحد من صفات الأقدار
 في الآية الاختصاص الكلي من كون كل
 صفة لكل فرد وكل صفة الطاقة أو
 الواحد منها مع صفاته الطاقة أو
 النفس ومقابلها العقل واليبلغ
 أهـ بالان أو صفاته البري عن الصالح باليبلغ
 ليعرف أو يغير من ذاته أي الصالح باليبلغ
 لا يقع عند الأصيل عند من أثبت الفقيه
 في الخلاف أو مبدع عند من أثبت الفقيه
 لا ينفك عنه ولله الكبير أي الفقيه وهو
 لا يحد غيباً بسره أي الفقيه وهو
 علماً وإن كان من الفقيه وهو
 ليقول وإن كان من الفقيه وهو
 هو على علم السلام أو مبدع
 في علم السلام أو مبدع
 بالعلم بالعلم أو مبدع
 بالعلم بالعلم أو مبدع

[illegible]

فريضة على كل مسلم مكلف أداء وفضاء * وصوم المذنب والكفار
 واجب وغير ذلك نقل * وصوم العبدن وآباء المشرق حرام *
 ويجوز أداء رمضان والنذر المعين بنية من الليل والى ما قبل نصف
 النهار لا عند في الأصح وبمطلق النية وبنية النفل وصوم رمضان
 بنية واجب آخر للصحيح المقيم لا المذنب المعين بل عما نواه * ولو نوى
 المريض والمسافر فيه وجبا آخر وقع عما نوى عنه وعندهما
 عن رمضان * والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار والنفل
 والنذر المطلق والكفارات لا تصح إلا بنية معينة من الليل *
 ويثبت رمضان بزوية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام
 يوم الشك إلا تطوعا وهو أحسن وافق صوما يعتاده والا
 في صوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكره صومه
 عن رمضان وعن واجب آخر وكذا أن نوى أن كان رمضان
 فغنه والافغن نقل وعن واجب آخر وصح في الكل عن رمضان
 أن ثبت والا فأنوى أن جرم ونفل أن رد ودان قال أن كان
 رمضان فأنصا ثم عنه والا فلا يرفع ولو ثبت رمضان بنية ولا
 يصير صائما * وإذا كان في السماء علة قبل في هلال رمضان خبر
 عدل ولو كان عبدا وانثى أو محدودا في قذف تاب ولا يشترط
 لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطر وذى الحجة شهادة حرين
 أو حرين بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى وإن
 لم تكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبره
 وفي رواية يكفى باثنين وقال الطحاوى يكفى بواحد إن جاء من
 خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلاثين ولم يروه
 حل الفطران صاموا بشهادة اثنين وإن بشهادة واحد لا يحل
 * ومن رأى هلال رمضان والفطر ورد قوله صام وان افطر
 فضى فقط . ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين

و من رأى حلالاً مضى إلى ما قبل
فقلوب عليه السلام الصواب هو
والنظر في مفسرهم قوله الزبيب
ويجب على الناس في وقت الزبيب
ولا يجوز بيعه بغيره المستحب عند
حقيقته بعد وهو الخمار أهون

ويستحب السجدة قال صاحب المطالع
السجدة التي في اسمها بفتح السين
والميم اسم الفاعل واجاز بعضهم ان يحذف
السين من اسم الفاعل فيكون الاسم
المتصرف في الفعل وهو في بيان وجوب الاعتدال
فيها المشقة فلذا قال ليحاح اهق

لربيض خاف زيادة مرضه اقاخيريه
خاف الحلاك وكذا جميع خاف مرضه
وعن ابن حنبل ان ينفطر والاولى ظاهر
قاعلا لاسله ان ينفطر الاخذ باليسر
الروية وفي المنع الذي يزداد
سنة السفر والمرض الذي
يسوق وحمل المرأة والرجوع
بالولة والحلاك اهق
بخاف منه الحلاك اهق
نحاف من اي من الايام التي
لكل يوم من صاع من ماء
كافطرة نصف صاع من ماء
من غيث اهق
لعله تعالى على الذين يطبقونه فليس
بالجائع الضعفاء ان لا يطبقوه بخاف من
قال يبين الله ان تغسلوا اي ابتدئتموه

والسواك ولو عشتا ومضغ طعام لا بد منه لطفل ولا الحماة
ويكره عند الامام والاستسناق للتبرد وكذا الاغتسال والتلفف
بثوب ولا يكره ذلك عند ابن يوسف رحمه الله وقيل كره المضمضة
لغير لغز والمباشرة والمعانقة والمصافحة في رواية * وليستحب
التسجود وتأخيرها وتجيل الفطر

فصل

يباح الفطر لربيض خاف زيادة مرضه بالصوم وللشافعي وصومه
اجب ان لم يضره ولا قضاء ان ماتا على حالهما . ويجب بقدر
ما فاقهما ان صح او اقام بقدره والافق قدر الصحة والاقامة
فيطم عنه وليه لكل يوم ويلزم من الثلث ان اوصى الاقل اثم
وان تبرع به صح * والقلة كالصوم وفدية كل صلاة كم يوم
وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء رمضان
ان شاء فرفقه وان شاء تابعه فان اخره حتى جاء اخر قدم الاداء
ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ الفاني اذا عجز عن الصوم ينفطر
ويطم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء *
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها فنفطر وتقضى بلا فدية
ولا كفارة * ويلزم صوم نقل شرع فيه الا في الايام المنهية
ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له بعذر الضبابة
ويلزم القضاء ان افطر * ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام
ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم مقيما
سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما * ومن اعنى عليه اباما
قضاها الا يوم احدث فيه او في ليلة * ولو جن كل رمضان لا يقض
وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا او عرض له بعد
في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او سلم كافرا او اقام مسافرا
او ظهرت حائض في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه ولا

او مرضع ان تغسل الارضاء فنفق
الاستحجار والحدود من الابعاد
اهق
ولما في الفدية من الابعاد
بالشيخ على خلاف اختصاصها
فيها فباسا عليه مع وجودها
الغنية عن موضع الفدية فانه في الاول
في الامام هو الفدية فانه في الاول
الذكورين فلا كفارة فيها ولا تسقط
كله بسقطيته في رواية واحدة
قضى ما مضى * وصام ما ان كان السب
قد وجب وهو الشهر والا حلية بالامة
وقا الجواب فائدة وهو جبروت مطلق
لا يوجب فدية فانه خلاف السوبر
على وجه لا يخرج فدية كذا في الحديث

لانه يخرج فدية فانه في الاول
وهو ظاهر الرواية اهق
ولا يلزم الا في اليوم الذي حلت فيه
فيه وان يوافقه كل يوم لا حلية
فان اول يوم وهو السبحة المتور
اهق

Digitized by Google

٤١
 الا عند محمد فلا يلزم الاننا ولان اعله
 ساءة عنده اوق حلا فالحل
 على البراني عنده ومن روي عن الحنفية
 لان وقت الصلاة في وقتها فانه
 فكان كالصلاة في وقتها فانه
 ولا يلزم يوسفان الخ في وقتها
 السنة فالوقت فيها ليس بدينين
 الاختيار خلاف وقت الصلاة اوق
 من الطريق. ومن شرط الوجوب في الصلاة
 وهو من شرط الصحيح اوق مع
 اورشليم وعلما هذا اوق
 ولا يشرط في الصلاة ان لا يكون
 وحده على ما كان في افعاله
 وحده على ما كان في افعاله
 ولا يلزم كونها في وقتها
 ولا يلزم كونها في وقتها

الاعند محمد رجه الله ه

کتابخانه

هو زیارت مکان مخصوصی در زمان مخصوصی بفعل مخصوص فرضی فی الزمر مرة علی الفور خلافاً لمحمد رحمه الله بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره زاد وراحلة ونفقة ذهابه وایابه فضلت عن حوائجه طهية ونفقة عیاله الی حین عوده مع امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان بینها و بین مكة مسافة سفر ولا یحتاج بلا احدهما وشروط كون المحرم عاقلاً بالغاً غیر مجوسى ولا فاسق ونفقته علیها ونحو مع جملة الاسماء بغیر اذن زوجها فلو احرم وصی او عبد فبلغ او عتق ففی لا یجوز عن فرضه فان جد او الصبی احرامه للفرض صح بخلاف العبد * وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزیارة وهما ركنا * وولجته الوقوف بمزدلفة والسعی بین الصفا والمروة ورمی الجمار وطواف الصدد للآفاقی والمخلف والنفصیر وكل ما یجب بتركه الدم * وغیرها سنن واداب * وأشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من ذی الحجة ویکره الاحرام له قبلها . والعمره سنة . والمواقیف للدينین وذو الحلیفة وللشامیین حجة وللعراقیین ذات عرق وللبخدییین قرن وللبینین بللح لا هلهما ولن مرتها . ویحرم تأخیر الاحرام عنها لمن قصد دخول مکة وکذا النفذیم وهو افضل ویحل من هو داخلها دخول مکة غیر محرمة * ووقفه الحل وللمکى فی الحج وفى العمره الحل

فصل

وَإِذَا ارَادَ الْأَحْرَامُ مَدِينَانَ يَغْمُ اخْطَاؤُهُ وَيَقْصُ سَارِيَهُ وَيُحْلِقُ عَاتِيَهُ ثُمَّ
يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ وَهُوَ أَفْضَلُ وَيَلْبِسُ زَارًا وَرَدَاءَ جَدِيدَيْنِ ابْيَضَتَا
وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ كَانَ غَسِيلَيْنِ أَوْ لَبِسَ ثَوْبًا وَاحِدًا بِسَرْعَةٍ ثُمَّ تَوَضَّأَ
وَيَصِلُ رَاكِعِينَ فَإِنْ كَانَ مَقْرَدًا بِالْجِ يَقُولُ عَقِبَهُمَا (اللَّهُمَّ أَنْزِلْ
الْجَنَّةَ فَيَسِّرْهُ لِي وَقَبِّلْهُ مِنِّي) وَلَنْ تَنْزِيْلُ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَلِيَّ فَيَقُولُ (لَيْتَكَ

[illegible]

النساء وقيل القليل من الخيام وقيل من الخيام
 الزوج عن طاعة الله تعالى . والبدل وهو
 الخيام مع الزوج والزوج من الخيام وقيل من الخيام
 قوله قال لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 وقيل انما لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 رأسه انما لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 وانما لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 ثم قال انما لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 عليه السلام وسددوا رؤسهم ووجهه فانه يفتقر الى شيء من الخيام
 طبا ولا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 نور القبة عليها وقيل انما لا يفتقر الى شيء من الخيام
 فكانت عتيقة من الخيام وقيل من الخيام
 كله وبكده المأوى من الخيام وقيل من الخيام
 ويريد من اسم وقيل من الخيام وقيل من الخيام
 لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 في راحة الناس من الخيام وقيل من الخيام
 لا يفتقر الى شيء من الخيام وقيل من الخيام
 الذي اهدى . ابتداء مسجد باب في مدينة
 ان يدخل المسجد من باب في مدينة
 في راحة من الخيام وقيل من الخيام
 والمسلمة والفتاة على رسول الله
 فيها ويستغفر وتقبله عظم وارحلي
 اهدى . ويقول اي طواف القدوم

اللهم ليك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
 لك ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فاذا لبيها وبها فقد احرمت فليكن آت
 والفسوق والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه
 وقتل القمل والطبيب وقتل الظفر وحلق شعر راسه او بدنه وقص
 لحيته وستر راسه او وجهه وغسل راسه او لحيته بالخطي وليس
 قميص او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد غلظه
 فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس ثوب يصنع بز غفران او عصفر
 او درس الا ما غسل حتى لا ينفض . ويجوز له الاغتسال ودخوله
 الحمام والاستظلال بالبيت والحمل وشدها في وسطه ومقا
 عدوه . ويكثر التلبية رافعا بها صوت عقيب الصلوات وكلما عملا
 شرفا او هبط واديا او لقي رجا وبلا سحار .

فصل

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عين البيت كبر وهلل وابتداء بالحر
 الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان استطاع
 من غير اداء او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه
 مستقبلا مكبرا مهلا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اصطحب رداءه بان جعله تحت ابطه
 الايمن واللقى طرفيه على كتفيه الايسر ويجعل طوافه ورأه الحطيم سبعة
 اشواط يرمل في الثلاثة الاولى ومنها ويمشي في الباقي على هيئة ويستلم الحجر
 كلما مر به ويحتم طوافه بالاستلام . واستلام الركن اليماني كلما مر به
 حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث يسر من المسجد وهما واجبا
 بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة غير المقيم بمكة .
 ثم يعود ويستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
 ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للثناء
 ويدعو بما شاء ثم بخط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ نحو طن

وليس في هذا طواف التمتع وطواف
 الا لتمام وهو سنة الا في القدومه
 كما سيأتي قال ابن لا يسن للمكي التلبية
 المسجد ولا يسن للحاج فيه والطواف
 للآفاق في قبل من صلاة التافلة
 لغوته بخلافها اهدى

اخذ عن كنية حالة استقامت الى المأوى
 بان جعله تحت ابطه لما روى ابو داود
 وانما روى عن رجل من بني حنظلة حسن غراب
 عيا سران رسول الله ويقول اذا حاذى
 من الجعنة فمروا بالبيت وجعلوا
 اردتهم تحت ابطهم ثم قد قولا
 من اتقهم الدبر وهو الجبار الذي
 الباب على واذا حاذى الباب فاصدق
 البيت بينك وبينك وهذا من العانة
 الامن منك وهذا من العانة
 ان من النار فاخذ في منها اهدى

[illegible]

الوادي بين المبلين الاخضرين يسعي سعيًا حتى يجاوزها ويقبل على
المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة محرماً ويطوف بالبيت نفلًا ما اراد
فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يجتطأ الاما مخبطة يعلم الناس
فيها المناسك وكذا يجتطأ في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر يجي
فاذا صلى فجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة
ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين
كالجمعة وعلم فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر
معا باذان واقامتين وشروط الجمع صلاتهما مع الامام مخطا فلهما
وكونه محرمًا فيهما ثم يقف رابكًا مع الامام بوضوء وغسل وهو السنة
فري جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة ويستقبل القبلة
رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا مديبا مصليا على النبي صلى الله
عليه وسلم داعيا بحاجته بجهد ويقف الناس وراء الامام يقرب
مستقبلين سامعين لقوله ثم يقفون معه بعد الغروب الى زلفة
وينزل بقرب جبل قزح ويصلي المغرب والعشاء باذان واقامة
ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر
خلا قال ابن يوسف رحمه الله ويبست بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغلبر
ووقف بالمشعر الحرام وصنع كما في عرفة ومزدلفة كلها موقف
الا وادي محسر فاذا اسفر تفرق قبل طلوع الشمس الى منى فيبذل فيها
يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف
يكبر مع كل حصاة ويتقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ثم يذبح
ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد حله غير النسائم بذهب
من يومه او الغداء وبعد الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا يسو
ان كان قد رمى والا رمل فيه وسعي بعن وقد حله النساء اول
وقته بعد طلوع فجر النحر وهو فيه افضل وكره تأخيره عن ايا

[illegible]

ويقف عندها
والسوق والوقوف
دولة حجة العتبة
العبادة وهذا لا يقف
العبادة وهذا لا يقف
العبادة وهذا لا يقف
العبادة وهذا لا يقف

وبيت لبي الى الو
ويقف عندها
ويقف عندها
ويقف عندها
ويقف عندها

وكه نقديم نقله
والقاف وهو ما نقل
اهق

فاذا اراد الظن عنها
عن مكة اهق

طاف الصدر
وطواف آخر العهد
ويهدد رعد

الخير ثم يعود الى منى فيرى الجمال الثالث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالنى
على المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها
ويدعوا ثم ياتى نيلها كذلك ثم بحجرة العتبة كذلك الا انه لا يقف عند
ثم يقف في اليوم الثالث كذلك ثم انشاء نفر الى مكة وله في ذلك قبل
طلوع الفجر في اليوم الرابع لا بعد حتى يرمى وان شاء اقام فمضى فقدم
وهو احب وان رمى فيه قبل الزوال جاز خلا فالهما وجاز الى باكا
وبغراكب افضل في غير جمع العتبة وببيت لبي الى الرمي بني وكه تقديم
نقله الى مكة قبل نفره فاذا انفر الى مكة نزل بالمحصب ولوساعة فاذا
اراد الظن عنها طاف للصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعى وهو
واجب الا على المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب
ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين
الباب والبحر الاسود ويتشبث بالاستار ساعة ويدعوا بمحمد
صلى الله عليه وسلم ويبيكي ويرجع الفقهري حتى يخرج من المسجد

فصل

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفه ووقف بها سقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن وقف واجتاز بعرفه ساعة ما بين
زوال الشمس من يوم عرفه وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو
نائما او مغيبا عليه او لم يعلم انها عرفه ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فطوف
ويسعى ويحجل ويقضى من قابل ولا دمر عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه
عند اغنامه ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فالهما والمرأة في جميع
ذلك كالرجل الا انها تكشف وجهها لا رأسها ولو سدت على وجهها
شيئا وجافه جاز ولا تجهر بالتلبية ولا زمزم ولا تسعى بين الميكن
ولا تخلو بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال
ولو خاضت عند الاحرام اغتسلت واثلك بجمع المناسك الا الطواف
وان خاضت بعد طواف الزيار سقط عنها طواف الصدر ولا شيء

من حج هذا البيت
بالبيت الطواف
اهق

ثم يستقي من زمزم ويشرب
وتصليع بالشرب تنقيا
بصرف كل مرة وينظر الى البيت ويسعى
به وجهه ورأسه ويسبح ويبسب
عليه ان تيسر اهق

ويدعو بمحمد
اهق

عليها
لا بد عليه التلاوة
الشراب والغيص النساء
فما رواه ابو عبد الله
عليه السلام

لوصاها لانه اذا كان في الشهر ولو نذر
 صوم سنة او شرط اتباع
 الحنة ويقضيها موصلة بخيلا
 للاتباع بقدر الامكان ولا يجب بشرط التتابع
 يوما بخمسة وثلاثين يوما ولا يجزئ مائة
 نفقة اهل
 الحنة اهل
 انذار اليمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل

لوصاها لانه اذا كان في الشهر ولو نذر
 صوم سنة او شرط اتباع
 الحنة ويقضيها موصلة بخيلا
 للاتباع بقدر الامكان ولا يجب بشرط التتابع
 يوما بخمسة وثلاثين يوما ولا يجزئ مائة
 نفقة اهل
 الحنة اهل
 انذار اليمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل

يلزم الاولين قضاءه بخلاف الآخرين

فصل

نذر صوم يومى العبد وايام التشريق صح وافطر وفضى وكذا لو نذر
 صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة لوصاها
 ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى ان لا يكون مينا او لم ينوشيا
 كان نذرا فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان مينا خصب
 فجب بالنظر كفارة اليمين لا القضاء وان نواه او اليمين فقط
 كان نذرا ومينا فجب القضاء والكفارة ان افطر وعند ابى يوسف
 نذر في الاول يمين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة من
 شوال وفريقها ابعد من الكراهة والنسبة بالنصارى

باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة وجب بالنذر . وهو اللبث في مسجد جماعة مع النية
 واقله يوم عند الامام رحمه الله واكثره عند ابى يوسف رحمه الله
 وساعة عند محمد رحمه الله . والصوم شرط في الاعتكاف الواجب
 وكذا في النفل في رواية . والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يجزئ
 المعتكف الحاجة الانسان او الجمعة في وقت يدركها مع سنتها
 ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد فان خرج ساعة
 بلا عذر فسدت وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكثره
 وشربه ونومه فيه . ويجوز له ان يبيع ويباع فيه بلا نص
 السلعة ولا يجوز لغيره . ويجرم عليه الوطئ ودواعيه . ويفسد
 بوطئه ولو ناسيا او في الليل وبالمس والقبلة والوطئ في غير فوج
 ايضا ان انزل والا فلا . ويكره له الصمت والكلام لا يجزئ
 ومن نذر اعتكافا يامر لمزمته بلباسها وان نذر يومين لمزماه
 بلباسها خلافا لابى يوسف في الليلة الاولى منها وان نوى النهر
 خاصة صحته ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع

والصوم شرط . لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم فلا
 يكون اقل من يوم او قول ما روى عن علي
 بن ابي طالب لا اعتكاف الا بالصوم ولا
 يمين على المعتكف وهو الا ان يوجبه
 على نفسه اغنا هو في النفل بدليل
 بطريق فاما في الوطئ في اليوم لا يبيع
 بل يذبح ان يفتك ذلك اليوم لا يبيع
 لا يبيع الا اعتكاف وجب الصوم من
 ان يذبح يومه اعتكافا فلو كان
 يذبح وجب اهل . واكثره وشربه
 بلباسها ولا يبيع الا يبيع في النفل
 في النفل لا يبيع الا يبيع في النفل
 في النفل لا يبيع الا يبيع في النفل
 في النفل لا يبيع الا يبيع في النفل

لوصاها لانه اذا كان في الشهر ولو نذر
 صوم سنة او شرط اتباع
 الحنة ويقضيها موصلة بخيلا
 للاتباع بقدر الامكان ولا يجب بشرط التتابع
 يوما بخمسة وثلاثين يوما ولا يجزئ مائة
 نفقة اهل
 الحنة اهل
 انذار اليمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل
 انذار ولا يمين اهل

[illegible]

اللهم ليك لبيك لا شريك لك لبيك ان الهدى والنعمة لك والملك لا شريك
(لك) ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فاذا لبينا وبافقدا حرم فليق ارق
والفسوق والجدال وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه
وقتل القمل والطبيب وقلم الظفر وحاق شعره راسه اوبدنه وقص
لحيته وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه اولحيته باخطنى ولبس
قميص اسر او بل او بقاء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد فليز
يفقطهما من اسفل الكعبين ولبس ثوب صبح بزعفران او عصفر
او ورس الا ما غسل حتى لا ينفض . ويجوز له الاغتسال ودخول
الحمام والاستظلال بالبيت والمحل وشد الحيمان في وسطه ومقا
عدوه ويكثر التلبية رافعا بها صوت عقيب الصلوات وكما علا
شرفا وهبط واديا او لقيها كما وبلا اسحار .

فصل

فاذا دخل مكة ابتداءً بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل واستدأ بالجر
الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة ويقبله ان استطاع
من غير اداء او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه
مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم وطبق
الخذا عن يمينه مما يلي الباب وقد اصطبغ رداءه بان جعله تحت ابطه
الايمن والقي طرفه على كنفه اليسر ويجعل طوافه ورأه الحيطم سبعة
اشواط يرمل في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي على هينة ويسلم بالجر
كل مرة ويحتم طوافه بالاستسلام واستلام الركن اليماني كل مرة
حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام احيث يتسمر من المسجد وهما واجبا
بعد كل سبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة
ثم يعود ويسلم بالجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل اليه
ويكبر وهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للثناء
ويدعو بما شاء ثم يخط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ ضوطين

وليس كذلك أيضا هذا طواف النجاة وطواف
الانقضاء وموسنة الافاق لغدوة
كما يبيت في المكان ولا يبين للمكي حجة
المسجد ولا يبين للجالس فيه النافذة
للافاق فاضل من جهلة اهلى
فغواته بخلافها
استقام الى الحرف
ابن ابراهيم

انما افادها
لغيره بخلافها
حالة اسقاه المراهق
لما روى ابو داود
اخذا عن كريمة
بان جعله تحت ابطه
ولما روى حسن عرابي
في حديث حسن عنوا
والله واصحابه
وجعلوا

ولا الاذخر لان عليه الصلوة والسلام
 يستثنى وهو كغيره من المصنوع ولا يابس من
 ينبت طبيبا للرجة المعروف لانها ليست من
 نبات الكفاة والارض وانما هي مودعة فيها
 لانها لا تنبت ولا تنبت فاشبهت بالحيوان
 من النباتات ولا حرام دمها ولا حرام
 العترة اهل
 وقف بغير ما نرجه وعليه ما يترك
 وقف لانه لما اشبهت بالحيوان
 اهل العترة اهل
 حلالا فقط فتمكن النقصان في وجهه
 عن مبقاة الحج فجهرا بالدماء اهل
 ونقض الحج بجرام منه لانعدام
 وفناها بجرام من النقصان بالاداء الله
 الموجب للحج فلهذا لو احرى حج
 بجكي القضاء وكذا لو احرى حج
 ونسأله بجلها اهل
 اي
 بعد ما شرع في الطواف اي
 طواف العترة في الحج اهل

فعلية قيمته وان حله فقيمة لبنه * ومن قطع حشيش الحرم او شجره
 غير منبت ولا يلبسته الناس ضمن قيمته الا ما جف والنصدق متعين في
 هذه الاربعه ولا يجزئ الضوم * وحرم رمي حشيشه وقطعه الا
 الاذخر وكل ما على الفزديه دم على القارن به دمان الا ان يجاوز
 الميقات غير محرر وان قتل محرمان صيدا فعل كل منها جزاء كامل وان
 قتل حلالا صيدا لم يرم فعليه اجزاء واحد ويبطل بيع الحرم العتيد
 وشراؤه * ومن اخرج غلبية الحرم فولدت وما تضمنتها وان ادى
 جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد
 باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من تجاوز الميقات غير محرر ثم احرز لزمه دمه فان عاد اليه محررا
 فليسيا سقط وعندها لا يسقط بعوده محررا وان لم يدخل ان عاد قبل
 ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرز بعسرة ثم افسدها وقضاها
 وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط وان دخل كوفي البستان
 لحاجة فله دخول مكة غير محرر ومبقاة البستان ومن دخل مكة بلا
 احرام لزمه حج او عسرة فلو عاد واخرى بحجة الاسلام في عامه سقط
 ما لزمه بدخول مكة ايضا وان بعد عامه لا يسقط وان جاوز مكة
 او متمنع الحرم غير محرر فهو كمن جاوز الميقات وقوفه كطوافه
 باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طاف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاه
 حج وعسرة فلو اتمتها صح وعليه دمه ومن احرز حج ثم باخر يوم التحرم فان
 كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم سؤ
 قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا دم عليه
 ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باحرى لزمه دمه ولو احرز
 افاقى حج ثم بعسرة لزمه ما وان وقف بعرفة قبل اكمال العرة فقد رفضها
 الا لو توجه ولم يقف فان حرم بها بعد طواف الحج نذب قضاه وبقضاه

لا يسقط
 في الشروع في البستان
 وان دخل كوفي البستان
 في عامه داخل البستان
 والادخل اليه لكان كوفي البستان
 ولا كلام عليه كذا قال شيخنا
 تبع المصنف صاحب الهدى
 الامام محمد بن علي
 اهل

فله دخول مكة لانه لما دخل البستان
 حلالا صار كالمبنيان والبستان
 ان يدخل مكة لحاجة يدا احرام
 فكذلك اذا اراد الوصول الى مكة
 الجبلتين اذ اراد احرام اهل
 اهل افاق بل احرام اهل
 طواف عمرته شوطا
 اربعة لكان اهل افاق
 لا يختلف الشيطان والداري
 اذا لم يقف كذا قال شيخنا
 لفظ الامام محمد في جامع
 فلهذا كره صاحب الهدى
 وقد ذكره فيمنع الضم
 اهل

باب الاحصار والفوات اي فوات الحج
والاحصار لغة النقص طلقا فقال احصره
المد والاحصر في سبيل الله وفي الشريعة هو
الذين احصوا في سبيل الله وفي الشريعة هو
من الوكوف والطواف فاذا فارقا احصا
فليس يحصى احصا
هناك ولو بيعت بدنة او قيمتها شاة او نبيذ
او غير ذلك سبعا اهر في وقت معين
ما يفعل المثل فظهر انه لم يدع ففعل
عليه ما على الحرم من المراء يدع ففعل
موقوف اليه عند الحرم من المراء يدع ففعل
اهو يبعث دينان كان محرم بالبحر
لغيره لانه محرم بها فلو بيعت ودمما
يتخلل عن الحج وبقيت شاة احرام العرفه

باب الاحصار والفوات اي فوات الحج
والاحصار لغة النقص طلقا فقال احصره
المد والاحصر في سبيل الله وفي الشريعة هو
الذين احصوا في سبيل الله وفي الشريعة هو
من الوكوف والطواف فاذا فارقا احصا
فليس يحصى احصا
هناك ولو بيعت بدنة او قيمتها شاة او نبيذ
او غير ذلك سبعا اهر في وقت معين
ما يفعل المثل فظهر انه لم يدع ففعل
عليه ما على الحرم من المراء يدع ففعل
موقوف اليه عند الحرم من المراء يدع ففعل
اهو يبعث دينان كان محرم بالبحر
لغيره لانه محرم بها فلو بيعت ودمما
يتخلل عن الحج وبقيت شاة احرام العرفه

لم يتخلل عن واحد منهما اهرق
المعتمر عمره معناه ان المعتمر اذا احصا
وتخلل عليه قضاءها لا يجزئ الا احصا
عنها متحقق عند اوقاف مالك والشافعي
لا يتحقق لانها لا تقوت وعكم المصنف
لا يتحقق لانها لا تقوت وعكم المصنف
من يخاف الفوت واحصره بالمدنية
والسلام معتبرين فكانت نسى عمره
وكانوا معتبرين فليتم الحج
القضاء اهرق فليتم الحج
لقوله عليه الصلوة والسلام
عنه فليتم الحج فانه لا يتخلل
عليه الحج من الاحرام اهرق
باب الحج عن النبي
الاصل في هذا الباب ان لا يتخلل بينه وبين فليتم الحج
سنة فليتم الحج فانه لا يتخلل بينه وبين فليتم الحج
اريد بتمامه فليتم الحج فانه لا يتخلل بينه وبين فليتم الحج
ليتم الحج فانه لا يتخلل بينه وبين فليتم الحج
عن الامانة عليه الصلوة والسلام
اهرق

وعليه دم فان مضى عليها صح ولزمه دم وهو دم جبر في الصحيح وان اهل
الحاج بعرة يوم النضار واما الشرب لزمه ولزمه رفضها وقضاؤها
ودم فان مضى عليها صح وعليه دم ومن فاته الحج فاحرم بحج او عمره لزمه
الرفض والقضاء والدم

باب الاحصار والفوات

ان احصر المسلم بعد وامرض او عدم محرما وضياح فله ان يبعث
شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ويتخلل بعد ذبحها من غير حلق
ولا تقصير خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قادرا يبعث
دميين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر في الحلال وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر
ان كان محصرا بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل فضاء حج وعمره وعلى المعتمر
عمره وعلى القادر حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضى
وان امكن ادراكه فقط تحلل وامكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
استحسانا ومن منع بكه عن الركنين فهو محصر وان قدر على احدهما
ليس بمحصر ومن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة
وعليه الحج من قبل ولا دم عليه ولا فوات للعمرة (وهي احرام وطواف
وسعى) ويجزئ في كل السنة وتكره يوم عرفة والخروا ياما للتشريق .

ويقطع التلبية فيها باول الطواف

باب الحج عن الغير

يجوز النيابة في العبادات المالية لا يجوز في البدنية بحال وفي
الركب منها كالحج يجوز عند العجز لا عند القدرة وبشرط الموت والعجز
الدائم الى الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا للنفي ومن عجز فاجح
صح ويقع عنه ويتولى النائب عنه فيقول لبيك بحجة عن فلان
بالضرورة والمرأة والعبد وغيرهما ولي ومن امر رجلا
فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما والحجة له وان ابهما الاحرام

ان احصر المسلم بعد وامرض او عدم محرما وضياح فله ان يبعث
شاة تذبح عنه في الحرم في وقت معين ويتخلل بعد ذبحها من غير حلق
ولا تقصير خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قادرا يبعث
دميين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر في الحلال وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر
ان كان محصرا بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل فضاء حج وعمره وعلى المعتمر
عمره وعلى القادر حجة وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضى
وان امكن ادراكه فقط تحلل وامكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
استحسانا ومن منع بكه عن الركنين فهو محصر وان قدر على احدهما
ليس بمحصر ومن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة
وعليه الحج من قبل ولا دم عليه ولا فوات للعمرة (وهي احرام وطواف
وسعى) ويجزئ في كل السنة وتكره يوم عرفة والخروا ياما للتشريق .

وان كان ابوا او جد الزم ولا خيار لهم
بالبلوغ وان كان من غير كفو وعلم
بعدمها وبدون مهر المثل ولو ان الشقة
الان يكون الاب معصيا كان العقرب
النسابة على الاصح اقول
ظلال قول
وان كان غيرهما ابنا ول القاطع والام
فقوم غيرهما ابنا ول القاطع والام
حتى اذا فرج القاطع والام
هو الصحيح لان القاطع والام
وان كان شقيقها وقرينة فزها فاص
وان كان شقيقها وقرينة فزها فاص
وان كان شقيقها وقرينة فزها فاص
وان كان شقيقها وقرينة فزها فاص

سكنت وقلت رددت ولا بينة له فالقول لها وتحلف عندها لا عند
الامام. وللولي تكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو ثيبا فان كان
ابا او جدا لزم وان كان غيرهما فلها الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد
البلوغ خلافا لابي يوسف وسكوت البكر رضى ولا يمتد خيارها الى
آخر المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف العقدة. وخيار الغلام
والثيب لا يبطل ولو قاما عن المجلس لم يرضيا صريحا او دلالة
وشروط القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات احدهما
قبل التفريق ورثه الاخر بلغا وولا والولي هو العصبية نسبيا وسببيا
على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم على ابها خلافا لجمهور ولا ولاية
لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على ولده المسلم فان لم يكن عصبية
فللام ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام
الا قرب فالاقرب التزويج عند الامام خلافا لمحمد وابو يوسف مع محمد
في الاشهر ثم لولي المولات ثم لقاض في منوره ذلك. وللا بعد
التزويج اذا كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر الكفو الخاطب جوابه
وقيل مسافة السفر وقيل بحيث لا تصل القوافل اليه في السنة الامرة
ولا يبطل بعوده. ولو زوجها وليا منساويا فالعبرة للاسبق
واذا كانا معا بطلا ويصمكون المرأة وكيلة في النكاح

ونشهد انما حلفت ببلوغ حاله ردوية
الدم لان ولا تعذر بل بعد مسافته
او سكت عدا سم الزوج او المهر
ثم تافرت في المرافعة لا يبطل ولو اشهدت
ولو جمعت معه فتول لا يبطل كاشف
وهو في التفسير لانه امر ديني
وان جعلت ذلك ذكر في التلويح ان
جهل البكر بالنيار لا يضر لاشتهار العلم

في ان الاسلام وعدم المانع من العلم
من جانبها بخلاف الامه فان اشتغالها
بخدمه السيد مانع اهق
وسببا هو مولى القاطع وان سئل
الارث والمحب فيقدم الاخ لابوين
ثم الاصل وان علاه في الاخ لا يوين
وتصح كون المرأة وكيلة
اهق
كما مع ان يكون اجليها اهق
فضولية وتوقف على الاجازة اهق
فتعتبر الكفاءة في النكاح اهق
خلاف مالك وسنان الشط لا افضل
الناس سواء كان القليل بالثقوى
لعل على عبي مؤيد بقوله تعالى ان
وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى ان
ان القضاة لا يعملون بالانساب فزها فاص

تعتبر الكفاءة في النكاح نسبيا. فقريش بعضهم اكفاء بعض وغيرهم
من العرب ليس كفوءا لهم بل بعضهم اكفاء بعض ونوبا هله ليسوا كفوءا
غيرهم من العرب. وتعتبر في العجم اسلاما وحرية فليسوا احرابوه كافر
اورقو غير كفوء لمن لها اب في الاسلام والحرية. ومن له اب فيه
او فيها غير كفوء لمن لها ابوان خلافا لابي يوسف. ومن له ابوان في
الاسلام والحرية كفوء لمن لها اباء. وتعتبر ديانة خلافا لمحمد فليس
فاسق كفوء البنت صالح وان لم يعلن في اختيار الفضل. وتعتبر

من غطاهم انهم كانوا يستخرجون النقي اهق
خلاف الامام ابو يوسف في الكافي وعنه اهق
بوسيف في الامام ابو يوسف في الكافي وعنه اهق
من غطاهم انهم كانوا يستخرجون النقي اهق
خلاف الامام ابو يوسف في الكافي وعنه اهق
بوسيف في الامام ابو يوسف في الكافي وعنه اهق
من غطاهم انهم كانوا يستخرجون النقي اهق

ونوبا هله ليسوا كفوءا
فزها فاص
فزها فاص
فزها فاص
فزها فاص
فزها فاص
فزها فاص
فزها فاص

ان كان بينهما اي بين الاعلى والادنى
لانه الموجب الاصل يكون اصله لا يعلو
عنه الا عند صحة التسمية اهـ

فلها نصف لادنى اجما لان زوجه على
التمتع عادة وهي جارية في الطلاق قبل
الدخول فحكمها اهـ

ان كانا من جنس واحد مثل عتده
لو كانا من جنس واحد مثل عتده
التمتع لانهما لم يرض بدونهما

او قبل التوب بملكه لان موصوف
يجب في الذمة وفي طاهر او لا يجز لان

في كل المهر والوصف فلو كان دفع المهر
تزومه كل المهر والوصف فلو كان دفع المهر

وعندها لها الا لفان ان اخرجها . ولو تزوجها بهذا العبد وبهذا العبد
فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او قل ولادنى ان كان مثله
او كثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعندهما لادنى بكل حال
وان طلقها قبل الدخول فلها نصف لادنى اجما . وان تزوجها
بهذين العبدين فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام وان
ساوى عشرة وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان
عبدًا وعند محمد رحمه الله لها العبد وتما مهر المثل ان هو اقل
منه وان تزوجها على فرس او ثوب هروى بالغ في وصفه ولا خير بين
دفع الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيك وموزون بن جنسه
لاصفه وان بين صفته ايضا وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
ان يولغ في وصفه . وان شرط البكارة فوجبها ثوبا زمه كل المهر
وان انقضا على قدر في السر واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلاه
وعند ابى يوسف رحمه الله ما اسراه . ولا يجب شيء بلا وطء
في عقد فاسد وان خلا فان وطئ وجب مهر المثل لا بزيادة على المسمى
وعليها العدة وابتدؤها من حين التفريق لامن اخر الوطأت صحيح
ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد وبه يفتى .
ومهر مثلها يعتبر بقومها اي ان تسا وباسنا وجا لا وما لا وعقد
ودينا وبلد وعصرا وبكارة او ثيبا فان لم يوجد منهم فمن الاجاب
فان لم يوجد جميع ذلك فبايوجد منه ولا يعتبر بما فيها واخاها ان لم
يكونا من قومها ايها وصح ضمان ولها مهرها ونطالب من شئت
منه ومن الزوج ويرجع المولى على الزوج اذا ادى ان ضمن بامره والا فلا
وللمرأة منع نفسها من الوطء والسفر حتى يوفى مهرها قدر ما بين تجيله
من مهرها كلا او بعضا . ولها السفر والخروج من المنزل ايضا ولها
النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا لما فيها
لو كان الدخول برضاها غير صهيبة ولا مجنونة وان لم يبين قد العجل

في كل المهر والوصف فلو كان دفع المهر
تزومه كل المهر والوصف فلو كان دفع المهر
في مقابلة الوصف فلو كان دفع المهر
لا يسترد منه شيء وان زيد على مهر
مثلا وكذا ان شرط كونها شابة فلو
اهـ

عجزا . وعند ابى يوسف ما اسراه لان
وعند الثمان آخر فكذا الزيادة
العقد الثانيان وفيه ونصا ان قضيت
المذكورة في المانع وهو ثايبا لثا
وقد بطلت الاخر وهو الزيادة كذا في
فلا بطل الاخر
الكافي

وان خلا اي به لان المهر انما يجز
باستيفاء اي به لان المهر انما يجز
لغضائه ولا مانع البضع لا يجوز العقد
تكل واحد منها لوجود المانع و
صاحبه وقيل ليس له ذلك بغير حضور
الا جفزة من صاحبه اهـ

ان كان اقل من المسمى لرضاها بانه وكذا
التسمية بخلاف اقل من المسمى لا ينقص عده وصية
في نفسه فينقد بدينه بيقضه وان
لم يكن مسحا ان كان مجبولا بدينه
ما بلغ مسحا ان كان مجبولا بدينه
من حين اتفاقا كذا في الزبيبي اهـ

وعند النكاح الوطء حرمته وهذا العقد اهـ
لان النكاح الوطء حرمته وهذا العقد اهـ
المصاهرة كذا في الزبيبي اهـ
ان يكونا من جنس واحد مثل عتده
لو كانا من جنس واحد مثل عتده
التمتع لانهما لم يرض بدونهما

وان ارضعت نضرا حرمنا تركه
 المصنف لو ارضعها على التعاقب حرمنا
 وفيها جميع لانها تغض من قبلها على
 رضاعي ثلثي فقام له اهق

والرضاع بما ثبت به المالك
 وهو ثمانية اربعين او رجل وامرأتان
 في اثنتي عشرة روال بين الواحد قبل النكاح
 وفي الغني غير الواحد قبل النكاح
 ولشهر واحد وعشاء ان يكون ثلثه رضاع
 او امرأتان بعد العقد ذكره ايضا
 الهيات حيث لا بعد مسائل بخلافها
 انها ارضعت من امه حيث يقبل قول
 الواحد فيه لان القاطع طارى

ولا حرمه لو رضعا من شاة او من رجل ولا في الاحتقان بلين المرأة
 ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط واللبن المخاطوط بالطعام
 لا يحرم بخلافها عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب لو خلط لبناء او دونه
 ولبن شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلين امرأة اخرى وعند محمد رحمة الله
 تعالى تتعلق الحرمه بهما وان ارضعت نضرا حرمه ولا مهر للكبرى
 وان لم توطأ والمصغرة نصفه ويرجع به على الكبرى ان علت بالنكاح
 وقصد الفساق لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك
 او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه وانما يثبت الرضاع بما يثبت
 به المال ولو لم يثبت من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

كتاب الطلاق

هو دفع القيد الثابت شرعا بالنكاح احسنه تطليقها واحدة في
 طهر لا جماع فيه وتركها حتى تضي عديتها وحسنه وهو سني ثلاثا
 في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها وتغيرها طلقه
 ولو في الحيض والائيسة والمصغرة والحامل يطلقن للسنة عند
 كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة
 وجاز طلاقهن عقيب الجماع وبدعته تطليقها ثلاثا او اثنين بكلمة
 واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او اثنين
 في طهر جامعها فيه وكذا تطليقها في الحيض وتجب رجعتها في الاصح
 وقبل تسحق فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل
 يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو لم يوطأ
 انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحد وان نوى الوفاء
 جملة صحت نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها
 او سكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق صبي ومجنون وانما
 ولا سيد على زوجة عبد واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث
 ولو تحت عبد وطلاق الامه ثلثان ولو تحت حر

انها ارضعت من امه حيث يقبل قول
 الواحد فيه لان القاطع طارى
 اهق

الثابت شرعا
 احقره بعض رفع القيد لثبات
 حسا وهو محل التناقض واحقره بعضا
 بالنكاح لان رفعه في ذات شرعا
 لكنه لا بالنكاح اهق

والغيرها طلقه
 المدخول بها من حيث العادة وهو
 مخالفا لما ذكره صاحب الهداية وغيره
 اهق

الا واحدة وبه قال زفران من جملة
 قلنا ان الحامل لا ينجس كالطهر المند
 طلاقا لا لائيسة بخلافه في المند وجملة
 فمن ينجس ينجس لان المند وجملة
 ههنا ينجس لان المند وجملة
 ونجس من لبعثها في الاصح وهو مفقود
 الهداية ولا ينجس في الاصح وهو مفقود
 للعبسية العدة برفقها بالرجوع او في

بمقتضى العدة وهو غنار القدر
 وقيل بسنن وهو غنار القدر
 لان النكاح مندوب فالامر ببعثته
 لا يكون واجبا واختاره في الجمع
 اهق

ويجوز ان يطلقها لما ذكره
 واحكام السنن في غيبته ان
 فليس معها اطلاقها في غيبته ان
 والرواية الاولى اني لو كتمها
 نقضه او فوى هو اهق

وذلك لا بد من ان يكون
بعض الزمان اهو
في جميع الوجوه سواء كان في المرض
او في الصحة بنقلها وينقل الجني لمسه
في الصحة فانت طالق ثلاثا
منه ولا
قال ان رجعت فانت طالق ثلاثا
قلنا لا بد من ان يكون
فروج اهو
عند التزوج والرجوع
قال لا بد من ان يكون
بين الزوجين اهو
او بالثلاث الاولى
واستمر في رجوعه
واعلامها اهو
برجوعه كالاتي
يعلمها بعد التزوج
انتم يا رجعت
لا يكون
يجت اى مع البين
الرجعة وانما يثبت
بالولادة وانما يثبت
اهو خلافها

للمدوان الـ منها وباتية فان كان في المرض ورثته وان كان الانثى في
لا وفي الرجعي ثرت في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا لا

باب الرجعة

هي استدامة بالثكاح القائم في العدة فمن طلق ما دون ثلاث صريح
الطلاق او بالثلاث الاولى ولم يكايته ولم يصفه بضرب من الشدة ولم يكن
بمقابلة مال فله ان يراجع وان ابى ما دامت في العدة بقوله راجعه
او راجعت امرأت او بفعل ما يوجب حرمة المباشرة مزوجاً ومسوخه
من احد الجانبين وندباً لاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة
كنت راجعت فيها فصدقه صحته والا فلا في قوله راجعت فقلت
جبية له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة خلافها وان قال
زوج الامة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدقه سيدها وكذبته فالقول
لها وعندها للسيد وفي عكسه القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وان قال
لراجعت فقلت مضيت عدتي فانكروا القول لها واذا ظهرت من الحيض
الاخير لعشره انقطعت الرجعة وان لم تقسطن وان انقطع لاقول ما لم
تغتسلوا وبمضي عليها وقت صلاة او تيمم ونصلى وعند محمد رحمه الله تنقطع
بالتيمم وان لم تنصلى وفي الكفاية بجمد الا انقطاع اتفاقاً ولو اغتسلت ونسيت
اقل من عضواً انقضت وان نسيت عضواً ولا وكل من المضمضة والاستنشاق
كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف كتمان الوضوء ولو طلق حاملاً او مزمراً
منه وانكروا طهرها ان يراجع وان طلق من خلعها وانكروا طهرها فليس له ان يراجع
فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقول من عامين تحت الرجعة وكوفاً
لامرأتان ولدت فالتا قولدت ولدت ائمة اخر من بطن اخر فهو رجعة
وانه لكلها ولدت فالتا قولدت ثلثة في بطون فالتا والثالث
رجعة ونتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالانثى والمطلقة للرجعة
تتسوف وتزبن وندباً لا يدخل عليها يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس
له ان يسافر بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى ولدان يتزوج

ان هي باقية ظاهراً ان
الرجعة ولا بد من ان يكون
الانقضاء اهو
فان طهرت حتى ولو في
فلا يملك ابطاله وامرأة في
غيره بما هو له فصار كالمرة
اهو او بقي عليها وقت صلاة
عليها اذن وقت صلاة وما دون ذلك
الاغتسال والتيمم بسوء المراجع حتى
الحيض ولو اغتسلت لكنها لا تنصلي حتى
الماء المطلق تنقطع لكنها لا تنصلي حتى
تغتسل بماء آخر اهو
التيمم والغسل لا يغسل بغيره في نفسه بل
هو مباح فاعتبر بغيره في نفسه بل
والثلاثة وانما لا بد من ان يكون
يجت اى مع البين
الرجعة وانما يثبت
بالولادة وانما يثبت
اهو خلافها

انما هو من حيث ان نوى الكذب لا يوجب الطلاق لان
 شيئا لا ان يخرج الملال بين الناس
 انما هو من حيث ان نوى الكذب لا يوجب الطلاق لان
 شيئا لا ان يخرج الملال بين الناس
 انما هو من حيث ان نوى الكذب لا يوجب الطلاق لان
 شيئا لا ان يخرج الملال بين الناس

الفقي بالوطئ . وان قال لها انت علي حرام كان موبلا ان نوى التحريم ولم ينو
 شيئا وان نوى ظهرا فظها روان نوى الكذب فكذب وان نوى الطلاق
 في اتن وان نوى الثلاث فثلاث والفقوى على وقوع الطلاق به وان لم
 ينو وكذا بقوله كل حل على حرام او هرجه بدست راست كيرم بروي حرام للفر

باب الخلع

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفقدى المرأة نفسها بالمال يخلعها به ولا
 بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شي ان نشر واحد اكثر ما اعطاها ان نشر
 والواقع به وبه الطلاق على مال بائن ويلزم المالك المسمى وما صلح مهر اصلح
 بد لا للخلع وان بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعا بلا شيء
 كما اذا خالعهما او طلقها وهو مسلم على غير اخروا خنزير او ميتة او قالت خالعتي
 على ما في يدي ولا شيء في يديها . وان قالت على ما في يدي من درهم ولا شيء
 فيها لزمها ثلاثة دراهم وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعهما
 على عدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن
 والا فقيمتة . ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة فله ذلك الالف
 وبات وفي على يقع رجعا بلا شيء عندها كائنا ولو قال لها طلق نفسك
 ثلاثا بالف وعلى الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قالت طالق بالف
 او على الف فقبلت بائن ولزمها المالك وان قالت طالق وعليك الف
 او قال لعبدك انت حر وعليك الف فطلقت وعقوجا وان لم يقبل او غدها
 لا مال لم يقبل واذا قبل لزم المالك . والخلع معاوضة في حقها فبيع رجوعها
 قبل قوله بعدما اوجبت وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قوله
 وبين فحقه فلا يرجع بعدما اوجبت لا يبيع شرط الخيار له ولا يبطل
 بالقيام عن المجلس قبل قوله واجبا بعدد العتق على مال الجاهل . ولو
 قال لها طلقني امس بالف فلم تقبل فقات بل قبلت فالقول له ولو قال
 البائع كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع يسقط كل منهما كل حق
 لكل احدهما الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب بهي بمهر ولا نفقة

لا تعريف له ولا له خليفه النكاح
 البائن ا هـ هو الفصل عن النكاح
 بعد ما لوقا ذكره له اخذ شي ان نشر
 الزوج والواقع به وبه الطلاق
 ا هـ ما اعطاها معطون على نفي
 الجور وسوسن ثلثه عادة المار لفضل
 اي ولا بأس بخدا اكثر ما اعطاها
 بائن لان الزوج يملك اعطاها ا هـ
 ان تلك هي الزوج غفقتا لساواة
 وذلك بالبائن ولا يقع بغيرها

كما اذا خالعهما ان يقع في الخلع بائنا
 وفي الطلاق رجعا ا هـ في المسمى
 على جرم ونشر المالك لما من ملك المصاح
 غير مقصور بالزوج بخلاف النكاح لان
 ملك المولى مقصور ما لا متفق
 في يديها لانهم تسم ا هـ
 والرجوع بالغور لان اقل المسمى
 لزمها ثلاثة دراهم لان اقل المسمى
 ومن المثل لان كلاهما متفق
 وقع ايها مفتي مثل هذا المقام يجعل من
 البائع لا للتعويض ا هـ

فله ذلك الالف مالم يكن بين الطلاق
 واقع وبات ا هـ في كل هذا الطلاق
 في المعاضات حتى ان فوطر سوا وله ان على
 للشرط بخلاف البائع لانها لا يبيع
 وادام جيب المال كان مبيعا فيقع
 رجعا ا هـ فطلعت واحدة لا يقع شيء
 بالبيعينة الاسلامه الالف بخلاف
 فطلعت واحدة لا يقع شيء
 بالبيعينة الاسلامه الالف بخلاف

خلافا لها في المسائل التي لا يملكها مخاطبة
محقق العباد وهي في حق الزوج وان
كان في حق الشفع ولما وجب على ضيقه
ولا يقدر عليها الا في بعض احواله
والنسب ونقصه يوضحه اهـ

اي في بيان الاعداد وهو ترك الزينة
والطبيب اهـ
والدمن اهـ
والكل اهـ
نقص اهـ

الاستدلال به وهو استبدال الكل بالكل
للبس الحسب والكل للردم لان نقلها
من عذر اهـ
واعتد الموت خروج الخ لان نقلها
عليها فلما خرج الى الخرج فخرج فيها بالنسب
اهـ

مسئلة خلافا لها

فصل

تحذ معتق البائن والموت ان كانت مكلفة مسئلة بترك الزينة وليس
الزعرور والمعصفر والطيب والدمن والكل والمناء الا من عذر
لا معتق العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالعريض
ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج نهارا وبني
الليل ولا بيت في غير منزلها ولا مة تخرج في حاجة المولى . وقتد
المعتدة مطلقا في منزل يضاف اليها وقت الفرقة والموت لان تخرج
جبرا او خاف على مالها او انهدام المنزل ولم تقدر على كراته ولا بأس بكنيتها
معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان بينهما سيرة الا ان يكون
فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت والا ولي خوجه وان
جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن . ولو ابانها وامارت
عنها في سفر وبينها وبين مصرها اقل ثمثته رجعت وان كانت مسافته
من كل جانب تخيرت معها ولي والا والعود اجدوان كان ذلك في مصر
لا تخرج منه مالم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وقال ان كان لها محرم
جاز للخروج قبل الاعتداد

باب نبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان . ومن قال ان نكت فلانة
فهى طلق فنكحها فولدت لسته اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها
واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر
من وقت الاقرار ثبت نسبه منه وان لسته لا وان لم تقر ثبت ان
ولدت لاقل من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة
بخلاف البائن الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويجل على لوطي بشبهة
في العدة وان كانت البانة مراهقة فان انت به لاقل من تسعة اشهر
ثبت والا فلا وعند ابى يوسف يثبت فيما دون سنتين . ومن مات

اقل مدة الحمل ستة اشهر قال تعالى
عليها فلما خرج الى الخرج فخرج فيها بالنسب
اهـ
ومعد وفيها ثلثون شهرا وفيها
عامين فيبقى الحمل ستة اشهر وروى هذا
على علي وابن عباس اهـ
واكثرها سنتان عائشة لا يبق
الولد في بطن امه اكثر من سنتين وهذا
عندنا وقال الامام الشافعي رجع نسبه
وهو المشهور من مذهب مالك واليه
روى ان النكاح يبق في بطن امه اربع
سنين اهـ

لزمه نسبه ومهرها اما النسب
فانقضوا الوطى سواء العدة وقدر زفر
لا ثبت وبه قول محمد ولا لان الوطى
في هذا المقعد غير محقق لوقوع الطلاق
قبله من غير مهر ولما وهو لا يثبت
النسب بمجال لا يثبت اهـ

وان لسته لا اي لا يثبت النسب
الحصول العلوق بعدها اهـ
وان لسنتين واكثر اي من وقت
الطلاق كما وقع في الخدياء وغيرها لا
من وقت الطلاق كما في اكثر النسخ
اهـ

صدرا الشريعة والظاهر انه
من التاميم اهـ
لا اي لا يثبت النسب لكون الحمل
بعده الا في الطلاق الرجعي او في
وجعل على الوطى بشبهة في العتق
وهذه شبهة الحمل والنسب يثبت
فيها بالدعوة بخلاف شبهة الفل
لكنه في الثلاث فانه لا يثبت النسب
اهـ

فلا قل من عشر اشهر الى اى بيت
تنسب ولدها اذا جاءت به هذه المدة
من الحمل اهو
من المدة المذكورة

الورثة والوصير الولد ابنه
أهل لها ما للزوجة الفروع
إذا ماتت حرة

لا بد من مهر إذا ماتت
أهل أي الصديق من
أهل

(والأقارب) إياهم
بدلاً قلمن أو

على العقد
 نزوجها من
 فان
 فالفول

عنها ان اتت به لاقل من سنتين وان كانت مراھقة فلا قل من عشرة
اشهر وعشرة ايام والا فلا. ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين وعندهما بكنى شهادة امرأة واحدة. وان كان
جل ظاهرا واعترف الزوج به يثبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة
امرأة. وان ادعيتها بعد موته لاقل من سنتين فصدقها الورثة صح
في حق الارث والنسب والمختار. ومن نكح فاست بولده لستة اشهر
فصاعدا ثبت منه ان اقربا لولادة اوسكت وان جحد الولد عشرا
امرأة فان نكاه لاعتن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت كذا
منذ ستة اشهر وادعي الاقل فالقول لها مع اليمين وعند الامام بلا
يمين (وان علق ظاهرها) بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق عند
خلافها وان اعترف بالجل بطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة
امرأة (ومن نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر
منذ شراها زمنه والا فلا. ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو
منى فشهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال للغلام هو ابني وما
فقال امه انا امرأته وهو ابني يرثانه فان حملت حريتها وولدت لب
الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها.

باب الحضانة

الامراحي بحضانه ولدها قبل الفتره وبعد هاتم امها وان علت تيم
ام الاب ثم اخا المولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم
عمته كذلك وبنات الاخث اولى من بنات الاخ وهن اولى من النما
ومن نكحت غير محرمه سقط حقها لامر نكحت محرمه كما يمكن عه
وجده نكحت جد . ويجوز الكي . بزوال نكاح سقط به والقول
قولها ونفي الزوج ويكون الغلام عندهن حتى يستغنى بان يأكل
ويشرب وليس وليستغنى وحده وقد يرتفع اوسع ثم يجبر الاب
على اخذ . والجارية عند الام والجد حتى تحض وعند الجد حتى تستغنى

على بالولادة من نكاح
 المصالح اهل
 لوقوع الاختلاف
 وهما من الاشياء اللان
 الجدل فلا يجزى فيها
 وينبغي ان يفتى اهل
 لانها لما قيلت بالولادة
 عليها له انها وان ثبت
 فلا تظهر من اطلاق
 الولادة اهل
 فلا يقع بدونها

لأدعواها الحث فلا بد من حجة وهو
الحجة فيه له أن أقاربه الأقران
المية وهي مؤمنة كما في السابق
أحق قوليت لأقل من ستة أشهر
لما ولد لأنه ولد المعتدة القدام
على الشرع فبترمه سواء أقربه أو
أبعد أي وإن لم تلد لأقل الميزمة
والأفاد أي وإن لم تلد لأقل الميزمة
لأنه ولد الملهوك لناخر الحلق عن الشرع
فبترمه سواء أقربه أو أبعد أي وإن لم
تلد لأقل الميزمة

[illegible]

بعدموت والى اقل من ذلك
هذا اذا ولدته لاقبل من ذلك
فعله المستيقن بوجوده لاحتمال العلو
ولادته لاكثر منه لا يبريه الاموال
يعت عليه التسليم ان احق به
ولو قدر شفقتك

7.

[illegible]

ذلك اسمها له كذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كمراسك حر
ونحوه وكقول له لامته فرجك حر وبكنايته ان نوى كلام ملك لي عليك
اولا سبيل لي عليك ولا رفق واخرجت من ملكي وخليت سبيلك او قال
لامته اطلقنيك ولو له لطلقك لا يفتق وان نوى وكذا سائر العاظ
صرح الطلاق وكنايته . ولو له لانت الله لا يفتق خلافا لها ولو له لهذا
ابني او ابنتي ولا ينة وكذا هذه اعم وعند ما لا يفتق انما يعلم ان يكون
ابنا او ابنا او اما . ولو له لصغير هذا جذا لا يفتق في المختار وكذا لو له
هذا اخي او لبعده هذا ابني . ولا يفتق بلا سلطان لي عليك وان نوى
ولا يا ابني وباخي وان مثل الحروف قبل يفتق . ولو له لما انت الاح
عني . ومن ملك ذارحم محرر منه عني عليه ولو كان المالك صغيرا
او مجنونا . والمكاتب يكاتب عليه قرابة الولاد فيبخل خلافا لها
ومن اعني لوجه الله تعالى عني وكذا لو عني للسلطان او للضم
وان عصي وكذا لو اعني مكرها او سكران . ولو اضاف العنق الى الملك
او شرط صح . ولو خرج عبد حر في الدنيا مسلما عني . والممل يفتق بغزو
امه وصح اعاقه وحده ولا تعني امه به والولد يتبع الام في الملك
والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد الامه من سيد
حر ومن زوجها لستبدها وولد المغرور حر بقبولته .

باب عشق البعض

ومن اعتق بعض عبده صح وسعى في باقه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق لو عجز ولا يعتق كله ولا يسمى : وان اعتق شريك فضديه فلا دخان يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعى والولاء لهما او يضمن المعتق لو موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء له وفيه لا يبرئ الا بالامه الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى لهما في حظههما والولاء بينهما كيف ما كانا وفيه لا يسعى المعسران

[illegible]

يكون مجهول النسب فالاول لا يغلو امان
 فقلان كان مجهول النسب ومروا النسب
 منه لان المالك ملك في حق النسب
 في ملوكه فبستد الى وفي النسب
 فبنت انه ملك ولده فيحق عليه
 وان كان معروف ولده فيحق عليه
 منه العذر ويحق اخلا لميت نسب
 عند قتل راجل في حبيته وامر ان لا يفتى
 فيحق في قول النسب في الايمان
 وهو قول الشافعي هو في (كياياني والاشي
 لان التباه لاعلام النادى هو اول
 مثل الحق لا يفتى لان مثل يستل الشاركة
 في بعض المعان عرفا فوقع الشك في الحق
 اهق في حق عندا في حبيته لان
 ملك المكاتب ومجواب الاعناق عند
 الاعناق وفاته المكاتب الشيطان
 القدره وكذا لعن الاعناق
 اهق وكذا لعن وجود من الاعناق
 والصلح عنق لوجود من الاعناق
 من اهله في محله وان يحصى اهق
 من اهله في محله في محله
 والحل يفتى بعقوبة (اهق) لانه
 بعد عنها لافل من سنة اشهر
 اهق (صح) اعشاه وحق لانه
 لا وجه الى اعشاه تبعا لان لم يصف
 اهق وولد الغرور يفتى
 الغرور يفتى شتى كى
 اباعه وان كان
 على من

في الاحوال اي كمالها لان كمالها
موقوف على ما جاء به وهو خير منه فيبقى
وسعى في نصفه لها
مطلقا عند
اهوق

اي الشريكين
وقد كلفه محمد رحمه الله
على تجزئ الاضاق وعندنا
خليفة لا يمنع الا ان يملك كل التسعة
يوسف حيث اوجب كل التسعة
والقضاء على الجهد لا يصح
اهوق

عق حقه لان ملك القريب عتاق
حتى يخرج به عن الكفارة عندنا
اهوق

لا للموسرين ولواحدهما موسرا والاخر معسرا يسمى للموسر فقط
والولاء موقوف في الاحوال حتى تصادقا ولو علق احدها عتقه
بفعل هذا والاخر بعده فيه فضي ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه
لها مطلقا وعندنا ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
نصفه عندنا يوسف وفي كله عند محمد رحمه الله وان مختلفين سعى
للموسر فقط وفي ربه عندنا يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف
كل يعتق عبده والمسألة بالمال لا يعتق واحد ومن ملك ابنة مع
آخر بشرائه او هبة او صدقة او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه
ان يعتق او يستسعى سواء علم الشريك ان ابنته او لا وفا لا يضمن الا
ان كان موسرا وعندنا عساره يسمى الابن وكذا الحكم والخلاف
لو علق عتق عبد بشرائه بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنة من ملك
كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب بافقه موسرا ضمن الشريك
او يستسعى وفا لا يضمن فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا عبد
لموسرين بربه احدهم وعتقه آخر ضمن الساكن مدبره لشريكه ولو معسرا والولاء
الاما ضمن والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للعتق وفا لا ضمن مدبره لشريكه ولو
معسرا والولاء كله له وقبضة المدبر ثلثا قبضته قنا ولو قال لشريكه همارا
ولذلك وانكرت حقه يوم او توقف يوما وفا لا للسكران يستسعاها في
حظه ان شاء ثم تكون حرة وما لام ولد تقوم فلا يضمن موسرا عتق
نصفه منها وعندنا هي مقومة في ضمن حصته شريكه منها

باب العتق المبهم

رجل له ثلاثة ابيدق لا اثنين عنده احدها خرج احدها ودخل
الاخر فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت
ونصف الخراج وكذا نصف الداخل وفا لمحمد ربه ولو توفي مرضه
ولم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسها العتق وعتق من الثابت
ثلاثة وسعى في اربعة ومن كل من الآخرين اثنان وسعى كل منها في خمسة

وقا لا يضمن الاب
كان الاب موسرا او
ثم اشتراه مع آخر
يعتق فاحدها قد حلف بعتق نصفه
ان اشترى
ولو اشترى الاجنبي نصفه
اشترى الاب بافقه حال كون الاب
موسرا فالاجنبي بالثمن ان شاء اهوق
ولو ملكاه بالارث
الزوج ولها عبد هو ابن زوجته
نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن الاب
للاب في ثبوت
لا ما ضمن اي لا يضمن الثلث الذي
لوقا وابنه وقبضة المدبر ثلثا قبضته
تخدمه يوما وتوقف يوما وصورة
المسألة جارية بين رجلين ولدت
ولدا فادعيا معا فاعتق احدهما

فاعد القول وهو الذي كره عليه
القول لان حصل له الاجابة الاول
نصف الثاني نصف الثاني
الداخل فان نصف الذي عتق
شاع وما اصاب الذي عتق
بالاجابة الاول فاعاد القول
النصف الثاني هو الرابع بقى
فعتق منه ثلاثة ارباع

من المات (وهي نصف من ستة اشاع عشر وجميع المال ثمانية عشر سنة كسها من العتق) وسها من السعاية
اسم اهق
عليهن باعتبار انهن واولادهن يوزع الطلاق
المساكين الاول موبيا للفقراء والثاني لغيرهم
الاجاب الاول لا ينفذ عند الحاجة
اهق
الثاني فيمير في هذا المعنى كالمعنى
اهق
والهبة والصدقة مسلمين ومع
اهق
وفي التقييد ومع اتفاق اهق
او وعلى احد طاق ثلاثا ثم مات احدها
الكافي اهق
لم يدنا احدا خارجا بنا اجماعا كذا في
وجوه احدها ان هذه المسألة على
بعدم العلم بالمولود الاول والشهاد
ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام والموال
اول وانكر المولى ان تدعى الام والموال
والثاني ضيفه فان لم يثبت هي الام
ويحلف على عله
ولا تشترط الدعوى لصحة الشهاد
اهق

وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسها من العتق عندك ويعتق من ثلثه ثلاثة ويسعى
في ثلاثة ومن الخارج اثنان ويسعى في أربعة ومن الداخل واحد ويسعى في خمسة
ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة اثنان مهر الثانية
وربع مهر الخارجية وثمن مهر الداخلية بالاتفاق وهو المختار والبيع بيان
في العتق المبهم وكذا العرض على البيع والموت والخبر والتدبير والاستيلاء
والهبة والصدقة مسلمين . والوطى ليس بيان فيه خلافا لها وفي
الطلاق المبهم هو الموت بيان وان قال لامته اول ولد ثلثه ذكر ا
فانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يذرا ولها فالذكر نفق ويعتق ونصف
كل من الام والانثى ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق ونحو
الامة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لها فلو شهد بقو
احد عبدي او اميته لا يقبل الا في وصية وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق
احدى سنائة قبلت اتفاقا

باب الحلف بالعتق

ومن قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ حريقق بدخوله من في ملكه عند
الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده . ولو لم يقبل يومئذ
لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف وكذا لو ل كل مملوك لي حر بعد غد
والمملوك لا يتناول الممل فلو ل كل مملوك لي ذكر حر لامة حامل فولد
ذكر لاقل من نصف حول منذ حلف لا يعتق ولو لم يقبل ذكر عتق بعتا لامة
ولو ل كل مملوك لي حري بعد موتى حار من في ملكه عند الحلف مبر
الا من ملكه بعد لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته

باب العتق على جعل

ومن اعنت على مال اوبه فقبل عتق والمال دين عليه تصح الكفاية بخلاف
بدل الكتابة . ولو قال ان ادبت الى الفافات حرا واذا دبت حرا ما دونها
مكاتبنا او يعتق ان ادب في المجلس ونحلي بين المولى وبين المال فيه في الغلو
بان ومضى ادى ونحلي في التعليق باذ او يجبر المولى على القبض وان اذ البعض

هذه الشهادة مقبولة من غير دعوى
بالاتفاق والدعوى ليست بشرط في
الحلف الله تعالى اهق وسكون الام
حقق الله تعالى اهق وسكون الام
الحلف بالعتق اهق
بالعتق القسم اهق
وكسرها القسم اهق
لي يومئذ اهق فان قيل الملك لم يبق
اليق ملك او مضى قال الملك لم يبق
الا في ملكه لا يضاف العتق الى مملوك
قلنا قد وجد لان معنى قولهم
له زمان بعد ان دخلت الا انه قد فطر
يومئذ عند التثنية فاعتبر بما في ملكه
وعرض عند التثنية فاعتبر بما في ملكه
وقت الملك اهق
ان كان في ملكه لان فطره على ملكه
لي حرا لا يعتق في الحال الا انما دخل ففطره
في الحال او بعد الشرط ففطره في الحال
من اشتراه بعد العتق والاضافة الى الملك
والسببه وكذا لو مات اهق
ومن اعنت على مال اهق
من اعنت على مال اهق
ان يفعل اهق

وكذا لو دخل بعد انشاء الدار لم يباح له
مثل المسجد لان اسم المسجد اهرق
الدار لم يباح له اسم المسجد اهرق
عام يخرج ثم يدخل لان الدار لم يباح له
الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يباح له
من غير ذلك لا يباح
لو جرد الترخيط وان قال اننا اذا بين
بعض للبر فيستغنى عنه زمان بحقيقة
فان ليس على ما رويته من اننا اذا بين
الافعال مع ما رويته من اننا اذا بين
يترتب لها من غير ما رويته من اننا اذا بين
يوما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
بما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
الطرف اهرق
وعنه اهرق يوسف بن جبريل
بعض اهرق يوسف بن جبريل
الاختلاف في نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
فلو بد من نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
ايضا اذا كان الخلف متاهدا وهذا
كحديث (انما ينظر الناهل لان ما رواه
ذلك ليس في السكك قبل هذا ان كان
غيره او يابا ما اذا كان الخلف في حال
كان الحالف يسكن مع ابيه وقدره او
شاهدا على عينه عدم العود الى بيتهم
نصف ان غيره فاعتبر سكاك هذا كذا

بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يباح وكذا لو دخل
دهليزا او ظلة باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجا والاحت كالموكل به
وقبل لا يباح في الصفة ايضا وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يباح ولو
هذه الدار فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت دارا اخرى خربة وكذا لو
وقف على سطحها وقبل لا يباح به في عرفها وكذا لو دخل طاقها او دهليزا ما ان كان
لو اغلق يبقى خارجا لا يباح والاحت ولو جعلت مسجدا او محرابا او
بستانا او بيتا بعد ما خرجت فدخلها لا يباح وكذا لو دخل بعد ما امر
الحمار واشباهه . وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما نهدهم ومما صح
او بعد ما بنى بيتا اخر لا يباح بخلاف ما لو سقط السقف وبقى الجدران
وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يباح ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا
يلبس هذا الثوب وهو لابس اوله ولا يركب هذه الدابة وهو ركبها اوله
يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزاع والقرول والنقله من غير
لبس لا يباح والاحت ثم في لا يسكن هذا البيت وهذه الدار لا بد من
خروجه بجميع اهله ومناعه حتى لو بقي وتدخل وعندها يوسف رحمه
الله تعالى يعتبر بنقل الاكثر وعند محمد بنقل ما تقوم به كدخاينه وهو
الاحسن والارفق ثم لا بد من نقله الى منزل اخر حتى لا يبرئ نقله الى السكة
او المسجد وكذا في لا يسكن هذه الحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبرئ
ونزله اهله ومناعه فيها . وفي لا يخرج فامر من حله واخرجه حتى ولو
حل واخرج بلا امره مكوها او راضيا لا يباح ومثله لا يدخل . وفي لا
يخرج الا الى الجنازة يخرج اليها ثم ان حاجه اخرى لا يباح . وفي لا يخرج
الى مكة فخرج يريد هاتم رجع يباح وفي لا ياتيها لا يباح ما لم يدخلها
والذهاب كالزواج في الاصح . وفي لا ياتين فلانا فلم يات حتى ماتت
في اخرجاء حياته وان قيد الايتان فلانا بالاستطاعة فهو على سلامة
الايتان وعدم الموانع فلولم يأت ولا مانع له من مرضا وسلطان عند
ولو نوى الحقيقة صدق ديانته لا قضاء في الخفاء . وفي لا يخرج امراته

من غير ذلك لا يباح
لو جرد الترخيط وان قال اننا اذا بين
بعض للبر فيستغنى عنه زمان بحقيقة
فان ليس على ما رويته من اننا اذا بين
الافعال مع ما رويته من اننا اذا بين
يترتب لها من غير ما رويته من اننا اذا بين
يوما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
بما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
الطرف اهرق
وعنه اهرق يوسف بن جبريل
بعض اهرق يوسف بن جبريل
الاختلاف في نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
فلو بد من نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
ايضا اذا كان الخلف متاهدا وهذا
كحديث (انما ينظر الناهل لان ما رواه
ذلك ليس في السكك قبل هذا ان كان
غيره او يابا ما اذا كان الخلف في حال
كان الحالف يسكن مع ابيه وقدره او
شاهدا على عينه عدم العود الى بيتهم
نصف ان غيره فاعتبر سكاك هذا كذا
سنان شاعر
فانما هو
فامر من حله واخرجه حتى
اليمين على فعل نفسه وقيل المأمور بغيره
اليه بواسطة امر
مكوها او راضيا لا يباح
في الاول فله عدم فعله حقيقة وهو
ظاهرا وحكما لعدم الامانة وما في
الثان فلا ينقل الى غير القاطن
معتقة بواسطة الامر لا الرضى اهرق
وفي اخرجاء حياته لان ترك الايتان
انما يتحقق فيه لان الايتان قبله موثوق
اهرق
مصدق بانه لا قضاء في الخفاء
الذهب وفي رواية بعد في قوله ايضا
اهرق
شرط الاذن لكل خروج حتى لو اذن
لها مرة فخرجت ثم خرجت فخرجت
انما لا يباح لان الباء لا لا يباح
اهرق

من غير ذلك لا يباح
لو جرد الترخيط وان قال اننا اذا بين
بعض للبر فيستغنى عنه زمان بحقيقة
فان ليس على ما رويته من اننا اذا بين
الافعال مع ما رويته من اننا اذا بين
يترتب لها من غير ما رويته من اننا اذا بين
يوما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
بما يباح للمدة والحق في ذلك اننا اذا بين
الطرف اهرق
وعنه اهرق يوسف بن جبريل
بعض اهرق يوسف بن جبريل
الاختلاف في نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
فلو بد من نقل الامانة ساكنا فيها وعندها
ايضا اذا كان الخلف متاهدا وهذا
كحديث (انما ينظر الناهل لان ما رواه
ذلك ليس في السكك قبل هذا ان كان
غيره او يابا ما اذا كان الخلف في حال
كان الحالف يسكن مع ابيه وقدره او
شاهدا على عينه عدم العود الى بيتهم
نصف ان غيره فاعتبر سكاك هذا كذا

خلافاً لهما والفوقى على قول محمد بن قيس
فأعده المصنف على ما قدمه في أول
الكتاب ترجيح قول أبي يوسف رحمه الله
لقيد الحنث بالفعل فوراً وهذه بين
الفور ما خوزه من قارة القدر إذا
جاء فلان من فور لا ريب لا فيها ولا يثبت
أول من مطلقاً سواك أي من ساعته أهو
الاضافة اليه فلا بد من التثنية أهو

الاكل البين في الاكل والشرب
والشرب ايبال ما لا يمان في المنيخ
وتجوز اذا اكل عبارة عن عمل الشفاء
والخلق والاذوق عبارة عن عمل الشفاء
دون الخلق والاذوق عبارة عن عمل الشفاء
الحق دون الشفاء اذا كان لها اثر وان
فهم على شراها الخ اذا كان لها اثر وان
لم يكن لها اثر يقع على شراها الاضافه
اليها في كل فيصير في ما يخرج
البين الى ما في كل فيصير في ما يخرج
الحقيقة بحيث لا يمان في الاكل
فأكله كبشاً بحيث لا يمان في الاكل
في هذا ليست داعية الى البين فان المنيخ
عند اكثر امتناعاً عن لم البين أهو

الا باذنه شرط الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي
لا يخرج الا باذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا يثبت عند
ابن يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد ولو ارادت الخروج فقال لا يخرج
او ضرب العبد فقال لا ان ضربت لقيد الحنث بالفعل فوراً فلو لم يثبت ثم فعله
لا يثبت قال لا خراج لفسد معي فقال لا ان تعديت فكذلك لا يثبت بالثقة
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال لا ان تعديت اليوم وفي لابي ركة
فلان فركب دابة عبده ما ذون لا يثبت اذا كان على العبد من مستغرق وفي
اولم ينو الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند ابي يوسف رحمه الله يثبت
مطلقاً ان نواه وعند محمد يثبت مطلقاً وان لم ينو

باب البين

في الاكل والشرب والبسر والاكل وغير ذلك حلف لا يأكل من هذه
الخله فهو على عزها وديسها غير المطبوخ لا يبيدها وغلها وديسها
المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا يأكل
من هذا البسر فأكله رطباً لا يثبت وكذا من هذا الرطب واللبن فأكله تمر
او شيئاً من خلاف لا يكمل هذا الصبي فكله سناً او شيئاً ولا يأكل لحم هذا الجمل فأكله
كبشاً وفي لا يأكل بسراً فأكله رطباً لا يثبت ولو اكل من ذبائح وكذا لو اكله بعدما
حلف لا يأكل رطباً وفي لا يثبت فيهما ولو اكله بعد حلفه لا يأكل رطباً ولا بسراً
حنث اتفاقاً وفي لا يشتري رطباً فاشترى بكاسة بسريها رطباً لا يثبت كما لو
اشترى بسراً من ذبائح وفي لا يأكل لحم او بيضاً فاكل لحم سمك او بيضه لا يثبت
وكذا في الشراء ولو اكل لحم انسان او خنزير حنث وكذا لو اكل كبدا او كرشاً والحنا
انه لا يثبت بهما في عرفنا كما لو اكل اية وفي لا يأكل شيئاً يتقيد بشتم البطن
فلا يثبت بشتم الظهر خلافاً لهما ولو اكل اية او لحماً لا يثبت اتفاقاً وفي
لا يأكل من هذه الحطة يتقيد باكلها فضا فلا يثبت باكل خبزها خلافاً لهما
وفي لا يأكل من هذا الدقيق يثبت باكل خبزه لا بسفقه في العجيج والخبز يقع
على ما اختاره اهل مصر كخبز البر او الشعير فلا يثبت بخبز القطن ثف

مدنية بالغم وفي الفون المشدة بنو
ابتدا صلتهم في قور وغلها وديسها
فهو من ذبائح وفي لا يثبت فيهما
فأكل لحم سمك او بيضاً فاكل لحم سمك
والقطن سمك او بيضاً فاكل لحم سمك
ووجه الا سمك او بيضاً فاكل لحم سمك
الحية لان اللحم منها من الدم معنى
بنشاً من اللحم منها من الدم معنى
ولهذا يباح بدمه من الدم وهو
ابح ومطلق الا سم ينال الكمال وقد
القاصر فيخ عن مطلقه ولا ينال الكمال وقد
والنفس محمد على الجاز وبني الجمان
على العرف لا على الفاظ القرآن أهو

وكذا لو اكل كبدا او طحالاً لان هذه
الاشياء منشاء ما من الدم ونفسها
باسم آخر لا ينقضها كما لو اكل
لحم القنط وسكون الفوا
الخنزير الاكل لا يثبت
بمنشاً بالخنزير
الرجحفة حتى يقتضيهما خلافاً لهما
فان عندها لو اكل حنث لان شدة
نفسه ولو حلف لا يأكل خبزاً
أه في تربها قالوا لا يثبت للعرف

سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح

سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح
 سقط الملقح اي اليهين لان المنقح سقط الملقح

حش وان مات زيد سقط الحلف . وفي لا ياكل طعام فلان ولا يدخل
 داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابته ولا يركب عبدك ان عين وزوال
 ملكه وفعل لا يحنث خلافا لمجدد في العبد والدار وفي المجتدد لا يحنث اتفاقا
 وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث بالمتجدد وفي لا ياكل امرأته او
 صديقته يحنث وفي المعين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا الا في رواية
 عن محمد ويحنث بالمتجدد . وفي لا ياكل صاحب هذا الطيلستك فانه فكله
 حش لا اكله جينا او زمانا او للين والزمان ولابنة فهو على ستة اشهر
 ومعها ما نوى وان لا لدهرا ولا بد فهو على العر ولو لم يدهر فقد
 توقف الامام رحمه الله وعندها هو كالزمان ولو لم ياما او شهورا
 او سنين فعلى ثلثة وان عرف فعلى عشرة كاياما كثيرة وفي لا على جعة
 في الايام وستة في الشهور والعمر في السنين

باب اليهين في الطلاق والعساق

قال لان ولدت فانت كذا حش بالميت . ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم
 جاعثا لم يحنث خلافا لها . وفي اول عبد ملكه فهو حر فملك عبد اعترق
 ولو ملك عبيدين معا ثم اعترق واحد منهم ولو زاد واحد اعترق
 الآخر ولو قال اخر عبد ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعترق ولو بعد
 ملك عبيدين متفرقين اعترق الاخر منه ملكه من كل ماله وعندها عند
 موته من الثلث . وعلى هذا ان امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فلا تزني
 خلافا لها وفي كل عبد بشرين بكنا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون اعترق
 الاول وان بشره معا عتقوا ولو لم يخبر عن عتقوا في الوجهين ولو
 نوى كفارته بشره ابية سقطت لبشره امته استولدها بالنكاح او
 عبد حلف بعنته الا ان قال لان اشتريتك فانت حر عن كفارتي
 فان اشترى ثمة فهي حرة ان اشترى من في ملكه وقت الحلف عتق
 وان اشترى من ملكها بعده لا يعترق . وفي كل مملوك حر عتق عبيد ومذبوه
 وامهات اولاده لا مكاتبه الا ان نواهده وفي هذه طالق او هذه

حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه

حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه

حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه

حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه
 حش باليت الحق في الولد ولدت ولا حقة لانه

خلافاً لها لأن النذر لا يصح إلا في الملك
ومضافاً إليه والغزل لم يكن سبيلاً
ملك ولا يجزئ حنيفة أن المرأة تغز من
فحل الرجل عادة أهق

والأصل مطلقاً لا نسقته حتى سيق في
المرأة يقول عفا ونسحقه على منه
ولا يمان على الحرف وعلى ما لا يرد
وقيل الحنيفة أن يجعل فوق سرير
ليركب على هذا السرير

على السرير لأن الأثر على
فلا يكون تباعاً له
حنف لأنه بعد جالساً وانما عليه وعلى
هذا الحلف لا يمان على السطح أو المكان
أو لا يجلس فسطحاً لأنه يمان على السطح
فما أو يجلس حنث لأنه يمان على الأرض
عليها بخلاف ما إذا جلس على الفراش أو القاذرة
حنث لا يمان في الرابي
العرف كذا في الرابي
باب البين في العرف

حنث وان ضم صوما أو يوماً لآماً لا يتم يوماً وفي لا يصلي حنثاً إذا جهد
سجدة لا قبله وان ضم صلاة فنيشفع لابق له وفي أن لبست من غزلك
فهو هدى فملك قطناً فغزلته ونسج فلبسه فهو هدى خلافاً له وان
لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدى بالاتفاق خاتمه
الفضة ليس على بخلاف خاتم الذهب وعقد التلوث ان رصع على ولا
فلا ولا على مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على الأرض فجلس على بسطاو
حصير لا يمانح وان حال بينهما وبينه ثياب حنث وفي لا يمان على هذا الفراش
فجعل فوقه فراشاً فمان عليه لا يمانح وان جعل فوقه فراشاً يمانح وفي
لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سرير فجلس لا يمانح وان جعل
فوقه بساطاً وحصير حنث

باب البين

في الضرب والقتل وغير ذلك العزب والكسوة والكلام والدخول يخص
فعلها بالحنث فلا يمانح من قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت عليه
بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والمحل والمس لا يضربها فدمشعرها
او خنقها او عظم حنث لا يضربته حتى يموت فهو على أشد الضرب بزه
ليقتضين دينه قريباً فما دون الشهر قريب والشهر بعيد ليقتضيه
اليوم قضاء زيوفاً او بنهرجة او مستحقه او باع به شيئاً وقضيه بر
ولورصاها او ستوقاً او وجهه او ابراه منه لا يبرأ ولولي يقتضين
دينه درهماً دون درهم لا يمانح بقبض بعضه مالم يقض كله متفرقاً وان
فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يمانح ان كان في الامانة او غير مائة سوى
مائة لا يمانحها او باق منها لا يفعل كذا تركه ابداً وفي ليفعلته يكفي
فعله مرة حلقه واليعلمنه بكل اعر نقيد بحال ولايته لهبسته
فوهب فلم يقبل بروكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يتم
ريحنا فهو على ما اساق له فلا يمانح بشم الورد والياسمين وقيل يمانح
لا يتم ورداً او بنفسياً فهو واقع على ورقة لا يدخل داراً فلان يتناول

الاحكام ما بيننا وبينك
وقفت على الحالين وما تضمن به
بالجارية فلذا قال العرف لا يمانح
بغير حنث حتى يموت المراد الموت والفرق
ولو قال لا يمانح حتى يموت عليه او يكره او يبرأ
فلا بد من وجود حانقته ولو قال
بالسباط حتى يموت فهو على الباق ولو
قال بالسبب حتى يموت فهو على الباق ولو
حنثه ومن ان يوسف فهو على الموت
لا حية ولا ميتة فهو ان يوسف بعد الله فم
يوسفها ولا ميتة فهو ان يوسف حتى ارتكبت
رب الدين والامانة والامانة اسقاط من
بتهمة انظروا على ما بيننا وبينكم
وهو لفظ يعني ان حنث هذه الامانة
من الفضة اقل ونفسها اكثر ويرد هذا
الخيار وفي رواية اخرى وهو ان يوسف
الخيار انفس فيه وهو ان يوسف
الاحكام ما بيننا وبينك
وقفت على الحالين وما تضمن به
بالجارية فلذا قال العرف لا يمانح
بغير حنث حتى يموت المراد الموت والفرق
ولو قال لا يمانح حتى يموت عليه او يكره او يبرأ
فلا بد من وجود حانقته ولو قال
بالسباط حتى يموت فهو على الباق ولو
قال بالسبب حتى يموت فهو على الباق ولو
حنثه ومن ان يوسف فهو على الموت
لا حية ولا ميتة فهو ان يوسف بعد الله فم
يوسفها ولا ميتة فهو ان يوسف حتى ارتكبت
رب الدين والامانة والامانة اسقاط من
بتهمة انظروا على ما بيننا وبينكم
وهو لفظ يعني ان حنث هذه الامانة
من الفضة اقل ونفسها اكثر ويرد هذا
الخيار وفي رواية اخرى وهو ان يوسف
الخيار انفس فيه وهو ان يوسف

عن ابن يوسف بعد الله فم يوسفها
منها حتى يموت في المدة وعرف ان يوسف
الطاهر حتى يموت في المدة وعرف ان يوسف
جزء لا يمانح ان دامات هو الاستغفار
الاول يمانح لا يمانح ولا يمانح
او يمانح لا يمانح ولا يمانح
بليالي اسبوعين الفعل لا يمانح ولا يمانح
فمنه يعني الوقت مع الامكان لا يمانح ولا يمانح
ويمنع عن المساء لا يمانح ولا يمانح
ولا يمانح لا يمانح ولا يمانح

فقد تلبسها لان الفعل لا يرفع اليه
 زن وان سقط الحد لامر راجع اليه
 وهذا يشبه الامتاليه بخلاف الثانية
 لا في الاولى اعلم ان هذا النفي يوجب
 على العوض فان في المطلقة الثلاث يثبت
 النسب لان هذا واطى في شبهة العقد
 فكيف في ذلك لا يثبت النسب
 وان كان اعني لانه يقدر على التلبس بالمك
 والحيثات اهق
 فقولنا لان الامانة لا يثبت
 ذلك فوافقها وجب عليه الحد
 اهق

لا يوطى اجبية (التي) اما عدم وجوب
 الحد فلو بعد الاغتصاف لان الانسان
 لا يميز بين امرته وغيرها فان الاوله
 لا بالاختيار واما وجوب المهر فلو
 لا بالاختيار ولا يخلو عن المعجبين اما الحد
 البضع اقلها المظن بالحل فلما لم يجب الحد
 المهر وجب المهر ويجب على من تزوج العدة
 للشبهة وجب النساء في كراهية الجماعه
 اهق
 وقلن اما النساء في كلام العرب قال
 قبل ذكرها شائع في كلام العرب قال
 الله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
 اهق

وعندنا نحن اعلم ان وجوب الحد يقع
 في اللواط دليل ضروري وان زاد
 المعنى الذي يفهم منه فقتله الشهوة
 بسبغ الماء بغير مشئى وعنده يوجد
 فيها اهق
 وللقينة يوجب بالمال لانها حلاله
 خال وهو ذات صاحب الحق طلق المهر
 والشرب والحد والحدف والسرقة
 ليس فوفه امامه وقيد احقران الذي
 البلد فانه يقد عليه الحد بالامر الامام
 من غير حد اهق

عندنا من لا يشترط عليه ان يقتل من
 بل يخير من الخاتمة حتى لا يقتل من
 ان الحدود ملان القاضيه في غير
 بالنقاد ملان القاضيه في غير
 الاداء والسرقة والحدف والسرقة
 للسرقة فلا يقد على الاداء بل
 ذلك يصح وان كان لا للسرقة
 فبغيره فاسف انما يقتل بالمال
 اهق
 في الاصل احقران عده ان كان
 بين القاض وبينه شهر فانه كان
 قبل لان القاض لا ينفذ
 اهق

طلاق على مال او اموال اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته
 اوسيده وكذا واطى المهرن المهرونة في الاصح . وشبهة في المحل وهي قيام
 دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطى امة ولده
 وان سفل ومشتركة او معتدة بالكليات دون الثلاث او البائع للبيعة
 او الزوج الامة المهوره قبل تسليمها والنسب يثبت في هذه عند الدعوى
 لا في الاولى وان ادعاه . ويجد بوطى امة اخيه او عمه وان ظن حلها
 وكذا بوطى امرأة وجدها على فراشه وان كان اعني الان دعاهها فقالت
 انا زوجتك . لا بوطى اجبية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر
 ولا يجد بوطى بهيمة وزنى في دار حرب او بغى ولا بوطى محرمتيها
 او من استأجرها للزنى بها خلا فالهما . ومن وطى اجبية في مادون
 الفرج بعز زوكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط يعزر
 وعندها يجد وان زنى ذمي بحرية في دار واحد الذمي فقط وعندها يوطى
 يجدان وفي عكسه حد الذمية لا الحربي وعندها يوسف رحمه الله
 يجدان وعند محمد لا يجدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي
 عكسه لاحد عليها الا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله . ولا احد
 بزنى المكره ولان اقاربهما بالزنى والدعي الاخر النكاح . ومن زنى
 بامة فقتلها به لزمه الحد والقيمة وعندها يوسف القيمة فقط .
 والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد

باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها

لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي
 السرقة بضمن المال ويصح الاقرار به الا في الشرب وتقادم غير الشرب
 بشهر في الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا . وان شهدوا
 بزناه بغائبة ثبتت بخلاف سرقة من غاب . وان اقرب الزنى بمجهولة
 خد فان شهدوا كذلك لا يجد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما
 يجد الرجل . ولا يجد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او شهدا بربعة

لا يكون واربعة به في ذلك الوقت وكذا لو شهد اربعة
 من اربعين ولا يعرف سادس واحد لان الشاهد الواحد
 فيجب ان يكون واثنين من اربعين ولا يعرف سادس واحد لان الشاهد الواحد
 كل واحد منهم ثم يبرهن انهما اثنان فيكونان اربعة لان الشاهد الواحد
 واخذوا المصدق في وقت * اما انما انما الشاهد لان
 مع اتحاد الوقت قلت * اهـ
 وحل لا تقسم القضاء بالرجوع
 وحل لا تقسم القضاء بالرجوع
 وحل لا تقسم القضاء بالرجوع

وعند هذا الزمان قطع له الالبسة
 كانت بالقضاء فتم تنسيق الا في حق
 الرجوع كالورج بعد الالبسة
 ان الالبسة في باب الحدود ويلحق
 بالقضاء ولهذا لا يفسد احسان المتقصد
 او من القاضى بالحدود ويلحق
 ضرب عقوبة بعد تنسيق الاحسان المتقصد
 القاضى به في القياس ان يثبت الشهود فقط
 لانه قل نفسا معصومة بغير حق
 وجه الاستحسان ان الالبسة في حق
 او من شبهة الالبسة في حق
 فبما لانه عند الحاجة لا تفعل العبد
 وجب في ثلاث سنين لانها وجبت
 بنفس القتل بخلاف الواجب بالصلح
 حيث يجب حالا لانه وجب بالعقد
 فانتهى النسيان فالباع اليهم
 لا ترد شهادتهم لانه يباح وقبله
 لتجمل الشهادة كقول الطبيب وقبله
 لان النظر الى عورة الغير فليس
 قالوا فبما النظر للحد لا لاجماع
 انفسهم اهـ

به في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت وكذا لو شهد اربعة
 على امرأة به وهي بكر وهم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد به الاصول
 بعد ذلك وحده المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
 فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدى
 عبدا ومحدود وكذا لو وجد احدى هجر عبدا او محدودا بعد حد المشهود
 عليه وديته في بيت المال ان رجما وارش جرح ضربه او موته منه هدر
 وقالا في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لورج الشهود ولو رجعوا
 بعد الرجوع حدوا وغرموا الدية وكل واحد رجح حد وغرم رجبها ولو رجع
 احدى خمسة فلا شيء عليه وان رجح اخر حدا وغرمها ولو رجع واحد
 قبل القضاء حدوا وكلهم ولو بعده قبل الحد كذلك وعند هذا الزمان فقط
 ولو شهدوا في جرح ثم ظهر واكتارا او عبدا فالدية على المزيّن ان
 رجعوا عن التزكية والا فعلى بيت المال وقالا على بيت المال مطلقا
 ولو قتل احد المأمورين فظهر وكذلك فالدية في مال القائل
 ولو اقر الشهود بتعذر النظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الاحصاء ثبت
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة زوجته منه

باب حد الشرب

من شرب خمر او لوقطرة فاخذ ورجحها موجودا او جازا به سكران ولو من
 بنيد وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابى يوسف مرتين وعلم شربه
 طوعا حدا صاحبنا ثابتهن سوطا للحر والرجلين للعبد متفرقا على بدنه كافي
 الزن وان اقر او شهدا عليه بعد زوال رجبها لاحد خلا لمجد ولا
 من وجد منه راحة الخمر ونقيها او اقر ثم رجح او اقر سكران وسكر
 الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعند هذا
 الزمان يهذى ويخلط كلامه به يفتى ولو اقرت السكران لاثبت امرأته

باب حد القذف

هو حد الشرب كية وثبوتها من قذف محصنا او محصنة بصريح الزنى

او بولادة زوجته منه اي من هذا
 المتكر في من يمكن ان يتصور كونها
 من اجل في الوهمين وقال زفر
 لا تقبل فيه ونحن نقول ان الشبهة احيانا
 تلبس بالاحسان في هذه الحالة بغير نية
 اهـ

باب حد الشرب (ان من الزنى لان
 الزنى اقر به منه واختلف عقوبة في الموضع
 بالشارب دون القاذف لانه لا يخلو
 صدقة فاما غير القذف لانه لا يخلو
 الا مال التابعة للنفوس

واقل العزير (يا) وعند يوسف
 لوان قاضيا رأى تعزير ما من مائة
 اخذ باثوان واربعة تعزير بان واربعة
 فهو جزاء ويجب التعزير بان واربعة
 منكم ليس فيه سلة
 منكم طلاق
 ثم القذف (لان سبه محتمل يكون
 حاد قاتلته جرى فيه التعليل من غير
 رد الشهادة على التأييد فلا يغلظ من
 جث الوصف (كتاب السرق)
 هي في اللغة اخذ الشيء خفية بغير اذن
 صاحبها ما كان اوقيره وفي الشرع
 اخذ مكلف الخ
 دراهم مضروبة جيدة وزد كاعشرة
 سبعة مثاقيل كافي الزكاة اهق

من حرز احزبه عن نحو باب الدار
 واذع الذي لم يحصد قد اشترى اهق
 لا ملك له فيه احزبه عن نحو
 المسجد واسرار القيمة فالبس بملوك
 للعباد اهق

ولا يشبه احزبه عن الحزب الصالح
 الشبهة كالمأخوذ من بيت ذي الرحم ولا
 يد من كون المروق مقنونا مطاف
 اهق
 فان سرق مكلف لان فعل القبي
 والمجنون لا بعد جنابة فلا يشترع فيها
 للحد ولم يشترط الحد لا طلاق
 السارق في النص لان القطع لا ينصف
 فكل ولم يهد رجساية لا اموال اهق
 فكل اهق
 اى مرة عند ابن خزيمة وعبد
 واقبها يوسف مرتين وقدر الحد
 وعند ابن يوسف اهق

كذلك يا بغاء يا مؤجر يا ولد الحرام يا عيا ربا ناكسا يا منكوس يا سخرة
 يا ضحكة يا كسختان يا ابله يا موسوس واسخسنا تعزيره اذا كانت
 المتولى له فقيرها او علويا وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك
 الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة
 والمخرج من بيته . واقل التعزير ثلاثة اسواط واكثره تسعة
 وثلاثون وعند ابن يوسف خمسة وسبعون . ويجوز جسده بعد
 الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف
 ومن حد او عزرفات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

كتاب السرقة

هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لا ملك له
 فيه ولا شبهة وتثبت بما يثبت به الشرب فان سرق مكلف حرا وجد
 ذلك القدر محرزا بكان او حافظ واقربها او شهد عليه وسألها
 الا ما من السرقة ما هي وكيف هي وابن هي وكه هي ومن سرق وبينها
 قطع . وان كانوا جمعا واصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا وان نزل
 الاخذ بعضهم . ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفضة
 الخضر والياقوت والزبرجد والانياء واليا بالمتخذين من الخشب
 لا بسرقة شيء تافه يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقص وسك
 وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يسرع فسادا كلبن ولحم وفاكهة
 رطبة وبطيخ وكذا تمر على شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الانكار
 كاشربة مطربة والآت لهوكدق وطبل وبريط ومزمار وطين ووصيل
 ذهب او فضة وشطرنج وزرد . ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم
 ومصحف وصبي حر ولو عليها حلية خلا فلا ابن يوسف وعبد كبير
 ود فتر بخلاف الصغير ود فتر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد
 ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا بنش خلا فلا ابن يوسف ولا بسرقة
 مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حلالا كان او مؤجلا

او شهد عليه اى رجلان وهذا
 نصح بما علم خذوا اول الاختصار
 اذ بدونه لا يحتاج للاختصار اهق
 وبيناها قطع جواب ان اعلن من زمان
 السرقة لان تقادم العهد يمنع اهق
 الاقرار كذا في المحيط

خلا فلا ابن يوسف فانه قل يقطع انا
 كان عليه حل يبيع النصاب والقذف
 نفي عن الميزان في الميزان لا يقطع اجماعا وان
 نفي كان عليه حل لانه خدام اهق
 وان

بل يجلس حتى تظهر فيه شبه النكاح
 اما اذا كانت يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فلا اذ كانت يده اليسرى مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليسرى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليسرى من فوقته مقطوعة او شلوا

من اليسرى فليفتق يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليسرى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليسرى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليمنى من فوقته مقطوعة او شلوا
 فليفتق يده اليسرى من فوقته مقطوعة او شلوا

لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر

والقطع ولو كانت يده اليسرى او ايهاها مقطوعة او شلوا واصبعها سكا لا يها
 كذلك لا يقطع منه شيء بل يجلس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلوا ولا يضر
 المأمور بقطع اليمنى لقطع اليسرى وعندها يضمن ان تعده ومن سرق شيئا فرده
 قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نفضت يمينه عن النضاب قبل القطع ولم
 بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد الشارفين ولو سرقا
 وغاب احدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخر ولو اقر العبد المأذون بسرقه قطع
 وردت وكذا المحجور عند الامام وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع
 ولا ترد ومن قطع بسرقه والعين قائمه ردها وان لم تكن قائمه فلا ضمان عليه
 وان استهلكها وان سرق سرقا فقطع بكليها او ببعضها لا يضمن شيئا منها
 وقال لا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم اخرجها قطع لان سرق ثبته
 فذبحها ثم اخرجها ولو ضرب المشرك ودرهم او دينار قطع وردها وعندها
 لا يرد لها ولو صبغ احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى
 ما زاد الصبغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكمها فيه كحكمها في الاخر

باب قطع الطريق

من قصد قطع الطريق من سلم او ذمى على مسلم او ذمى فخذله جبر حتى يوب
 اخذ ما لا يحصل لكل واحد ضراب السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان
 قتل فقط ولو بعضا او جرح قتل حدا فلا يعتبر عفوا لولى وان قتل واخذ ما لا قطع
 وقتل وصلب وقتل وصلب وخالف محمد رحمه الله في القطع ويصلب جوارحه
 بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الا مال كان كباقي
 والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم وان اخذ ما لا وجرح قطع
 من خلاف الجرح هدره وان جرح فقط او قتل فتاب لolan يؤخذ فلا حد له
 لولى ان شاء عفا وان شاء اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي ومجنون او
 رحم محرر من المقتوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض لقطع الطريق لولا
 او نهرا او بمصر او بين مصرين ومن خنق في المصغر مرة قتل ولا فكا للقتل بالقتل

كتاب السير

ولا يضمن المأذون لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر

وعند ابى يوسف يقطع ولا ترد ولا يضمن
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر
 لان قنوة الوهم لا توجب خلافا في البصر

هذا بيان للسرقه الكبرى واطلاق السرقه
 عليه تجار ولحقه الزوال والتعديدا لكبرى اعلان
 لفظا حار الطريق بشرط احواله ان يكون
 لغيره من الناس لا يكون حارسا او يبيع
 فريته لا يفتق لكونه فريته لا يفتق لكونه
 ان يكون فريته لا يفتق لكونه فريته لا يفتق لكونه
 ان يكون فريته لا يفتق لكونه فريته لا يفتق لكونه
 ان يكون فريته لا يفتق لكونه فريته لا يفتق لكونه

لا يبيع في دار الحرب احد سواهم ابيع اليها
 اولها لثمة لان جواز البيع يعمد اليها
 ولا يملك عليها بيتا
 ولا التمدد ولا يتولد في دار الحرب
 والعتبة والمعرض لان جواز البيع يعمد
 الملك اهو
 لا يبيع في دار الحرب احد سواهم ابيع اليها
 اولها لثمة لان جواز البيع يعمد اليها
 ولا يملك عليها بيتا
 ولا التمدد ولا يتولد في دار الحرب
 والعتبة والمعرض لان جواز البيع يعمد
 الملك اهو

وتحرق ولا تغرق وتحرق سلاح شق نقله . وتقسم غنيمة في دار الحرب للابداع ثم
 ترد ولا تباع قبل القسمة والمقاتل والردء سواء في الغنيمة وكذا ما دلحهم قبل الحزما
 بدارنا ولا يحق فيها التسو ما لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل الحزما بدارنا ولو لم يدار
 يورث نصيبه وينتفع فيها بلا قسمة بالسلاح ولركوب والبسران ابيع وبالغلف والخطب
 والدهن والطيب مطلقا وقبل ان ابيع لا يبيع ولا القول ولا بعد المزج بل يرد ما فضل
 الى الغنيمة وان انتفع به رد قيمته وان قت قبل الرد صدق به لو غنيا ومن سلم منهم قبل ان
 احرز نفسه وطفله . وكل مال هو موعه او ودعة عند مسلم او ذمي وعقاره في دار
 فيه خلافا لمحمد وابي يوسف في قوله الاول . وولده الكبير و زوجته وحملها
 وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب ودبعة في داره وكذا ماله مع مسلم او ذمي
 بغصب خلافا لهما وقيل لابي يوسف مع الاما م

(فصل في بيان كيفية القسمة)

وتقسم الغنيمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندهما ثلاثة له سهم ولفرسه سهمان
 ولا يسهم الاكثر في فرس وعند ابي يوسف يسهم لفرسين والبراذين كالغنا ولا يسهم
 لراحة ولا بغل والعبرة لكونه فارسا او رجلا عند الجائزة فيقتل لاما ان يرض
 الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل . فمن جا وز رجلا فاشترى
 فرسا فله سهم راجل ومن جا وز فارسا ففقد فرسه فله سهم فارس ولو باع قبل
 القتال او وهبه او اجره او رهنه فسهم راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان مريضا او مهرا
 لا يقاتل عليه . ولا يسهم للمملوك او مكاتب او جني او امرأة او ذمي بل يرضخهم
 بمسك يان قالوا او داوت المرأة الجرحى او ولد الذي على عاتقهم وعلى الطريق والخس لليتامى
 والمساكين وابن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى القربى الفقراء ولا يحق فيه لا غنياتهم
 وذكره تعالى للترك وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصفي وان دخل
 دار الحرب من لا منعة له بلا اذن الامام لا يحسن ما اخذ وان باذنه او لم يمنع
 ولا امام ان ينقل قبل احرار الغنيمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول من قبل فيلاطف
 سلبه او من اصا شيئا فله ربحه او يقول لسرية جعلت لكم الربح بعد الخس لا ينقل
 بكل المأخوذ ولا بعد الاخر الا من المحسنه والسلب للاكل ان لم ينقل وهو مركبة وما

وابي يوسف في قوله الاول فان شئتموه
 هو كغيره من الاموال فيكون بيننا
 وهو الفرس العربي وانما استوفى لان
 وهو مثل العرب وغيره
 والراحة ولا يقاتل لان الارهاب لا يقاتل

بها اذ لا يقاتل عليها اهو
 قبل القتال سهم الفارس في الفرس في الاربع
 يسقط سهم الفرس في الفرس في الاربع
 القتال في الكافي اهو
 كذا في الكافي راجل ومستجار راجل
 الخ فله سهم راجل ومستجار راجل
 مفصوب او مستعار او شهد الواقعة سهم
 استرده المالك وشهد ان يصدق سهم
 ففيه روايتان احدها انه يصدق سهم
 الفرسان وثانيهما انه يصدق سهم
 ولو دخل المجاهد فارسا فاستحق سهم الفارس
 لفتيق المكان استحق سهم الاما م
 اهو
 يرضخ لهم بحسب ما يرى اعطاء اعطاء
 والرضخ لجمع من في اللغة اعطاء
 القليل اهو
 الغنيمة

عليه

عليه اي على الاصناف الثلاثة وفي القربى
 الكافي وغيره وفيه ذم النبي عليه
 القادة والفقراء لانهم اعطوا
 اهو

قتل به الحق لا قتل بعد فجي فيه
 الحكماء هذا اذا لم يبق بل انما هو على اصله
 العدل ولا بد من ذلك عند ذلك المقطع
 اما ما اهل العدل فلا يجب ان يقطع
 اما ما اهل العدل فلا يجب ان يقطع
 اما ما اهل العدل فلا يجب ان يقطع
 اما ما اهل العدل فلا يجب ان يقطع

وقتل بعض اهل اخوته عدلا فلا اذا ظهر على المصر وان قتل عادل لم يورث الباري
 ولو بالعكس لا يرث الباغي لان ادعيته كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرث مطلقا
 وكره بيع السلاح من علم انه من اهل الفتنه وان لم يعلم فلا

كتاب اللقيط

المقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة وهو حر الا ان ثبت رقة
 بحة ونفقته في بيت المال او كذا جانيته واشر له وان نفق عليه الملقط فهو مبيع الا ان
 ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملقطه وان ادعى
 واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلمان لم يكن في مفرقه وذميان
 كفايه وان ادعاه اثنان معا ثبت منها وان وصف احدهما علامة فيه او يصفوه هو
 ولحر المسلم او من العبد والذي اذنيته عليه ما اولى دابة هو عليها فهو ينفق منه
 عليه بامر قاض قبل بدونه ايضا وله شره ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقضه
 ونسبه وخزفه لا تزوجه وتصفى في ماله لغيره ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

كتاب اللقطة

هي مائة ان اسهلته اخذها لبردها على صاحبها والا ضمن والقول للمالك انكره
 للرد وعند ابي يوسف الملقط ويكفي في الاشهاد قوله من سمعتمو نشد لقطة فدلوه
 على ويبرقها في مكان اخذها وفي المجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد التبرع
 وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فهو لان كانت اقل فايا ما وما لا يبقى يعرف لان
 فساد ثم يتصدق بها ان شأنا فاجابها بعده اجازته ان شأنا واجره له او ضمن الملقط
 او الفقير لو هالكه وايضا ضمن لا يرجع على الاخر ويأخذها منه ان باقية ولقطة الحرة
 والحره سواء ويجوز الملقط البهيمة وهو مبيع وانفاقر عليها بلا اذن كما وان باذنه
 بشرط الرجوع فدين على ربها ان لم يجسها عند حتى يأخذها فان امتنع بيعت في النفق
 فان هلك بعد المجلس سقط وان قبله لا ويؤجر القاضى له المنفعة وينفقونها وما
 منفعة له ياذن بالاتفاق ان اصرح اذا قام البينة انها لقطة وان لا يثبت له بولائه فهو
 عليها ان كنت صادقا والاباحة وامر يحفظ ثمنه والمملوق ان ينفع باللقطة بعد
 التعريف لو فقير وان غنيا تصدق بها ولو على بويه او ولده او زوجته لو فقراء

ان لا يعلم نسبه طبع اهلته مخبى
 ان لا يعلم نسبه طبع اهلته مخبى
 ان لا يعلم نسبه طبع اهلته مخبى
 ان لا يعلم نسبه طبع اهلته مخبى

فان خنته فان فعلت فذلك ضمن كافي
 هو ما في كتاب الكراهية ولذا ليس
 الا بالحق لا يضمن الملقط
 والاشهاد في المبيع بعد التبرع
 لنفسه يضمن القاطن ولو ينفقها
 لبردها لم يضمن

وعند ابي يوسف الملقط فلا يضمن
 دون الظاهر شأنا له لانها له
 وهو المعبة ولها ان لا يضمن
 الاخذ ما مال القبر وان اقر بسب الفضل
 مثلا لان الظاهر ان يكون التعريف
 عاملا لنفسه كذا في الهداية

وان كانت اقل من عشرة دراهم
 فاما ما جرى بالاتفاق من
 الملقط لان كلامها من
 الاصح فانه لا يضمن
 يفضل عليه فان قيل
 فيرجع عليه فانما اذا لم يكن
 الحقد فلا يوجب شيئا اهو

وتضمن الوكالة الخ (١) كل واحد وكل واحد من
الآخر في العاملة وكذا كل واحد من الآخر
عن الآخر فالشركاء لا يتصور في الشركة
مطالبة الشريك من الشريك في الشركة
ولا بد من إقرار الشريك في الشركة
ولا بد من إقرار الشريك في الشركة
ولا بد من إقرار الشريك في الشركة

أنواع شركة مفوضة وهي أن يشترك متساوياً تصرفاً وديناً وما لا ورعاً وتضمن
الوكالة والكفا فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافاً لابيوسف ولا بين حر وعبد ولا بين وصي ولا
بين مسييين أو عبيدين أو مكاتبين • ولا بد من لفظ المفوضة أو بينا جميع مقتضى
ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منها سوطاً أهله وكسوتهم فلهما
وكل دين لزم أحدهما بما يقع فيه الشركة كبيع وشراء واستعارة زرعاً لآخر أو لزماً بخلافه
بامر لزم الآخر خلافاً لهما وكذا أن تزوم بعض خلافاً لابيوسف في الكفا لا يلا امر لا
يلزمه في الصحيح وإن ورث أحدهما ما يقع به الشركة أو وهب له وقبضه صانعنا
وكذا أن فقد فيهما شرط لا يشترط في العنان وإن وقع عرضاً وعقاراً بقيت مفوضة
ولا تنقص مفوضة ولا عنان إلا بالدرهم والدينار أو بالقلوب النافذة عند محمد أو
بالنبر والمنقرة أن تعامل الناس بها ولا تصح بالعرض إلا أن يبيع نصف عرضه بنصف عرض
الآخر ثم يعقد الشركة ولا يمكن للموزون والعقد المقارب قبل الخلط وإن خلط أحدهما
واحداً ثم اشتركاً فشركة عقد عند محمد وملك عند أبي يوسف فإن خلط جنيين لآخر
تتفق اتفاقية (شركة عنان) وهي أن يشترك متساوياً وبين فبا ذكر أو غير متساوياً
وتضمن الوكالة دون الكفا لا تقع في نوع من التجار وفي عمومها ويبيع لما كل
منها وبكله ومع التفاضل رأس المال والربح ومع التساوي فيها وفي أحدهما دون
الآخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند كل أحدهما ومع كون مال أحدهما درهم
والآخر ديناراً لا يشترط الخلط فيها أيضاً والوصية على قدر المال شرط غير ذلك وما
شاه كل منها طولاً بثمنه هو فقط ورجع على شركته بحصته منه إذا داه من ماله وبطلت
بهلاك المالكين أو أحدهما قبل الشراء وهو على مال كد قبل الخلط هلكه في يده أو في يد الآخر
وعليه بعد فان هلك بعد ما شري الآخر من ماله فالشريك بينهما ورجع المشتري على شركته
بثمن حصته وإن هلك قبل شراء الآخر فإن كان وكل من الشركة صريحاً فالشريك لهما
شركة ملك ورجع حصته ولا فالشريك منه فقط ولكل من شركتي المفوضة والعنان
أن يبيع ويضارب وليستاجر وبكل ويودع ويده في المال يدماً أو شركة الصانع
واللقبل وهي أن يشترك شيخا طان وصباغ وجباط على أن يتقبلا الأعمال ويكون
لكسب بينهما ولو شرط العمل لصفين والربح ثلاثة أجاز وكل عمل يتقبله أحدهما

ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه لأن
المقصود بالتشريك في يده بخلافه
منها يشترط تسليم المال ولا خلطه لأن
لا بد من إقرار الشريك في الشركة
فلهما خلافاً بمقتضى المفوضة وكل واحد
منها فاقم مقام صاحبه في التصرف
شراء أحدهما كشرائها إلا ما استثنى
فشركة عقد عند محمد (١) لا يشترط
رئاني الذمة إلا أن يقع
فانه لو لم لا يبيع لأن توكل الغير في
يكون ملك نفسه لا يجوز بيعاً لخلط
ببيع الوكالة في صحة الشركة
تتفق اتفاقية (شركة عنان) وهي أن يشترك متساوياً وبين فبا ذكر أو غير متساوياً
وتضمن الوكالة دون الكفا لا تقع في نوع من التجار وفي عمومها ويبيع لما كل
منها وبكله ومع التفاضل رأس المال والربح ومع التساوي فيها وفي أحدهما دون
الآخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند كل أحدهما ومع كون مال أحدهما درهم
والآخر ديناراً لا يشترط الخلط فيها أيضاً والوصية على قدر المال شرط غير ذلك وما
شاه كل منها طولاً بثمنه هو فقط ورجع على شركته بحصته منه إذا داه من ماله وبطلت
بهلاك المالكين أو أحدهما قبل الشراء وهو على مال كد قبل الخلط هلكه في يده أو في يد الآخر
وعليه بعد فان هلك بعد ما شري الآخر من ماله فالشريك بينهما ورجع المشتري على شركته
بثمن حصته وإن هلك قبل شراء الآخر فإن كان وكل من الشركة صريحاً فالشريك لهما
شركة ملك ورجع حصته ولا فالشريك منه فقط ولكل من شركتي المفوضة والعنان
أن يبيع ويضارب وليستاجر وبكل ويودع ويده في المال يدماً أو شركة الصانع
واللقبل وهي أن يشترك شيخا طان وصباغ وجباط على أن يتقبلا الأعمال ويكون
لكسب بينهما ولو شرط العمل لصفين والربح ثلاثة أجاز وكل عمل يتقبله أحدهما

فالمشتري بينهما يعني يكون المشتري
لها على ما شرطت لأن الملك وقع مشتركاً
بينهما فقامت الشركة وقيل لا يشترط
للمشتري أن يكون ملكاً ولا يشترط
أن يكون ملكاً ولا يشترط أن يكون ملكاً
فدفع لها فلا يتصور بطلان الشركة
بعدم أحد الشركتين
فدفع لها فلا يتصور بطلان الشركة
بعدم أحد الشركتين
فدفع لها فلا يتصور بطلان الشركة
بعدم أحد الشركتين

والنكاح منها طلب الاجر وهذا المستحق
والنكاح ان لا يشرى فيه ولا يملكه احد
المقاومة والشركة هما مملوكتان
المستحق ان لا يشرى فيه ولا يملكه احد
حقا كان ما يشترطه كل واحد منهما مستويا
على اخر
وشركة الوجوه
الشراء بالنسيئة يكون له ان يشترط
عند الناس والعاقل بذلك جازين
الناس من غير نهي
فان شرطها معاوضة صحيحة لان
وتضمن الوكالة والكفالة في الابدان
فالرجع كذا لك لان استحقاق الرجع المانع
والفان يمنع الملك في المشتري فيسترد
بقدره
اهو

اي وبيان الشركة الفاسدة (وما جمعه
كل غله) وعلى هذا لا يشتري ولا يملك
شيء مباح لان الشركة انفسه معنى الوكالة
والبيعان في هذا المباح بالكل لان الوكالة
غير صحيح اهو خلافا لاجل فان عتق
له ابي مثله بالغاما ببيع اهو

بشرها فكل منها الطلب بالعل وكل منها طلب الاجر ويترد الدافع الى احدهما والكسب
بينهما وان عمل احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهما ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا
بوجوههما ويبيعا والرجح بينهما فان شرطاهما معاوضة تحت ومطلقا لهما عنان وتضمن
الوكالة فيما يشترياه فان شرطاهما معاوضة المشتري ومثلثه فالرجح كذلك وشروط
الفضل باطل (فصل) ولا يجوز الشركة فيما

لا يصح الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه
كل غله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف فن المأخوذ عند يوسف خلافا
للمد وما اخذاه معا فلهما نصفان وان كان لاحدهما بغل والاخر رواية فاستقيا احدهما
فالكسب له والاخر لغيره مال له والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط
الفضل ويبطل الشركة بموت احدهما وبطاقة مرتدان حكم به ولا يترك احدهما مال
الاخر فلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصته وان اذيا معا قبا
ضمن الثمان علم باداء الاول ولا وقالا لا يضمن ان لم يعلم فان اذن احدا منفوا وضمان
لشريكه ان يشتري امة لبطاها ففعل في نفسه خاصة بلائتي ويتخذ كل منهما مالا
يضمن حصته (كتاب الوقف) شريكه

ويبطل شرط الفضل لان الرجح مباح
للمال فيقدر بقدره كما ان الرجح مستحق
للبيد في المزارعة والزيادة انما تستحق
بالنسبة وقد ضمت فبقى الاستحقاق
على قدر اسر المال ولاه الاماوان
ان يكون حاكم ولاه الاماوان
حيثما يرد ملك الواقع عند القضاء
في مرتبة بخلافه على الصحيح وفي الحجابة
فان لا يدفع خلافا لاسلامه الواقع عند النزول
موت المحكم ان يرجع بعله عدم النزول
المتول ان القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو

هو مجلس لعين على ملك الوقف والنصدق بالمنفعة كالعارية فلا يترد ولا يزور
ملكه الا ان يحكم به حاكم قيل او يهلكه بموت بان يقول اذ مات فقد وقفه عندها هو بغير
على ملك الله تعالى وجه يعود نفعه على العباد فيترد ويرزق ملكه بجز الفوق عند ابو
وعند محمد لا مال يسل الى متول فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانة او بابا لبنى
السبيل وجعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحق وعند ابو يوسف يزول بغير
القول وعند محمد اذا سل الى متول واستقيا الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
ودفوا في المقبرة وشروط تمامه ذكره مضر مؤيد وعند ابو يوسف يصح بغيره وانما انقطع
ضرب الى الفقراء وصح عند ابو يوسف وقف المشاع وجعل غلة الوقف لاولاد لولايته لنفسه
وجعل البعض والكل لامتها اولاده او لمديره ما داموا حياء وبعدهم للفقراء وشروط
ان يستبدل به غيره اذا شاء خلافا للمجد في كل وصح وقف العار وكذا النفق المتعارف
وقفه عند محمد كالفاس والمرو والقدوم والشار والبنارة وشياها والقدوم والمرو

فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو

صرف الى الله تعالى وهو مؤيد عليه
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو

فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو
فتمتصان الى القاض فيقضى هو

لزم البيع فيه اي حاله كان والبيع
بالثمن لا اختار الودع سبب البيع الذي هو
فيه عندك والمالك لا يبيع الا بالثمن
عيب فلهذا خيار الثمن لان المورث كان
لزم البيع فيه اي حاله كان والبيع
بالثمن لا اختار الودع سبب البيع الذي هو
فيه عندك والمالك لا يبيع الا بالثمن

و لو ورد خيار الثمن ملكه المورث لا خيار
خلفه فلهذا خيار الثمن ملكه المورث لا خيار
فكان لا بد من خيار الثمن لان المورث كان
ملكه المورث لا خيار الثمن لان المورث كان
والرؤية لا بد من خيار الثمن لان المورث كان
والرؤية لا بد من خيار الثمن لان المورث كان
والرؤية لا بد من خيار الثمن لان المورث كان
والرؤية لا بد من خيار الثمن لان المورث كان

ولو باع عبدان بالخيار في أحدهما فان عينه وفضل ثمن كل صح والافلا ويجوز خيار الثمن
وهو بيع أحد شيئين أو ثلاثة على أن يأخذ المشتري ما يشاء ولا يجوز أن يكون ثمن ثلاثة ويتقيد
تخييره بمدّة خيار الشرط على الاختلاف والبيع واحد والباقي أمانة فلو قبض لكل فله
واحد ويقبض لزم البيع فيه ونعني الباقي فلا أمانة وإن هلك الكل لم يضر فتن
كل أو ثلثه وليس له رد الكل إلا انضم اليه خيار الشرط ويورث خيار الثمن والعيب
لا الشرط والرؤية ولو اشترى ما على أنهما بالخيار فرضي أحدهما لا برد الآخر خلافا لهما
وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا على أن يخازن أو كاتب فظهر بخلافه
أخذه بكل الثمن أو تركه **فصل في خيار الرؤية** من اشترى ما لم يره

جاز وله رده إذا آراه ما لم يوجد ما يطله وإن رضی قبلها ولا خيار لمن باع ما لم يره
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من عيب وعيبه ينك ويغدر رد بعينه
ونصرف لا يفسخ كالاعتاق ونواجه أو بوجبه حقا للغير كالبيع المطلق والرهن و
الاجارة قبل الرؤية وبعد ما ولا يجوز حقا للغير كالبيع بالخيار والمساقاة
والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها وكف دقته وجه الرق والدابة وكفها وفي
شاة اللحم لا بد من الحسوف في شاة القينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهرها لو لم
يكن معلما كإفقه ورؤية علمه أن معلما ورؤية داخل الدار وإن لم يشاهد بيوتها وقد
زول لا بد من مشاهد البيوت وعليه الفتوى اليوم وإن رأى بعض المبيع فله
الخيار إذا رأى باقيه وما يعرف بالتأمّزج كالكيل والموزون رؤية بعضه كروية كله
وفيما يطعم لا بد من الرزق ونظر الوكيل بالشرء أو القبض كاف لا نظر الرسول
وعندها هو كوكيل وبيع الاعمي شراء صحيح وله الخيار إذا اشترى ويسقط
بحسه المبيع أو شمه أو ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصفه العقار وله ومن رأى أحد الثوبين
فشرها ثم رأى للآخر فله أخذها أو ردّها لا رد أحدهما ومن رأى شيئا ثم شره
فوجد متغيرا بخير ولا فلا وإن اختلفا في غيره فالقول للبائع وإن في الرؤية
فالمشتري ومن اشترى عدل زطي فباع مته ثوبا أو وجه فسلم فله أن يرد ويب
لا بخيار رؤية أو شرط **فصل في مطلق البيع يقضي**
سلامة المبيع فلن وجد في مشريه عيبا رده أو أخذ بكل ثمنه لا مكنا ونقص

جاز اي بيع لما رده ابن النسيبة من
اشترى شيئا لم يره فليخار ان يشاء أخذه ولا
شأنه تركه وجهما بعد الرؤية لا نقض
الآن ثلاثة لأنه لو لم يوافق رده لانقضي
كما لا الرهف من العيب انما يرد به
وعلق الكتاب يقضي خيار البيع
سبب البيع ام لا وسواء انما لا
أو البطل وهو من مستور لا
ويبطل خيار الرؤية من صحيح ودلالة
وفوردة فليأخذ للاختار لا يطلها

أن يكون ردها بغير رطلها
تعييب (ب) عيب فلهذا خيار الثمن
الرد مبيعا بعد قبضه سببا فلهذا خيار
برد ارق (ق) خيار الرؤية وبعد ما
الضيق فلهذا خيار الثمن وبعد ما
ملكه فلهذا خيار الرؤية وبعد ما
الاجارة فلا بعد من غير سبب عيبا
لسقوطه لأنه لو بطل الخيار كان
لا قبلها على الرضوخ مخرج أول ارق
دلالة على الرضا فلا بد من رطلها
لا يبطل الخيار فلا بد من رطلها
والدابة اي وجه الدابة وكفها
المقصود ان منها وظاهره ان لا يثبت
رؤية القوام وهو الرزق من البيوت
اهق

ورؤية داخل الدار هذا من السالم
الآن الفتوى فيها على القياس فلا يفسد
الآن الفتوى فيها على القياس فلا يفسد
الآن الفتوى فيها على القياس فلا يفسد
الآن الفتوى فيها على القياس فلا يفسد

فهم عيب لأن الضرر لا يقع بسبب
العيب هو نقصان في المالة فوجب فيه
البيع الكلي عيبا أي لا يرد فيه
والأحق عيبا أي لا يرد فيه

فهم عيب لأن الضرر لا يقع بسبب
العيب هو نقصان في المالة فوجب فيه
البيع الكلي عيبا أي لا يرد فيه
والأحق عيبا أي لا يرد فيه

ثم إن البرضى بائنه وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب لا باق
ولو لم يردون سفر من سفر يرد على عيب وكذا السرقة والبول في الفراء وهي الكبر
عيب آخر فلو باق أو سرق أو يال في صفره ثم عاوده عند المشتري فيه رده وإن عاوده
عنده بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جن في صفره أو عاوده عند المشتري
فيه أو فكه رده والنجر والذفر والذني والتولد منه عيب في الجارية لا في الغلام إلا
أن يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا أقل
ويعرف ذلك بقول الأمة وقد رد وإذا انضم إليه نكول البائع قبل القبض فبعده هو
الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء في
العين فإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري أخرج رجوع بالنقصان كغيره
فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد إلا أن يرخص البائع بأخذه كذلك فله ذلك حتى
لو باع المشتري سقط رجوعه فإن خا طأ الثوب وصبغه أجزأه ولو الت سويق ليس من
ثم ظهر عيبه رجوع بنقصانه وليس له أن يأخذه حتى لو باع بعد رؤية عيبه لا يسقط
الرجوع ولو اعتق بالمال أو دبرا واستولد ثم ظهر العيب رجوع وكذا ان ظهر له بعد موت
المشتري وإذا اعتق على مال أو قتل لا يرجع بشيء وكذا لو أكل الطعام كله أو بعضه وليس
الثوب فتمزق لا يرجع خلافا لما وإن شري بيضا أو جوزا أو بطيخا أو قاء أو خيرا أو فكسره
فوجد فاسدا فإن كان ينفع به رجوع بنقصانه والأقبح كونه ولو وجد البعض فاسدا
وهو قليل كالواحد والاثنين في المنة صح البيع والأفسد ورجع بكل ثمنه ومن باع
ما شره فرد عليه بعيب نقصانه بأقار أو نكول أو بنية رده على بائنه ولو قبله برضاه لرد
عليه ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يرد من أوجب له بائنه فإن
قال شهودى غيب دفع أحلف بائنه ولزم العيان لكل ومن ادعى باق مشريه يرد من
أو لانه إن عنده ثم يحلف بائنه بالله لقد باع وسلمه وما باق فقط أو بالله ماله حق الرد
عليك من الوجه الذي يدعى أو بالله ما باق عندك فقط لا بالله لقد باع وما به هذا العيب
أو لقد باع وسلمه وما به هذا العيب وفي باق الكبر يحلف بالله ما باق منذ بلغ مبلغ الرضا
وعند عدم بنية المشتري على بائنه عنده يحلف البائع عندها أنه ما يعلم أنه باق عنده
واختلصا على قول الإمام فإن نكل على قولها أحلف ثانيا كما رد ولو قال بائنه بعد التقاض
بثبته فماتم آخر قال المشتري بل وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر البيع واختلصا

البيع بالنقصان لا يرد فيه
رجوع بالمحدث وطريق ومعرفة
العيب العيب ثم يقود وهو سالم فإذا
وبه هذا العيب بين القيتين يرجع
عرف النفاوت بين القيتين يرجع
بجسده من الثمن لا أن يرد غير متنع
سقط رجوعه لأن الرد غير متنع
البائع ما باع البيع فلا يرجع بالنقصان
رجوع بنقصانه لا يرد فيه
أحق رجوع بنقصانه لا يرد فيه
بجلاؤف الزيادة النقصان كالمثل

جئت لأبشع الرد وهو زمان مثله
من الأصل كالمثل وضم مثله منه
لصنع يتبعه أوق لا يسقط الرجوع
لقد رد البائع الزيادة ولا يرد منه
الزيادة فلا يرد منه ما باع
من غير خطئه أوق لا يسقط الرجوع
لأنه امتنع الرجوع على خلاف القلع
والاستحسان لا يرد منه
أوق لا يسقط الرجوع
لأنه حبس بدله وجسب البائع

البيع الكلي عيبا أي لا يرد فيه
والأحق عيبا أي لا يرد فيه
فهم عيب لأن الضرر لا يقع بسبب
العيب هو نقصان في المالة فوجب فيه
البيع الكلي عيبا أي لا يرد فيه
والأحق عيبا أي لا يرد فيه

والفضل ولدان سببا للهداك كان في يد
البايع فاذا هلك بالمشترى يكون مضافا
الى ذلك السبب بخلاف المالك لان المالك ليس
سببا للهداك لان العلم بالغيب رضى
اي فلا يرجع الى اهل حق ولا فلاح
اهل حق (الباعين) جميع اهل حكماء
جميع طوائف اهل حق وعند ابن يوسف
وهو قوي زفر لان البراءة تتناول المال
ولا بابيوسف ان الغنى لا يراه العقد
فاستقل حقه عن صفة السلامة واهل حق
بالبراءة من الموجود للمالك البيع افلا يحجب
ابايعهم القاسد) والبيع مفكوك وهو
واحد وباطل وما شرعنا به ما شرعنا به
فما يصح فيه الخلق

يَا بَا بَيْعِ الْفَاسِدِ

خلافاً لحد

البيع به باطل لانعدام ركن البيع
وهو مبادء المال بالمال فان هذا
الاختيار ليست بمال اهـ

والتولية بيعة به في اللغة جعل الشخص
والأمر في الموضع بيعة به أي على ما يشاء وله
قال بما قام عليه كذا من حسن الصرف
بيعه أي بيع العوضين من الصرف
والدائن يبيع في كذا في
فمنهم من نفقته أي ما ينفق على نفسه
من كل البيع وكسوة وزرارة بينهم كفاف
مستغنى عن غيره أي لا يحتاج إلى غيره
الظاهر لا ينفق على غيره
في الكفا في الروايات وهو أن يشتري المأذون بخمسة
وبالعكس وهو أن يشتري المأذون بخمسة
بمئة ثم يبيعه بمئة (على عشرة) لا غير
عشر أهوق
لأن العتق بينهما وإن كان من ماله ملكه وما فيه
شبهة العتق لأن العتق كان اشتراؤه المول
لا يتجاوز حقه فصار كانه اشتراؤه المول
بمئة فيعتبر هذا لا غير قيد المديون
اتفاق على حكم غيره بالأولى لو جردكم القول
في الكفا بأجماع المكاتب كالمأذون

باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع مباشر بما شراه به وزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص
والوضعية بيعه بانقص منه ولا يبيع ذلك ما لم يكن الثمن الأول مثليا أو ملكا من يده
الشراء والبيع معلوما ويجوز أن ينتمى إلى راس المال أجرة القصارة والصنيع والطراز والقتل
والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قائل على كذا لا يشترط ولا ينتمى نفقته ولا إبرار الواعي
والطبيب والمعلم وبيت الحفظ فإن ظهر المشتري خيانة في المراجعة غير ما أخذه بكل ثمنه وأتركه
وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة وهو القياس في الوضعية وعندنا يوسع فيحط فيها
قدر الخيانة مع حصصها من البيع في المراجعة وعند محمد يغير في ما قلوه هلك قبل الراد أو امتنع الفسخ
لزم كل الثمن اتفاقا ومن شري شيئا بعشرة فباع بعشرة عشر ثم شراه ثانيا بعشرة يراج
على خمسة وإن شراه ثانيا بخمسة لا يراج وعندنا يراج على الثمن الأخير مطلقا وإذا اشترى
مأذون مديون ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر وبالعكس يراج على عشرة
والمضارب بالنصف لو شري بعشرة وباع من ربه المال بخمسة عشر يراج رب
المال على اثني عشر ونصف ويراج بلا بيان لو أعورت المبيعة أو وطئت وهي ثيبا وأصتا
الثوب وقص فاراه أو حرق نار أو انقضت عينها أو وطئت وهي بكر أو كسر الثوب من عليه ونشرو
لزم البيان وإذا اشترى بنسيئة ويراج بلا بيان خير المشتري فإذا ألفه ثم علم أن كل ثمنه وكذا
التولية ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة كلا بخمسة كره بيع أحدهما مراجعة بخمسة بلا بيان
ومن ولي بما قام عليه ولم يعلم مشتري قدره فسد وإن علمه في المجلس خير

فصل

لا يبيع بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا للجمود ومن اشترى كليا لا يجوز له البيعة
ولا أكله حتى يكمله وكفى لكل البائع بعد العقد بخصته هو الصحيح ومثله الوزن والعدد
لأن الذروع وصح الصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام البيع
لا بعد حلاكه وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيراج ويولى على الكل
أن زيد وعلى ما بقي أن خط والسفيع يأخذ بالآقل في الفصلين ومن قال بع عبدك من زيد
بألف على أن يهبها من كذا من الثمن سوا ألف أخذت ألف من زيد والزيادة منه وإن
لم يقل من الثمن فالألف على زيد ولا شيء عليه وكل دين أجل بأجل معلوم صح تأجيله لا

أهوق
الرجوع وهو رد المثل ونفقت سوا راس المال
ولم ينجح عن ذلك فخط عن الثمن فيبقى اثنا
عشر ونصف فراج عليها أهوق
ولا بد من قبضه عليه السداد من ثمن الثمن
مكاتبه بقوله له أما بيان نفس السبب
(خير المشتري) لأنه في المسألة الأولى أهوق
وصف وهو لا يقال بشئ من الثمن إلا في وقت
بلا يصح أحد فوق الثانية أن الأوقات
إذا صارت مقصورة كان لها حصص من الثمن
أهوق
بيان البيع قبل قبض المبيع والصرف في المبيع
بالزيادة والتمتع فيه قبل قبضه وقيل لا
يقبل قبضه لأن فيه غررا لنفسه العتق على
اعتبار أهول لأن فيه غررا لنفسه العتق على
مجازة عند عدم أهول لأن فيه غررا لنفسه العتق على
أهوق (ومثله الوزن والعدد) أي ما يوزن
وهو مقيد بغير الدرهم أما ما يوزن
النصف فيه ما بعد القبض قبل الوزن
وقيل بالبيع لأنه لو كان الكيل والوزن
غنا يجوز الصرف فيه قبل الكيل أهوق

الاقراض الا في الوصية ولا يصح التاجيل الى مجهول متفاحش كبيع الربح ويصح في
المقاربات كالحصاد ونحوه (باب الربا) هو فضل مال خال عن عوض شرط
لاحد العاقلين في معاوضة مال بمال وطله القدر والمجنس فربح بيع الكيل والوزن
بجنسه متفاضلا ونسبة ولو غير قطعوم كالجص والحديد وحل تمام لا مع التفاضل
او متفاضلا غير معين كقننة بجننتين وبيضة ببيضتين وقرة بقرتين فان وجد
الوصفان حرما الفضل والنسب اوان عدما حلا وان وجدا حدهما فقط حل التفاضل
لا النساء فلا يصح سلم هرو في هرو ولا في شعير وشريط التبين والتفاضل في الصرف
والتبين فقط في غيره وما نضطح تحريم الرافيه كالا فهو كيلي ابا كالبو والشعير
والتمز والمخ او على تحريمه وزنا فهو وزنا ابا كالذهب والفضة ولو توفرت بخلافه والالا
نصفه حل على العرف كهي الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب
بالذهب متماثلا كالا وجاز بيع فلس معين بفلسين معينين خلا فالجهد ويجوز بيع الكراية
بالقطن وبيع اللحم بالحیون اعندهما وعند محمد لا يجوز بيعه بجمل اجنسه حتى يكون
الحم اكثر مما في الحيوان اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متماثلا كالا بالسويق اصله خلافا
لها ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا كالا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا
خلافا للجهد وكذا بيع البررطب او مبلولا او باليابس والتمر والذبيب متعین بغيره ما متماثلا
خلافا لجهد رحمه الله ويجوز بيع خم خيل اللحم خيلا غير جلسه متفاضلا وكذا اللبث
والخاموس مع البقر جنس واحد وكذا اللغز مع الضئان والنجف مع العرب ويجوز بيع
خل العنب بخل الدقل متفاضلا وكذا شحم البطن بالالية او باللحم والخبز بالبرول والدقيق
والسويق وان كان احدهما نسيئة به يبقى ولا يجوز بيع الحميد بالردى بما فيه الزا
لا متساويا وكذا البسر بالتمر وبيع البر بالدقيق او بالسويق او بالنخالة مطلقا ولا بيع
الزيتون بالزيت والسهم بالشريح حتى يكون الزيت والشريح اكثر مما في الزيتون والسهم
لنكون الزيادة بالشريح ولا يستقر من الخبز اصلا وعندنا يوسف يجوز وزنا به يبقى
وعند محمد يجوز عددا ايضا ولا راي بين السيد وعبدو والمسلم والخو في دار الحرب

باب الحقوق والاستحقاق

يدخل العلو والكثيف في بيع الدار الا الظلة الا بدرك كل حق هو لها او غيرها او يكل

اللاقراض الا في الوصية فانه يصح ان اوصى ان
يترفع من ماله الذي يدره فلا راسنة
بكر الزا وبقية خطا ونسب اليه على
نقطة فقال الذي في النسبة خطا وهو
المطرق فقال الزا وبقية خطا وهو
في الغنة الزا وبقية خطا وهو
الاقراض الا في الوصية فانه يصح ان اوصى ان
يترفع من ماله الذي يدره فلا راسنة
بكر الزا وبقية خطا ونسب اليه على
نقطة فقال الذي في النسبة خطا وهو
المطرق فقال الزا وبقية خطا وهو
في الغنة الزا وبقية خطا وهو

الاقراض الا في الوصية فانه يصح ان اوصى ان
يترفع من ماله الذي يدره فلا راسنة
بكر الزا وبقية خطا ونسب اليه على
نقطة فقال الذي في النسبة خطا وهو
المطرق فقال الزا وبقية خطا وهو
في الغنة الزا وبقية خطا وهو

الاقراض الا في الوصية فانه يصح ان اوصى ان
يترفع من ماله الذي يدره فلا راسنة
بكر الزا وبقية خطا ونسب اليه على
نقطة فقال الذي في النسبة خطا وهو
المطرق فقال الزا وبقية خطا وهو
في الغنة الزا وبقية خطا وهو

الاقراض الا في الوصية فانه يصح ان اوصى ان
يترفع من ماله الذي يدره فلا راسنة
بكر الزا وبقية خطا ونسب اليه على
نقطة فقال الذي في النسبة خطا وهو
المطرق فقال الزا وبقية خطا وهو
في الغنة الزا وبقية خطا وهو

لا يستعمل (أي هذا لا يستعمل) لأن لا يستعمله الطلوع
 ذلك المال من الكفيل لأن لا يدرى ما صار
 القاضى أوق
 خلافا لهما ولا يجب عليه ولا يدرى ما صار
 عند حيفته وهو رواية عنه ولا يدرى ما صار
 الذى قضاؤه وهو رواية عنه ولا يدرى ما صار
 يشهد به ولها أنه يرجع في ملكه على الوصي
 الذى يبيد قسم له أوق

لا يقبل (أي هذا لا يقبل) لأن لا يقبله
 المستعمل بالقبضه وأولى سبب
 كان ذلك لم يوجد والقبضه على ما لا يقبل
 لا يجوز أوق

عليهما (أي على ذلك وعلى ذلك) لأن لا يقبله
 وأما عليه البيعة الكفيلة أوق

بعد ذلك لأن أقامه على العنايات
 منه بأن المانع لا يحل فيه وقت البيع
 فلا تخرج دعواه بعد ذلك أوق

بأجل أن الكفالة انقضاء المطالبة
 وهي إليها فيعتبر كل واحد منها خاصا
 لنفسه أوق

ما ضاها ذلك فجاز الاتفاق
 وما ضاها الخارج فهو دين واجب
 يجس به ويمنع وجوب إنكاه وأما
 مان القسم فقد وجب بقا القاطنة
 أوق

حبس فله حصة ويبرأ الكفيل بأداء الإصيل وإن أبرأ الطالب الإصيل أو أخرعه
 برئ الكفيل وتأخرعه وإن أبرأ الكفيل وتأخرعه لا يبرأ الإصيل ولا يتأخرعه فإن
 كفل بالدين المال من جلا إلى وقت يتأجل من الإصيل أيضا ولو صالح الكفيل عن الف
 على ما تهرأ ورجع بها فقط أن كفل بامرءه وصالح عن الف بمسخر رجع بالالف
 أو أن صالح عن موجب الكفالة برئ هو دون الإصيل وإن قال الطالب للكفيل لا يدرى
 إلى من المال رجع على أصيله وكذا في برئ عند أبي يوسف خلافا لهما في أبرأ لك لا يرجع لك
 كان الطالب حاضرا لرجع إليه في الباقي الكفيل ولا يصح تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
 كسائر البراءات والمخارطة والصحة ولا تجوز الكفالة بما تقدر استيفاؤه من الكفيل
 كالحديد والعصا من ولا بالأعيان المضمومة بغيرها كالمبيع والمهر ولا بالأمانات كالأ
 لوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والمشاركة ولا بد من غير صحيح كذا الكتابة
 حرك كل به أو عبد وكذا بدل الشعيرة عند الأما م ولا بالحمل على دابة معنية أو بعتة مبد
 معين بخلاف غير العينين ولا عن ميت مفلس خلافا لهما ولا بلاقول الطالب الجلس وقال
 أبو يوسف يجوز بيع غيبته إذا بلغه فاجاز فإن قال المريض لو أرتة ككفالة على الكفيل
 مع غيبة الغرماء جاز اتفاقا ولو قال لا يجوز اختلف فيه للمشايخ وتقوزت بالأعيان المضمومة
 بنفسها كالقبض من على سوار الشراء والمقبض من المبيع فاستدأ وبسليم للمبيع إلى المشتري كالمهر
 إلى الراهن والمستأجر إلى المستأجر وبالغنى لا (فصل) في دفع الإصيل للمال
 الكفيلة قبل دفع الكفيل إلى الطالب لا يسترد منه وما رجع فيه الكفيل فله ولا يصحقه
 ورده إلى المطلوب أحبا كان المدفع شيئا يعين كالأبرق خلافا لهما ولو أبرأ الإصيل كلفه
 أن يعين عليه فربما يفعل فالثوب للكفيل والرجع عليه ومن كفل الآخر فإجاب له على غريمه
 أو بما فتوا له به عليه فقاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل وإن له على الغريم الف لا يقبل
 ولو برهن أن له على زيد الف وهذا كلفه بامرءه فتقضى به عليها ولو أبرأ امرءه فتقضى على الكفيل
 فقط وضما ذلك المشتري هذا البيع تسليم يبيطل به هذا الضامن المبيع بعد ذلك وكذا
 لو كتب شهادة وختم على صدك كتب فيه باع ملكا أو بيعا بالاجتلاف ما لو كتبها على زيار
 العاقدين وضما الوكيل بالبيع الغنى للوكيل باطل وكذا ضمان المضارب الغنى له المال وضما
 أحد الشريكين حصته شريكه من ثمنها بأداء صفقة واحدة وصح لو يصفق بين وضما للثالث

مخرج

كالمبايات (أي في زماننا والكفالة في
 الأولى محبة اتفاقا في الثانية خلاف
 حتى لو أخذت من الأمانة فله الرجوع
 على مالك الأرض أوق

١٤٥
وكان ضامن خلاص ابن حبيفة لان الخلاص عنده
اطل تخليص المبيع من المستحق وتسلمه الى
المشتري واما بالجلالة عبقاد عليه
السلام خلافا لما
اورد

خلافاً لما لان معناه عندها ضامن
المن ان عجز عن تسليم العين فليكن
كالدره ان استحق له لا يفتقر
لا يفتقر اليه

الاستحقاق على ظواهر الرواية ما هو عليه
على ما بين على الباطن فلا يجب على الكليل
الاميل ان يبطل البع بالاستحقاق
يوسف اوف
رجلي من ثمن

والخروج والقسمه صحيح وكذا ضمان التواب سواء كانت بحق كمرى النهر واجرة الحارس
وبغير حق كالجبايات وضمان العهده باطل وكذا ضمان المحل لا صر فلا فاعلها ولو قال الكفيل
تضمنته الشهر وقال الطالب بل حالاً فالقول الكفيل وفي الاثر ان له قوله ولا يأخذ ضمان
الدرك الا استحق المبيع مالم يقض بئنه على يائه **باب** كفالة الرجلين والعبدية
دين عليهما كقول ايمان بن صاحبه فاداه احدهما لا يرجع به على الاخر الا اذا زاد على النصف
ولو كفل ايمان بن رجل وكفل كل منهما به من صاحبه فاداه رجع بنصفه على شريكه
او بكفه على الاصيل لو بامر وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الاخر بكفه ولو فسخت المفاضة
فلم يلدن اخذ من شاء من شريكه بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الاخر الميزن
على النصف واذا كوث العبدان بعقد واحد وكفل كل منهما من صاحبه رجع كل على الاخر
بنصف ما اداه واذا علق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصه الاخر منه
اصالة او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما ادخ من صاحبه ولو كثر على عبداً لا يرجع
عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالاً واذا اداه لا يرجع على العبد
الا بعد عتقه ولو ادع ربة عبد فكفل به رجل فاد العبد بغيره المدعى له لا يضمن الكفيل
يقته ولو كفل سيد عن عبده بامر او عبد غير مدع عن سيد فعتق فاد لا يرجع على الخ

فعلی قیاسه
دین علیها
متاع او
لا یرجع
الدین او
لان کل واحد فی النصف
کفیل فایودیه
لا ینامارنه
الکفالة
مطالبة فقط

باب الحوالة

هي نقل الدين من ذمة الدينة ونقص في الدين لا في الدين برضى المحتال والمحال عليه ولا
 لابد من رضئ المحتال ايضا وانما تمت برئ المحتال من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركه ذكر
 يأخذ كغلبا من الورثة والغرماء بخلاف التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو
 بموت المحتال عليه مقلسا وانكاره الحوالة وخلفه ولا بينة عليها وعندها بتفليس القاض
 اياه ايضا وتقع بالدرهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بهلاكها وبالمقصورة ولا يبرأ بهلاكها وانما
 قيدت الحوالة بالدين والودعية او النصف ليطالب المحتال عليه مع ان المحتال اسوة
 لغرماء المحتال بدموته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا تقبل الحوالة باخذه ما على المحتال
 عليه او عنده واذا طالب المحتال عليه المحتال بمثل ما حاله فقال احدث بدين لي عليك
 لا تقبل بلا حجة ولو طالب المحتال بالحوالة فقال احدثي بدين لي عليك بلا حجة
 ونكره السفحة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق

راجع كل على الآخر (١) هذا السحان
 والقباس له لا يجوز لان فيه كطالة
 الكلب بدل الكلب وكل واحد بنقله
 باطل فمقتضى الاجتماع انما هو انقله
 كانت كل منهما اجتمعا على واحد كانا اذا
 انصرف الانسان عن وجهه الاستحسان
 الاسكان وقد امكن غير صحيحه بقدر
 بان يجعل المال كله على واحد في حق الكفاة
 وفوق نفسه وعق الانس

[illegible]

(أول الفرامة)

لا إذا حصل المال في يد ثلث غاربه
واجب عليه على الثلث منه بانختياره لدليل
بيانه انه هو لا يتجزأ الا ما يقدر على ادائه
والمال الذي يجلس فيه غير مقدر حتى يجلس
في الدار ومادونه اوق

وجب عليه ماله قبل المخرج (اول ذلك خلف
والمال فلا معنى للتقدير وما جاء فيه
من التقدير بشهرين او ثلاثة امواف
خمس اوسنة او شهرين فانما في
تقديره قوما

واذا ثبت الحق للمدعي وطلب جسد خصمه فان ثبت لا قرار له بجسده الا اقامه بانه ذاه
فان ثبت وان ثبت بالبينة جسده قبل الامر بالذبح وقيل لا فان ادعى الفقر جسده في كل ما زعم به
مال كالمجنون والعرض وبما لزمه كالمهر والمجمل وكذا لا لافنا معاذ ذلك الا اقامه من خصمه ان له
مالا وجب عليه مدة يغلب على ثلثه انه لو كان له مال اظهره هو الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة
فان لم يظهر له مال على سبيله الا ان برهن خصمه على عيانه فيؤيد جسده ولا تنفع البينة
على عسانه يقبل جسده وعليه عانة الشايع ويجلس الرجل لتفقه زوجته لا والد في دين
ولده الا ان يفي من الاتفاق عليه ولو مرض فاجب على من كان له من خدمه والا
اخرج ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن من وطئ جاريته ان كان
فيه خلوة وافاقت المدة ولم يظهر له مال على سبيله ولا يحول بينه وبين غرامته بل
يلزمونه ولا تمنعون من التصرف والتصرفوا بخدونه فضل كسبه بقسم بينهم بالمحضر
والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل
على امرأة لا يلزمها بل يثبت امرأته ملازمة ما قاله انا قلنا الحكم يحول بينه وبين غرامته
الا ان يبرهن ان له مالا (فصل) افا شهد واحد القاضي على خصم

حاضر حكمه بها وكتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها الحكم
المكتوب اليه وهو كتاب القاضي وكتاب المحكي وهو نقل الشهادة في الحقيقة وقيل في
كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والنتكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة
المجودتين وعن محمد قوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يبقى ولا بد ان يكون الى معلوم
بان يتقوى فلان الى اللان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده والى كل من يصل اليه من قضاء
المسلمين ويقرأ حل من يشهد عليه ويعلم بما فيه ويكون اسماءهم داخله ويخته
يحضرهم ويحفظوا ما فيه ويسله اليهم يطعوا يوسف لم يشتر لمشيئا من ذلك سوى
الشهادتهم ان كان به لما يثبت بالقضاء واختار المستحق قوله وليس لغيره كالميان واذا وصل الى
المكتوب اليه ينظر الى ختة ولا يقبله الا بحضوره الخمسة وشهادة رجلين او رجل وامرأتين
ان كتاب فلان القاضي قرأه علينا وخته وسله اليها في مجلس حكمه وعنا ابى يوسف انه
كتاب فلان وخته وعنده ان الخمسة ليس بشرط فانما شهد وفتحته وقراه على الخصم والزم
بما فيه ويثبت الكتاب بموت الكتاب ونزله قبل وصول الكتاب ويوجب المكتوب اليه

ولا يمكن المحترف (اعل ان ذلك المسألة
لم تكن في الكتاب التي نقل عنها في هذا المجل
ووفقى الله بفضله ان ظفرت بالكتاب
الحسين الحادي وكذا قوله ويمكن ان لا يثبت
عليه ولكن يكفون من الكتب طويلا
تخفى ولا يخرج
كثيرا ولا يثبت قريب الا اذا لم يجد من
يتقرب من الكتب طويلا

لا يمكن من الاشتغال بعله هو الصحيح
بعض قوله فيثبت على قضاء دينه بخلاف
ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يحكم
فيثبت بقضاء الأخرى
بل يلزمه (موت) لقوله عليه السلام
الحق يدوسان الداء باليد الملازمة وبالكتاب
القاضي اوق
حيث دار) وان يجلسه في موضع لا
يجس ولو اختار المطلوب الجسد وطالب
الملازمة فانما المطلوب الجسد وطالب
حصول القسور لا اختيار الا في
عليه الا انما القاضى ان يدبر عليه
بالملازمة ضد بينه وبينه بجسده دفعا
بالملزمة عنه اوق
للمجودتين (المضاربة بالتمويل
قيد الامانة والتمويل
منزلة الدين الاول
من جهة الامانة النقلة لا يثبت
القاضي فيها اوق

وشاهدوا بوجع منبرها (روى عن عمر بن
 قتل هذا حول علي السباينة ولا يشترط
 رحمه الله ما روى عن السباينة ولا يشترط
 يبرز فيمنته الى السوق كان ان سوف
 فيقول اذا وجدناه شاهد زور فخذوه
 اهورن
 في التصرف) اية فامر والرسالة يتسلية
 الكلا (الى التبريد داخل في التصرف اهورن
 وبالحصونة) اي وضع التوكيل بالخصم
 اهورن
 بشرط رضى الخصم لزوجها لا خلا من
 الجواز والخلاف انما هو في الزود في الكلا
 هذا هو الوجه اهورن
 او مراد المستشرق بان ينظر القاضي في حاله
 ان ارد ان اساق في الدرد اقول عالم
 يعقل قوله لا يرد ويد هذا ان يشغل التوكيل
 بالجليلين حتى خصمه اهورن
 وحقوق عقد البيع حتى يكون عليه الا لا
 كفيين البيع والتوكيل وحيث يكون عليه الا لا
 في الجيب والرجوع عن السخني في هذا

ولورجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة ولورجع شاهد الشرط وحده اختلاف المشايخ ومن علم انه شهد زورا وشهرو ولا يبرز وعند ما يوجع منبرها

كتاب الوكالة

ويجس

هي قامة الغير مقام نفسه في التصرف بشرطها كون الموكل يملك التصرف والوكيل يعقل
 العقد ويقصده فيصح توكيل الحالب او المأذون حرا بلغا او ثا ذونا او صبييا قاعلا او عبدا
 مجبورين بكل ما يعقده هو بنفسه وبإبقاء كل حق واستيفائه الا في جود وحده غيبة
 الموكل وبالحصونة في كل حق بشرط رضى الخصم لزوجها الا ان يكون الموكل مرضيا لا يملكه
 حضور مجلس الحكم او غائبا مسافرا وسفرا ومريدا للسفر ومعدرة غير معدة الخروج الى
 مجلس القاضي وعندها لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 كبيع واجارة وصلح عن اقراره شلق به ان لم يكن مجورا فيسلم البيع ويتسلمه ويقض الثمن
 ويطالبه ويرجع به عند الاستحقاق ويخاصم في عيب مشتراه ويرد به ان لم يسلمه الى
 ويعد تسليمه لا الا باذنه ويخاصم في عيب مبيعه وفي شفيعته ان كان في بيع وكذا شفيعه
 مشترية والملك يثبت للموكل ابتداء فلا يعقب قريب وكل بشرائه وحقوق عقده يضيفه الى
 موكله تعلق بالموكل كالحج وخلع وصلح عن كمار ودمه وكناية وعقب على ما من وهبه وصدة
 واعادة وبيع ورهن واقرض وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالهرول وكل المرأة
 بتسليمها ولا يبدل الخلع وللشترى منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه الوكيل
 ثانيا وان كان للشترى على الموكل دين وقت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا
 لابي يوسف وبضمنه الوكيل للموكل ان كان دينه عليها فالمقاصة بدين الموكل دون توكيل

باب الوكالة بالبيع والشراء

لا يصح التوكيل بشراء شئ يشتمل اجناسا كالريق والشوب والداية او ما هو كالاجناس
 كالداروان بين الثمن فان سمي نوع الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي نوع الداية كالقوس
 والبغل وبين ثمن الدار والحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالترك او ثمانية
 نونها او عم فقال ابتع لي ماسرئت ولو وكله بشراء الطعام فهو على البرود بدينه وقيل على البر
 في كثير الدرهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي مخدة الولية على الخبز بكل
 حال وصح التوكيل بشراء عين بدين له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يدا الوكيل

النوع التوكيل ولاية هذه الامور ولا يجيب
 عليه فان امتنع لا يجيب الموكل عليها الا انه
 متبرع في العمل بل يعقل الموكل لها وان مات
 الوكيل فولد يتا الوكالة فان امتنع او كمل
 موكل موثر في الخ من وكل
 لا يصح التوكيل بشراء شئ لا يملكه
 رجلا بشترى ثمن بغير عيه فلا بد ثمنه
 من تشيئة المراد بالجنس والنوع فان
 في الهداية المراد اهل النطق فان
 غير اصطلاح على كثر
 الجنس عندهم هو المقول في جواب ما هو
 مختلفين بالحقائق في جواب ما يشتمل صنفا
 كالحيوان والنوع هو المقول في جواب ما يشتمل صنفا
 متشعبين بالحقائق في جواب ما يشتمل صنفا
 كالانسان مثلا والنوع هو المقول في جواب ما يشتمل صنفا
 المتعبد بتقدير عرضي ما بالجنس او لك وبالنوع العنصر
 على اصطلاح اولئك وبالنوع العنصر
 كالدار ولا يشتمل على ما هو
 الاجناس لا يشتمل على ما هو
 بالجنس وبالنوع العنصر
 والجنس وبالنوع العنصر
 كالانسان مثلا والنوع هو المقول في جواب ما يشتمل صنفا
 المتعبد بتقدير عرضي ما بالجنس او لك وبالنوع العنصر

فاعليه
 كذا في اكل اهورن
 كذا في اكل اهورن

أوضاع الرهن فيه (أ) لأن الوكيل
 بالبيع يقتضيه حالة وهذا لا يملك
 عن قبض الثمن فكان له ولاية الارتفاق
 واخذ الوكيل ما زاد من الرهن في ذلك
 مما استوفى الوكيل الثمن كله في الحال
 ويقتضى (أ) قبض الوكيل لأن لا يعرف
 في الفصول كلها عند ما أوق
 وعند أبي يوسف لا يجوز لأن لا يعرف
 منه فمال الوكيل ما له هذه المسألة
 مال الوكيل دون ما له
 لا يسقط عن المشتري (أ) هذه المسألة
 أخذها المصنف من الجمع ترك البيع
 وهي من الزوائد على الثمن من مسائل
 لا يمتنعان بها (أ) لأن الهمزة فيه محذوفة
 لولا زائدة اشتراء لنفسه فلا يجبه نداء
 الثمن المحقة بالاشتراء لو كان وكلا اشترا
 شيء بجند فالواشترى لو كان وكلا اشترا
 (ب) عن أبي حنيفة لا يملك
 عن قيد الاشتراء على الآخرة لا يملك
 وهو استحقاق (أ) عند ما قيد بالبيع
 لأن بيع نصف ما وكل ببيع ما ليس به

لوى ما على الكفيل أو ضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري أو أبرأه منه أوحط
 منه جاز ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو أجله أو قبل به حوالة ولو
 قال صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط عن المشتري
 والوكيل بالشرء يجوز شراؤه بمثل القيمة ويزيده يتعاقب الناس بها وهي ما يقوم به مقوم
 وقد رفي العروض به نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده وزاده لا بما لا يتعاقب بها
 ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز إلا أن باع الباقي قبل الخصم وهو
 استحسان وإن وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل إلا أن اشتري باقية قبل
 الخصم أو اتفاقا ولو لم يسع على الوكيل لعيب بقضاء رده على أمره مطلقا فيما لا يملك
 مثله وكذا فيما يحدث مثله أن يبيعه أو يتكول وإن باع أو فارق فلا يلزم الوكيل ولو باع بشبهة
 وقال الموكل امتهك بالنقد وقال بل طلقت صدق الموكل وفي المضاربة صدق المصناب
 ولا يصح نصرف أحد الوكيلين وحده فيما وكلاه إلا في خسومة ورد ودية وقضاء دية
 وطلاق وعق لا عوض فيها وليس للموكل أن يتكول إلا بأذن موكله أو بقبوله اعلان برأيه
 فإن أذن فوكلا كانا الثاني وكل الموكل الأول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينزل
 لأن يموت الأول وإن وكل بلاذن فعقد الثاني مجزئ جاز وكذا لو عقد بغيره فلهما جاز
 وكان قد قدر الأول الثمن ولا يجوز لعبد أو مكاتب التصرف في مال طفله ببيع أو شراء
 ولا تزويجه وكذا الكا في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقض

الوكيل بالخصومة القضي خلا للفرق والفتوى ليوم على قوله ومثله الوكيل بالانقاضي
 وللوكيل بقضي الدين الخصومة قبل القبض خلا لها وللوكيل بأخذ الشفعة للخصومة
 قبل الأخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة أو بالقسمه أو بالرد بالعيب وكذا الوكيل
 بالشرء بعد مباشرة وليس للموكل بقضي العين الخصومة فلو برهن به واليد على الوكيل
 بقضي عبدان موكله باعه منه تقصير بيدا الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم علة البينة
 إذا حضر الموكل كما تقصير بيدا الوكيل بنقل الزوجة أو العبد ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهن عليها بلا حضور الموكل وأقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح
 لا عند غير القاضي خلا فلا يبي يوسف لكن لو برهن عليه أنه أقرني غير مجلس القضاء خرج من

تبعيته ضربه جاز بالانقاضي وكذا في الهبة
 (أ) مطلقا أي سواء كان القاضي رده
 مطلقا أو كولا أو قولا لأن القاضي يقضي
 ببينة أو كولا في يد البائع فليكن قضائ
 بعد ذلك العيب في يد البائع (أ) مطلقا أو
 مستند إلى هذه الحجج مطلقا أو
 أن ببينة لأن البينة حجة على مطلقا
 يكون لأن الوكيل يفتقر في التوكول
 بعد العيب عن عمله باعتبار عدم مارة
 المبيع فلو كان له رده فليكن له أن
 حجة قاصرة والتكول ببيته أو بقبول
 يكلفه السكوت والتكول ببيته أو بقبول
 يخاف من الموكل فليزوجه ببينة أو بقبول
 بخلاف ما إذا كان الرده فليكن له أن
 يحدث قبل القبض عند أبي حنيفة والاعيب
 بد البينة أن صاحب الدين أبرأه أو
 استوفاه (أ) خلا لها (أ) ببيته
 لأن خلا لها (أ) ببيته (أ) ببيته
 الوكيل بقضي الدين الخصومة فلو برهن به واليد على الوكيل
 الدين حقيقة ولو برهن عليه أنه أقرني غير مجلس القضاء خرج من

ولا

احوط لاحتمال ان يحلف بعد مرة
 او مرتين ولا جرم بعد القضاء لقوله
 احلف لامر بطلان منه بالانكاح فلا
 يلتزم به القضاء
 فهذه مسأله يحلف فيها بالله
 وولاة
 فيها عند حينة ويحلف بالله
 والساوق يحلف في اي حلف باله
 ما اخذت وما له عليك هذا الدال
 اوق
 وكذا في النكاح
 اوق
 وفي القصاص
 اي ويحلف في القصاص
 اوق
 بعض الارش فيها
 لان النكاح دليل فيه
 القود فيها المال اعتبارا بالخطأ اوق
 لا يحلف
 المضرات وهو الصحيح
 وان قيد نافي للصحة لانها كانت خارج
 للمهر يحلف بالاتفاق وان كان في مجلس

انقطعت الحسومة حتى تقوم البينة فان نكل مرة او سكت بلا اقرار فقتل بالانكاح
 صريح وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط ولا تردمين على المدعي ولا يقتضي بشاهد
 ويمين ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي ولاء واستيلاء دورق ونسب وولاء
 وعندهما يحلف فيه يفتى ولا في حد ولعان والساوق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع
 ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول جماعا فان نكل ضمن نصف المهر
 وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها
 وفي القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتصر وعندها
 بعض الارش فيها فان قال المدعي لى بينة حاضرة وطلب يمين خصمه لا يحلف
 ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان لم يلزمه ودار معه حيث دار وان كان ضرا بيا كمثل
 او يلزمه قدر مجلس القاضى واليمين بالله تعالى بالاطلاق وعتاق وقيل ان المخمض صحيح
 في زماننا ويغلط بذكر صفاته ان شاء القاضى ويحترز من النكاح الزمان او مكان
 ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
 على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يحلفون في نكاحهم ويحلف
 على المحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينك ما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي العلل
 ما هي بائن منك الآن وفي الغصب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ما له هذا الذي
 يدعى في يلك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق على السبب بخوبى الله ما بعته
 خلا قال لا يرسف فان كان في الحلف على المحاصل تركه النظر للمدعي حلف على السبب
 اجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة البتونة والخصم لا يراها وكذا في سبيل يرتفع
 كبد مسلم يدعى القتل بخلاف الكافر والامة ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف
 على العلم وان اشتره او وهب له فعلى البتات ولو افندى المنكر يمينه او صالح عنها
 على شيء صحيح ولا يحلف بعده (باب التحالف) ولو اختلفا في قدر الثمن
 والبيع او فيهما حكم لمن برهن وان برهنا فثبت الزيادة وان عجز عن البرهان قيل لهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فبعضنا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر
 تحالفا ويدين يمين المشتري وفي المعايضة بايها شاء ومن نكل لزمه دعوى حشا
 وان حلفا قسغ القاضى البيع بطلما احدهما ولا تحالف لولا اختلاف في الاجل او شرط

الحكم لا يحلف بالاتفاق اوق
 ثلاثة ايام اوق
 كذا لا ينقض ثلاثا اوق
 ايام مروي عن ابن خنيفة وهو الصحيح
 وعن ابن يوسف فاخذ كفيلا الى جلوس
 القاضى الحكم وهو محسن وفي الحائنة
 وهو الصحيح اوق
 قدر مجلس القاضى فان اثنى البينة
 فيها ولا يحلفه ان شاء او يدع لان
 في الزيادة على هذا ولا كماله اوق
 بالغريب بالتمسك عن السفسر فانه
 من التكرار لان المستحق واحدة فانه
 لو قال والله والرحمن والرحيم كان
 اجمالا ثلاثة ويحلف الواحد اوق
 كانت يمينيا واحدة

وفي الحسومة لو كان الاثنان
 في الثمن والبيع جميعا فبينة البائع او
 في الثمن والبيع فبينة المشتري او
 في البيع فبينة البائع اوق

ولا بعد هلاك المبيع الى ولا تخالف
عند ابى حنيفة وابى يوسف اذا اختلفا
في قدر الثمن هذا اذا كان الثمن ديناً
فان كان عيناً يتخالفان كما في الهداية
والقول المشترك (باب) وفي الجامع معنيته
القول قول المشتري مع يمينه عند ابى حنيفة
خفيفة الا ان يثبت البائع ان يخلط
في الحثالة وفي الحثالة معنيته
قول المشتري في حصة الهالك اوق

وتعتبر قيمتها
على مبيع الصدر الثنية وانما ذلك في
الهداية حيث هو رافق في مبيع
وتعتبر القيمة فافهم اوق
ان لم يقبل المبيع (باب) لان الخالف
قبل القبض موقوف على المبيع كما ان كل
واحد منها مدع ومنكروا في كل حالة
كما يتعدى الى الاجارة والارث ولا
قيمتها المبيع فيما اذا استهلك المبيع غير
المشتري اوق

الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المتكبر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند
محمد يتخالفان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعدد الرد وهو قائم ولا بعد هلاك
بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك وعندهما يتخالفان ويرد الباقي والقول
للمشتري في حصة الهالك عند ابى يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمتها في الانفس
يوم القبض ولان اختلفا في قيمة الهالك فيه فالقول للبائع وان برهنها فبرهانه اولى
وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع تخالفوا وادابيع ان لم يقبض البائع المبيع
وان قبضه فلا تخالف خلافاً له ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للسلم
اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة
تخالفوا وتزاد اويدي يمين المستاجر لانا اختلفا في الاجرة يمين المؤجر وفي المنفعة لولها
لكل لزمه دعوى الاخرى ولها برهن قبل وان برهنها فحجة المستاجر في المنفعة وحجة المؤجر
في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان والقول للمستاجر وبعد استيفاء البعض
يتخالفان وتفسخ فيما بقى والقول للمستاجر فيما مضى ولان اختلفا في قدر بدل الكتابة
لا يتخالفان والقول للعبد وقالوا لا يتخالفان وتفسخ ولان اختلف الزوجان في متاع البيت
فالقول لها فيما صلح لها وله فيما صلح له اولها وبعد موت احدهما القول في المتحل
للي وعند ابى يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لاولورثتها وعند
محمد للرجل ولورثته وان كان احدهما مملوكاً فالقول للمحرر في الحياة وللميت في الموت وقالوا
المأذون والكتاب كالحر (فصل) قال ذواليد هذا الشيء اودعني
فلان الغائب واعارنيته او اجريته او رهنه او غصبته منه ويرهن على ذلك المأذون
خصومة المدعي وقال ابو يوسف فيمن عرف بالجيل لا تندفع فيه يؤخذ وان قال الشهود
اودعه من لا عرف لا تندفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع
عند الامام خلافاً لمحمد ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقه او غصبته
منى وان برهن ذواليد على ايداع الغائب وكان قال سرق مني خلافاً لمحمد ولو قال
المدعي ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعني هو اندفعت للاجابة الا ان ابرهن المدعي
ان زيدا وكله بقبضه (باب دعوى الرجلين) لا تعتبر بينة ذي اليد في
الملك المطلق وبينه الخارج فيه احق برهنه على نافي يد اخر قضى به لهما ولو على كاح

عند الامام لا يثبت بينة ان العزم هو
اليه من جهة غير حيث عرف الشهود
بوجهه بخلاف الفصل الاول فافهم
هو الذي خصومة وهو المقصود ولان
وما اخبره شهوده اوق
لا تندفع اي الخصومة لا تخال ان يكون
الودع هو الذي لا يثبت ما حال المال
تعيين يمكن للمدعي اثباته فلما اندفعت
لتضرده المدعي اوق

خلافاً لمحمد فانما اندفع عنه لانه لم يدع
الفصل عليه فصار كما لو قال غصبني
عالم ابراهيم فاعله ولها ان ذكر الغصب
يستدعي القابل للاعالة والظاهر هو
الذي في يده الا انه لم يمينه ذواليد
شكته عليه واقالة لحسبه السر
فصار كما اذا قال سرق اوق

او في الشافعي بينة ذي اليد اولى
او في الشافعي بينة اكثر اثباتاً وقال

سقطت النذر العمل بها لان البيع لا يقبل الا بشراكه
 وهي من صدقته لان البيع لا يقبل الا بشراكه
 برضاها او بغيره
 البينات
 الا ان ثبت سببه
 في الاول بيمينه
 بالاجتهاد
 في المتن
 في اخذ الآخر
 عليه بالفصل
 اهو
 فهو ولي
 يدل على سبق
 الشراة في زمن
 الذي على ملكه
 حصة الزوج
 وراهة في دار
 ملكها
 في الدار
 والشراة
 ما اذا اختلف
 تاريخ
 وقيد بالنقل
 سبق الشراة
 اولى من الهبة
 استحسننا
 لانها تثبت
 منهن ومن
 الضمان
 فيها سواء
 لباثقة
 فيه فثبت
 مطلقا
 كان تاريخ
 احداهما
 ان يكون
 في وقت اول
 وهو رواية عن
 ولها ان يثبت
 الشراة
 في وقت اول
 وهو رواية عن
 ولها ان يثبت
 الشراة

امرأة سقطا وهي من صدقته فان ارخا فالسابق احق وان اقرت لاحدهما قبل البرها
 فهي له وان برهن الاخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدهما فقصض له ثم برهن الاخر لا
 يقبل الا ان ثبت سببه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي اليد كما حكاها ظاهره لان
 اثبت سببه وان برهنه على شراء شئ من آخر فلكل نصفه بنصف ثمنه او تركه وترك
 احدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اولى وله
 ارخا فالسابق اولى وان كان احدهما يد ولا تاريخ فذو اليد اولى والشراة الحق من
 هبة وصدقة مع قبض والهبة والصدقة فيها لا يحتمل القسمة سواء وكذا الشراة
 والمهر عند ابى يوسف وقال محمد الشراة اولى وعلى الزوج القية والرهن مع القبض
 اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى فان برهن خارجا على ملك
 مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشراة
 من زيد والاخر عليه من بكر واتفق تاريخهما فيها سواء وكذا لو وقت احدهما فقط
 ولو برهن خارج على الشراء من شخص واخر على الهبة والقبض من غيره واخر على الارث
 من ابيه واخر على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على
 ملك مؤرخ وذو اليد على ملك مقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف
 لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقتا احدهما فقط فالخارج
 اولى وعند ابى يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدعى في ايديهما او في يد ثالث والمسألة
 بجالها فهما سواء وعند ابى يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي طلق اولى
 وان برهن خارج وذو يد على الناج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل على نلقي الملك لم يخر
 وعلى الناج عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر على الناج فهو اولى وكذا
 لو كانا خارجين ولو قضى بالناج لذى اليد ثم برهن ثالث على الناج قضى له الا ان
 يعيد ذو اليد برهانه كالو برهن المقضى عليه بالملك المطلق على الناج يقبل وينقض
 القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو مثل الناج كمنع ثياب لا تنزع الامرة وكل سبب
 اللين واتخاذ الجين واللبد والمرعى وجرى الصوف وما يتكرر بنزلة الملك المطلق
 كمنع الخبز كالبنا والفرس وزراعة البر والحبوب وما اشكل رجع فيه الى اهل
 الخبرة فان اشكل عليهم جعلوا المطلق وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد

أوضاع الرهن في يده لان الرهن
 بالبيع يقتضي حصة وطناً لا يملك
 عن قبض الثمن فكان له ولاية الارتفاق
 واخذ الوكيل فادخل الرهن في الحال
 مما يستوفى اوق
 ويضمن اقبض الوكيل عند ما
 من الفصل كلها عند ما اوق
 وعند ابى يوسف لا يجوز لان تصرف
 منه فمال الوكيل هذه المسألة
 مال الوكيل دون ماله اوق
 لا يسقط عن المشتري لان البيع
 اخذها المشتري من الجميع لان البيع
 وفي من الزوائد على الثمن من مسائل
 لا يمتنعان بها اوق
 لو اذنه اشتراه لنفسه لان الهمزة فيه محذوفة
 شيء بعينه فالأمر حتى لو كان وكلاً اشتراه
 شراءه لنفسه اوق
 (جاء) اقبض لا يمتنع على الأمر لان لا يملك
 عن قبض الا فراق اوق
 وهو استحقاق اوق
 لان بيع نصف ما وكل ببيعته فالبيع

لوى ما على الكفيل وأوضاع الرهن في يده ولو وهب الثمن من المشتري وأبرأه منه وأوط
 منه جاز ويضمن وعند ابى يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله ولو
 قال صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابى يوسف لا يسقط عن المشتري
 والوكيل بالشرأ ويجوز شرأه بمثل القيمة وبزيادة يتغابن الناس بها وهي ما يقوم به مقو
 وقدر في العروضة نيم وفي الحيوان ده يازده وفي العقار دة وداذه لا بما لا يتغابن بها
 ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو
 استحسان وان وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا اذا اشترى باقية قبل
 الخصومة اتفاقاً ولور المسع على الوكيل اميب بقضائه رده على امره مطلقاً فيما لا يحد
 مثله وكذا فيما يحدث مثله ان يبيعه او يكتول وان باع اقراراً فلا يلزم الوكيل ولو باع بنسبة
 وقال الموكل امركك بالنقد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة صدق المصان
 ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلاه الا في خصومة ورد ودعة وقضائه
 وطلاق وعق لا عوض فيهما وليس للموكل ان يؤكل الا باذن موكله او بقوله اعمل رأيك
 فان اذن فوكل كالثاني وكل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته وينعزل
 لان يموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني مجزئ جاز وكذا لو عقد بغيره فلما جاز
 وكان قد قدر الاول الثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال المفلح ببيع او شراء
 ولا تزويجه وكذا الكا في حق طفله المسلم

باب الوكالة بالخصومة والقض

الوكيل بالخصومة القضي خلا فالزف والفتوى ليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى
 وللوكيل بقض الدين بالخصومة قبل القبض خلا فالهما وللوكيل باخذ الشفعة بالخصومة
 قبل الاخذ اتفاقاً وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالبيع وكذا الوكيل
 بالشرأ بعد مباشرة وليس للموكل بقبض العين بالخصومة فلو برهن ذواليد على الوكيل
 بقبض عبد ان موكله باعه منه تقصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم عادة البيعة
 اذا حضر الموكل كما تقصير يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهنها عليها بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي صحيح
 لا عند غير القاضي خلا فالابى يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في مجلس القضاء خرج من

تبعيضه من جاز بالاثنا وكذا في النهاية
 اوق
 مطلقاً اي سواء كان القاضي ردة
 بينة او كلاً او اقراراً لان القاضي يقين
 ببيته في البيع فله ان يقض
 بعد ذلك هذه البيعة مطلقاً او
 مستند الى هذه البيعة مطلقاً او
 ان ببيته لان الوكيل مضطر في التناول
 بكونه لان العيب عن عله باعتبار عدم مارة
 لعبد العيب ولا يمتنع على الوكيل بالبيع
 المبيع فانه وهو غير مضطر الى التناول
 جهة قاصرة والسكوت والتكول ولكن له ان
 يخاصم الموكل فيلزمه ببيته او يتكول
 بخلاف ما اذا كان الرد قضاء اوق
 يحدث مثله اوق
 قبل القبض عند ابى يوسف والمعي
 بنية ان صاحب البيت
 استوفاه قلت بنية
 خلا فالهما اوق
 لان القبض بالخصومة
 لو كان القبض غير مضمون
 بئله لان القبض بالبيع لا يمتنع اوق

تبعيضه من جاز بالاثنا وكذا في النهاية
 اوق
 مطلقاً اي سواء كان القاضي ردة
 بينة او كلاً او اقراراً لان القاضي يقين
 ببيته في البيع فله ان يقض
 بعد ذلك هذه البيعة مطلقاً او
 مستند الى هذه البيعة مطلقاً او
 ان ببيته لان الوكيل مضطر في التناول
 بكونه لان العيب عن عله باعتبار عدم مارة
 لعبد العيب ولا يمتنع على الوكيل بالبيع
 المبيع فانه وهو غير مضطر الى التناول
 جهة قاصرة والسكوت والتكول ولكن له ان
 يخاصم الموكل فيلزمه ببيته او يتكول
 بخلاف ما اذا كان الرد قضاء اوق
 يحدث مثله اوق
 قبل القبض عند ابى يوسف والمعي
 بنية ان صاحب البيت
 استوفاه قلت بنية
 خلا فالهما اوق
 لان القبض بالخصومة
 لو كان القبض غير مضمون
 بئله لان القبض بالبيع لا يمتنع اوق

ولا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

لا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

الوكالة ولا يدفع اليه المال كالا بال الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال
 ولا يصح توكل برب المال كخيله بقبض ما على المكمل عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض
 الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع
 به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك الا لان كان ضمته عند دفعه او دفع اليه
 على ادعائه غير صدق وكائه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع
 اليه وكذا الوصدة في دعوى شراها من المالك ولو صدقة في ان المالك مات وتركها
 ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء المائن ولا
 بينة له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
 ويستخلفه انه ما استوفى ولو ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضى به
 لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينفعها على اهله فانفق
 عليهم عشرة من عنده فهم بها (باب عزل الوكيل) للوكيل عزل وكيله الا اذا اتفق
 به حق الفير وكيل الخصومة بطلب الخصم ويتوقف انزاله على علمه فقصروا عليه صحيح
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند ابى يوسف وحول عند
 محمد وهو المختار ولو طلق بدار الحرب مرتدا خلا فالها وكذا يجوز موكله مكاتبه وحجوه
 ما دونها وافتراق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده
 علم الوكيل (كتاب الدعوى) هي اخبار بحق على غيره
 والمدعى لا يجير على الخصومة والمدعى عليه من يجير ولا تنفع الدعوى الا بذكر شيء
 علم جنسه وقدره فان كان ديناً ذكرناه يطالب به وان كان عينا نقلياً ذكرناها في يد
 المدعى عليه بغير حق وان يطالب به ولا بد من حضارها ان امكن ليشار اليها عند
 الدعوى والشهادة والحلف وان تذكر يدك قيمتها وفي العقار لا يحتاج الى قوله
 بغير حق ولا تثبت اليد فيه بتعاقبهما بل ببينة او يعلم القاضي في الصحيح ولا بد فيه
 من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها
 ونسبهم الى الجدة وفي الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع مع وان
 ذكره وغلط فيه لا واذا حمت شال القاضي الخصم عنها فان اقرهم عليه وان انكر
 شال المدعى البينة فان اقامها قضى بها والا حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف

لا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

ولا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

ولا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

ولا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

ولا يصح توكل برب المال لان الوكيل من
 في ارضه ذمته فان قدر عقد الوكالة
 ان لم يهلك في يده ولو حصل فله ان يقضي
 قضيته اروق
 فيرصد اروق
 المال على النسخ ربع على الوكيل لانه لم يملك
 الا امانة فاذا انقطع يرد ربع على
 اروق

١٢٨
 احوط لا يحلف ان يحلف بعد مرة
 او مرتين ولا مرة بعد القضاء بعد مرة
 احلف لا بد ابطال حنيفة بالانكاح فلا
 يلتزم به القضاء
 وهذه سبع مسائل لا يحلف
 وولاها
 فيها عذابي حنيفة ويحلف بالله
 اهو
 والناس لا يحلفون الا على ما لا بد
 ما اخذت وما له عليك هذا المار
 اهو
 وكذا في النكاح
 اهو
 في النكاح
 اهو
 وغيرهما
 اهو
 والنسب كالميراث في القبط
 اهو
 في القصاص
 اهو
 يعرض الارش فيها
 اهو
 لان النكاح دليل فيه شبهة فلا يصح
 القود فيجب للمال اعتبارا بالخطأ او لا
 لا يحلف
 المعصيات وهو الصحيح وعندهما يحلف
 وان قيد في الميراث لا ينافي ما كان خارج
 المعصية يحلف بالاتفاق وان كان في مجلس

انقضت المحسومة حتى تقوم البينة فان نكل مرة او سكت بلا افة فقتضى النكول
 صح وعرض البين ثلاثا ثم انقضت احوط ولا ترد بين على المدعي ولا يقضي بشاهد
 وبين ولا يحلف في نكاح وجعة وفي ولاء واستيلا وورق ونسب وولاء
 وعندهما يحلف وبه يفتى ولا في حد ولعان والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع
 ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول لجماعا فان نكل ضمن نصف المهر
 وكذا في النكاح ان ادعت مهرها وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها
 وفي القصاص فان نكل في النفس حبس حتى يقر ويحلف وفي ادائها يقتصر وعندهما
 يعرض الارش فيها فان قال المدعي لى بينة حاضرة وطلب بين خصمه لا يحلف
 ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان لم يدره ودار معه حيث دار وان كان غريبا يكفل
 او يلازم قدر مجلس القاضى واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعتاق وقيل ان المخلص صح بها
 في زماننا ويكفل بذكر صفاته ان شاء القاضى ويحذر من النكاح لا بزمان او مكان
 ويحلف اليهود بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى بالله الذي انزل الانجيل
 على عيسى والمجوس بالله الذي خلق النار والوثنى بالله ولا يحلفون في نكاحهم ويحلف
 على المحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينكم ما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق
 ما هي بائن منك الآن وفي القصب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي
 يدعى في يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق على السبب نحو ما لله ما بعته
 خلا قال ابي يوسف فان كان في الحلف على المحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب
 اجماعا كدعوى الشفعة بالبحار ونفقة البتونة والخصم لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع
 كعبد مسلم يدعى العتق بخلاف ككافر والامه ومن ورث شيئا فادعاه اخر حلف
 على العلم وان اشتره او وهب له فعلى البتات ولو افادنى المنكر يمينه او صالح عنها
 على شيء صح ولا يحلف بعده (باب التحالف) ولو اختلفا في قدر الثمن
 او البيع او فيها حكم لمن برهن وان برهنا فثبت الزيادة وان عجز عن برهان فويلهما
 اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر ولا يفسخا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر
 تحالفا ويدين يمين المشتري وفي المايضة بايها شاء ومن نكل لزمه دعوى حنيفة
 وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط

الحكم لا يحلف بالاتفاق اهو
 ثلاثة ايام اهو
 فلا بد بنفسك ثلاثة ايام والتقدير ثلاثة
 ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح
 ايام ابي يوسف فاخذ كذا في الجوارح
 وعن ابي يوسف وهو حسن وفي الحانبة
 القاضى الحكم اهو
 وهو الصحيح
 قدر مجلس القاضى فان اثنى بالبينة
 فيها ولا يحلفه ان شاء او يدينه لان
 في الزيادة على ما وان كان له احدى
 بالقرين بالتمسك من السفر فانه
 من التكرار لان المستحق واحد فانه
 لو قال والله والرحمن ويحلف اهو
 اعيانا ثلاثة كانت يمين واحدة
 في المجلس لو كان لا خلاف
 في المجلس ولو كان لا خلاف
 في المجلس ولو كان لا خلاف

للمتبار

نزهة اعيان القوم والفقير لان الاقرار
بالظروف لا يتحقق بدون علمه
ولا يقال من عصى لان كلمة من
هنا لا تتجوز في جميع الاجزاء ولها دخل
في جميع الاقسام من غير شبهة
اروق واحد عشر عندك لان النعمتين
منه على الظرف والاب يوسف قال
في يستعمل الدين والعوسط ايضا قال
الله تعالى فادخلني عبيدا في عبادي
فوقع الشك والاحمل براءة الذمة
اروق

وثوب وامانة وثوبان لزمه تفسير المأنة وان قال مائة وثلاثة اوثاب فالكلي ثياب
ولواقر بقر في قومه لزماه او بخاتمة لزمه الحلقة والفصا وسيف فالتصل
والجفن والحائل وبجيلة فالكسوة والعيان وان بداة في اصطبل لزمه الدابة
فقط وثوب في متديل لزماه وكذا اوثاب في ثوب وان ثوب في عشرة اوثاب لزمه
ثوب واحد عند ابى يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة لزمه
بمئة وان نوى الضرب وبينة مع يلزوم عشرة وفي قوله على من درهم الى عشرة يلزم او ما
بين درهم الى عشرة تسعة وعند ما عشرة وان قال له من داري ما بين هذا الجدار
الى هذا الجدار قل ما بينهما فقط وصح الاقرار بالحل وحل على الوصية من غير العمل
ان بين سيبيا سالحا كارث او وصية فان ولدت حيا لا قل من نصف حول منذ
اقر قل ما اقر به وان حين فلها وان ميتا فلا وصى والمورث وان فسر ببيع ولو قال
اوليهم الاقرار لغا وان اقر بشرط الخيار لزمه الاقرار ويطل الشرط

باب الاستثناء وما في معناه

صح استثناء بعض ما اقر به لو متصلا وزمه باقيه ويطل استثناء الكل وان اقر
بشيتين واستثنى احدهما واحدهما وبعض الآخر يطل استثناءه خلافا لهما وان
استثنى احدهما وبعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كليا او وزيا او عددا
مقاربا من درهم صح بالقيمة خلافا لهما ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دارا بطل
اتفاقا ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذا ان قلعه بمشينة من لا
تعرف مشينته كالملك والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر له ولو قال
بناؤها في العرصة له كان كما قال وفصل الخاتم ونخل البستان كبنائها وان قال له
على الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم وسلم ان شئت وان لم يبيعه
لزما لالف ولغا قوله لم اقبضه ولو قال على ثمن خمر او خنزير لا يصدق وعند ما
ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او فرضني وهي زيوف او بهرجة لزمه
البياد ولا يلزمه ما قال ان وصل وان قال من غضب او ودية وهي زيوف
او بهرجة صدق ولو قال ستوقد او رصاص فان وصل صدق والا فلا ولو قال
غضبت ثوبا وجاء بعبيع صدق ولو قال على الف لانه ينقص مائة صدق ان

واخرج محمد الدخول عند الشاغي وفيه
كلامه المذكور في كتب الاصول اروق
من ثمن عبد لم اقبضه فان قلعه على الف
في معنى الاستثناء اروق
كالملك والجن اروق
الملاكة والجن اروق
عليه شيء لا يعرف مشينته فلو وقع
بالملك ولو قال ان شاء فلان قضاه
لا يلزمه شيء لان مشينته فلان لا يوجب
الرجوع وكان كذا في الاختيار اروق

كان كما قال لان العرصة اسم
للمشينة دون البناء ولو اقر به ما لم يبيعه
لزمه بارضه لان الخاتم اسم للجن
ولا يتصور بدون الارض وكذا ان كان
اقر به بالبناء لا يلزمه الا من اراد ان يكون
من خشب لا يلزمه الا من اراد ان يكون
من اسطوانة او من البنا فان اراد
لزمها بان يرضى من فلو قضاه لا يلزمه
فمنه للمقر له فان غضب الساجدة
اروق

وقال المقرئ (خ) والفرقان قال المصلح
الاول اقر بسبب الضمان وهو الاذن والاخر
ثاني اقر بسبب الضمان وهو الضمان وهو الاذن
الثاني اقر بسبب الضمان وهو الضمان وهو الاذن
او اقر بسبب الضمان وهو الضمان وهو الاذن
وعندهما القول لا اخذ منه (و) وهو
القاسم الاستحسان ان اليد في الامانة
ووجه الاستحسان ان اليد في الامانة
منه انما هو ان يكون اليد في الامانة
عليه وهو النافع فيكون اقراره باليد
مطلوبا بخلاف الوديعة لان اليد فيها
مستودعة اوق
فالتقول له اني اقلان المقرئ لان الوديعة
تقتضي امانا مثلها وذلك انما يكون ببعض
مضمون فانما اقر ببعض مال الغير وهو
سبب الضمان ثم ادعى بغيره وهو
الطامة والاخر يكون كان القول وهو
التكليف في الحكم في القول
فالتقول له اني اقر بغيره في الحال ولو
بغيره كان في يد الغير من قبل وانما اقر
بغيره فله فيه وذا لا يدل على ابطال العمل

وجعل والا لزم الالف ولو قال اخذت منك الفاء وديعة فملكك وقال المقرئ اخذتها
غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيتني لا يضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من
زيد لا يلزم من معرفته لزيد وعليه قيمته لم يرد ولو قال هذا كان لي وديعة عندك
فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه
او ليسه ورده على او امرته او اسكنته دارى ثم ردها على صدق وعندهما القول
لما اخذ منه ولو قال خاطبوني هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الاخر فعلى هذا
الخلاف في الصحيح ولو قال اقبضت من فلان الفاكات لي عليه او اقرضته الفائم
اخذتها منه والتكليفان فالتقول له ولو قال زرع فلان هذا الزرع او ابني هذه الدار
او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان ذلك فالتقول للمقرئ

باب اقرار المريض

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه
والكل مقدم على الارث ولا يصح تخصيص غير ما يقضاه دينه ولا اقراره لو ارثه الا
ان يصدق بقية الورثة وان اقر لا يجني صرح ولو احاط بماله وان اقر لا يجني ثم
اقرانه ابنته ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لا يجني ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو
اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو وصيها ثم تزوجها فله الرجوع وان اقر غلام مجهول
النسب يولد مثله لثله انه ابنه وصدة الغلام ثبت نسبه منه ولو مريض
وشارك الورثة صرح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشطر تصديق
هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة
قابلة صرح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها وعندهما يصح
ايضا وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف
ولو بعيدا ومن مات بوه فاقرباؤه شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لابيها
الميت دين على شخص فاقراهما بقبض ابيه نصفه فالنصف الباقي للاخر ولا

شئ للمقر كتاب الصلح هو عقد يرفع

النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار (فالاول) كالبيع ان وقع عن مال بمال
ثبت فيه الشفعة والرد بالعيب خيار الرؤية والشرط ويقسده جهات الثالوث

قد يكون من العيب والاجبر والعرفي لا
صاحبها قصاص لو قال خال لي انما
قبضت هذا بكذا فعلى فان لم يصدق
منه وقال خال لي فعلى فان لم يصدق
لان ما اقر به في يد الرب التوب
ان يثبت في الخياط عليه فلا يلزمه
فلا يثبت في الحكم في الفرق ان
الرد عليه كذا في وقت العلوق
لا يبطل اقراره ووجه الفرق ان
دعوى النسب تستدعي وقتا كذلك
فدين انما اقر به فلا يصح الا اقرار
النسبة لانها تقتضي على زمان الاقرار
ففي اقراره لا يجنبه كذا في الحاشية
اوق
ثبت نسبه منه (و) وهو
الشرط ان يكون المدة وان لا يكون تحت
الشرط ان يكون المدة وان لا يكون تحت
الشرط ان يكون المدة وان لا يكون تحت
الشرط ان يكون المدة وان لا يكون تحت

موجبة لان الجاهل من المؤمنين هو
 غير مستحق بالاعتقاد فكون بارزاً ملاحظ
 عنه وذلك احتيا من اجل وهو حرام
 اهور
 خلافاً لابي يوسف
 براه مطبق وكذا على وان كان النصف لايصح
 ان يبايعوا مستحقا عليه فوجوده
 عروضا كونه مستحقا عليه فوجوده
 كمال عدم اهور
 لا يبرأ اذ لم يدفع جماعاً لانه لا يفيض
 التقييد فاذ لم يوافق الاية اهور
 يوتي من نصفه عند الاصل او من النصف
 واداء النصف عند الاصل او من النصف
 من طامع الشك في تقييده بالشرط
 فلا يتقيد بالشك اهور

حالة او مؤجلة صح وان قال من له على اخالفاد غدا نصفه على انك برئ من باقيه ففعل
 برئ ولا فلا يبرأ خلافاً لابي يوسف وان قال الصالحك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا
 النصف فالنصف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع اجماعاً وان قال برئ انك من نصفه على ان تقطيني
 نصفه غدا برئ من نصفه اعطى ولم يوط وكذا لو قال اني نصفه على انك برئ من باقيه ولم
 يوقت ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت برئ او اذا ادبت او متى ادبت لايصح لايبرأ وان
 ادري ومن قال سر الرب دينه لا اقول حتى تؤخره عني وتحط عني ففعل ما زوان اعلم انه
 للحال (فصل) ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوبه فليس شركه ان يبيع المديون
 بنصفه او يأخذ نصف الثوب لان يضمن له المصالح ربع الدين وان يقض شيئاً من الدين
 شاركه شريكه فيه واتباع الغريم بما بقي وان اشترى نصيبه شيئاً منه شريكه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن برأ من نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لايضمن لشريكه وان برأ من بعض
 قسم الباقي على سواه وان اجل نصيبه لايصح خلافاً لابي يوسف وبطل صلح احد ربي
 سلم في سلم عن نصيبه على ما دفع خلافاً لما ايضا وان اخرج الورثة احدهم عن عرض وعقداً
 بمال وعن احد التقدين بالآخر وعنهما بما صح حل البدل وكثر وعن نقدين وغيرهما باحد
 التقدين لايصح لان يكون المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقاً
 وان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا براءة الغرماء
 من نصيبه صح وكذا ان قضوا حصته منه بقرعاً او قضوه قدرها واحا نهم به على الغرماء
 وصالحوه عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكيل او موروثاً خلافاً
 والاصح الجواز ان علم انها غير ليكل والموروث اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمة
 اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضاء ولو فعل
 قاله يجوز والقسمة تجوز قياساً بالاستحسان وقيل القياس ان يوفقا لكل والاستحسان
 ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي (كتاب المضاربة) هي شركة في الربح بمال من جنس
 وعمل من جانب والمضارب امين فاذا تصرف فويل فان ربح فشريك وان خالف فغصب
 وان شرط لكل الربح له فمستقرض وان شرطه لرب المال فمستبيع وان فسدت فاجبر فله
 اجر مثله ربح او لم يربح ولا يزداد على ما شرطه عند ابي يوسف خلافاً لالحمد ولا يضمن المال
 فيها ايضا ولا يصح المضاربة الا بمال يصح به الشركة وان دفع عرضاً وقال بعه واعمل

ولم يوقت اي الامانة وقتاً فانه يصح
 الا براه ولا يعود الدين لان هذا البراءة مطبق
 لانه ان لم يوقت للامانة وقتاً لا يكون الا براه
 غرض صحيح لانه واجب عليه فمطلق
 الا زمان ولم يتقيد اهور
 بنصفه لانه كان عليه ولم يستوفى
 حق منه اذا القايض قبل نصيبه في
 حق المشاركة اهور

الشرع وهو المديون لان قسمة الدين
 حال كونه في الذمة لا تصح والمقبوض
 بدل عند فله ان يشاركه اهور
 عين حقه من وجه في الصورتين اما
 لايضمن لشريكه في الصلح والبيع
 في الاول فلان البراءة تلافى وللب
 بقض فلا يرجع عليه واما في الثانية فالان
 قاض دينا بالمطالبة لا قابض شي اهور
 فانه يصح منه

لا يصح خلافاً لابي يوسف
 اعتبار الا بالبراءة المطبق لايصح عند
 لا يبرأ من قسمة الدين قبل القبض
 ولو غصب احدها عينا منه فهو قاض
 شراء فاساً وملك فديه فهو قاض
 والاستحسان ربحه عليه فمطلق
 عند محمد خلافاً لابي يوسف
 في اللغة مفاعلة من الضمير في الاخر
 يعني السيرة وما قال الله تعالى في العيون
 يعني كون في الارض سائر لما ملأ به الارض
 في اللغة مفاعلة من الضمير في الاخر
 يعني السيرة وما قال الله تعالى في العيون
 يعني كون في الارض سائر لما ملأ به الارض
 في اللغة مفاعلة من الضمير في الاخر
 يعني السيرة وما قال الله تعالى في العيون
 يعني كون في الارض سائر لما ملأ به الارض

شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له
او شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له
او شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له
او شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له
او شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له

شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له
او شرط تسليم المال للمضارب لان
المال مائة في يد فلان فلا بد من التسليم له

في ثمنه مضاربة او قال قبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم
المال الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقلة كان وغير عاقلة الصغير اذا عقد هاله وله
واحد الشريكين اذا عقد هالا الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فيفسدان شرط لاحدهما
عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسد هاهو والا فلا ويطل الشرط كشرط
الوضعية على المضارب والمضاربة مطلقة ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر
ويصنع ويودع ويرهن ويرهن ويؤجر ويستأجر ويحبال بالثمن على الايسر وغيره ولو
ابصح رب المال صح ولا يفسد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال
ويقوله له اعمل برأيك ولان يقرض ويستدين او يهب او يتصدق لا يبتصيص فاد
شري بما له ازاو قصره واجله بما له فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله الخطأ بانه
والصبيغ ان قيل له ذلك فلا يضمر به ويصير شريكا بما زاد الصبيغ وحصته له اذ بيع
وحصة الثوب في المضاربة وان قيدت ببلدا وسلعة او وقت او بمعامل معين
فليس له ان يتجاوزها في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان قاله حامل اهل الكوفة
او الصيارفة فاعمل في الكوفة ضرها لها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا
وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير السوق وان قال
خذ هذا المال تعل به في الكوفة او فاعمل به فيها او خذه بالنصف فيها فهو متعبد بخلاف
خذه واعمل به فيها والمضارب ان يبيع بنسيئة مالم يكن جلا لا يبيع اليه التجار وان
يام بنقده ثم آخر مع اجماعه وان ياذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوج عبدا
اوامة من ماله ولا ان يشتري من يهتق على رب المال فان شري كان له لا لها ولا ان يشتري
من يهتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح مع فان حدث ربح بعد
الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب
بالنصف امة بالف وقيمتها الف فوطئها فولدت ولدا يساوي لفا فادعاه موصرا
فصار ثمنه الف والنصف استسعا رب المال في الف وربعه او اعتقه فاذا
الالف ضمن المدعي نصف قيمة الامة (باب المضارب يضارب) فان ضارب المضارب
بلا اذن فلا ضمانا لم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها وفي رواية الحسن عن الامام
بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فرب

لا يفسد فيه المضاربة لقول
نفسه وعمل لا يبيع ان يكون
مستقلا له وان ان التصرف في
ما ربحها للمضارب فبيع ان يكون
وكل في التصرف فيه اوق
غيرها لان المصير بما ربحها
لا يكون مخالفا لان المصير بما ربحها
بالتجاء اوق
بالكان مخالفا لان قائده الاول التقييد
هو المراءى والثاني التقييد بالبيع وهذا
اوق
واعمل به فيها) وعبارتها الجدية خذ هذا
المال واعمل به فيها في الكوفة فله ان يعمل بها
غيرها لان التواضع لا يوجب فيه ضمانا
المسئرة انتهى قال الربيعي في قوله
والشيء لا يفسد على نفسه وانما يفسد
على غيره وقد يكون الاجابة ان كان يبيع
فيكون مستورا لا يفسد على الاول اوق
باب المضارب يضارب
تقريباً للتقريب وعدمه والتقريب ظهر
لا يضمن بالمال ايضا) وقوله في قوله
تقريباً للتقريب وعدمه والتقريب ظهر
تقريباً للتقريب وعدمه والتقريب ظهر
تقريباً للتقريب وعدمه والتقريب ظهر
تقريباً للتقريب وعدمه والتقريب ظهر

كسوف المعسر اي فهو كالمسوق في المعسر
فلا يكون نفقته في مال المضاربة اوق
من البيع اخذ المالك ما انفق من رأس المال
وعبارة ان كان فان لم ينجح المال
وقد يقيم الخافقة في الجار وان لم ينجح
بانفق لا يأخذ من المال اخذ المالك من البيع
من رأس المال مشتركاً

من حمل ونفق (كاجرة العطار ونحوه)
وتغذي ذلك مادركه اوق
قار على جذا
بعض المضارب يعبرها (الجالفين لان
المال اذا سار الفدين ظهر الربح في المال او
الالف فكان بينهما فبعضه للمضارب اوق
الالف فكان الربح للمالك اوق
ولا يوزع الربح لان نصيب المضارب
وباقية المضاربة لانه سار معتمداً عليه
خرج من المضاربة امانة وبينها انفاق ونصيب
ومال المضاربة امانة لعدم ما فيها
رب المال على المضاربة لعدم ما فيها
اوق

ولو اشترى رب المال عبداً بخمسة مائة وباعه من المضارب بالف لايبيعه طريجة الا على
خمسة مائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضارب عبداً بعد الفدين فقتل جلا
خطأ فربح الفداء عليه وباقية على المالك واذا فداها العبد خرج من المضاربة ويحده
المضارب يوم او المالك ثلاثة اياه ولو اشترى بالف المضاربة عبداً وهلك الالف
قبل نفقه دفع المالك الفين ثم وثم وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المضارب لثقتاً
دفعت الى الفاور بحت الفاق وقال المالك بل دفعت اليك الفدين قال يقول للمضارب ولو
اختلفا مع ذلك في قدر المخرج فللمالك ولو قال من معه الف قد خرج فيها هي مضاربة
زيد وقال زيد بل مضاربة قال يقول لزيد وكذا قال ذواليد هو ومن وقال زيد بضاعة
او ودية او مضاربة ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عيت فبوعدها القول
للمضارب ولو ادعى على واحد منهما انواعاً للمالك (كتاب الوديعه) الايداع تسليط

المالك غير على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الامين لحفظ وهي امانة فلا يصح
بالهلاك والوديع ان يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم النهي والخوف
خلافها لهما في حال مؤتمنة فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق والفرق فدفعها
الى جاره او الى سفينة اخرى فان طلبها ربحها فحبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا
وكذا لو حمله باها وان اقر بعهده بخلاف حمله عند غيره وان غلطها بما له بحيث لا يتميز
فان يحبسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المنازع وغيره عند الامار وعندهما في غير المنازع
لما ان لا يشركه ان شاء وكذا في المنازع عند محمد وعند ابى يوسف يصير لاقل تا جبا
للاكثر فيه وان بغير حبسها كبر لشعير وزيت بشريح ضمن وانقطع حق المالك منها
اجماعاً وان غلطت بلا بعد اشتراك اجماعاً وان تعذر فيها وان كانت ثوبا فلسه او دابة
فركبها او عداها فاستخدمه ضمن فان زال التعذر زال الضمان بخلاف المستعير و
المستأجر وكذا لو ادعاهم استردوها وان انفق بعضها فذلك الباقي ضمن قدر ما انفق
فقط وان رد مثله وغلط بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند
ابى يوسف يطيب له وان ادعاه اثنان من واحد شيئاً لا يدفع الى احدهما حصته فبينة
الاخر خلافا لهما وان ادعاه عند اثنين مما يتقسم قسمته وحفظ كل حصته فان دفع احد
الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما الكل حفظ الكل باذ الاخر وان مما لا يقسم

والمضارب يبيعها (الجالفين لان
المال اذا سار الفدين ظهر الربح في المال او
الالف فكان بينهما فبعضه للمضارب اوق
الالف فكان الربح للمالك اوق
ولا يوزع الربح لان نصيب المضارب
وباقية المضاربة لانه سار معتمداً عليه
خرج من المضاربة امانة وبينها انفاق ونصيب
ومال المضاربة امانة لعدم ما فيها
رب المال على المضاربة لعدم ما فيها
اوق

ورأس المال وهو جميع ما دفع رب المال
الى المضارب وهو المقتان اوق
المضارب خمسة اوق لا الف الا ببيعة من
فيكون كبيعة من نفسه لانه وكيله
وكذا لو كان بالتمسك كما هو كالمعذور
اوق
وباقية على المالك اي اذا امتنع من الدفع
واختار الفداء يقر ارض الجارية بقدر
بقدر المالك والعديد به للمضارب
لان رأس المال الف والعديد يساوي
الفين اوق
وجميع ما دفع رأس المال
حيث لا يرجع عنده ولا انفق به الا
الامنة واحدة وان نفقه بعد اشتراء
امانة فلا يمكن حمله على الاستبراء
بخلاف الوكيل فان نفقه بعد اشتراء
استبراء فبغيره ومعهما اوق
كتاب الوديعه) كرهنا الاجاب والفقهاء
وشرعنا ان المال قابلاً للاشتراك بين اثنين
من ممتلكته حتى لو اودعه عند اثنين
السابقين فلو اخرج من واحد من الموردين
شروط لوجوب المشتري فلو اودعه عند اثنين
سابقين فلو اخرج من واحد من الموردين
سابقين فلو اخرج من واحد من الموردين
سابقين فلو اخرج من واحد من الموردين

والمضارب يبيعها (الجالفين لان
المال اذا سار الفدين ظهر الربح في المال او
الالف فكان بينهما فبعضه للمضارب اوق
الالف فكان الربح للمالك اوق
ولا يوزع الربح لان نصيب المضارب
وباقية المضاربة لانه سار معتمداً عليه
خرج من المضاربة امانة وبينها انفاق ونصيب
ومال المضاربة امانة لعدم ما فيها
رب المال على المضاربة لعدم ما فيها
اوق

المضارب يبيعها (الجالفين لان
المال اذا سار الفدين ظهر الربح في المال او
الالف فكان بينهما فبعضه للمضارب اوق
الالف فكان الربح للمالك اوق
ولا يوزع الربح لان نصيب المضارب
وباقية المضاربة لانه سار معتمداً عليه
خرج من المضاربة امانة وبينها انفاق ونصيب
ومال المضاربة امانة لعدم ما فيها
رب المال على المضاربة لعدم ما فيها
اوق

مع اجبر بها (لانه من عيال المستعير
وله رد هابيد من عياله
على الامة اوله) وان

وقال
 في قوله لا ارضى الزلافة اعني
 لا ارضى لان ارضه لا يكون
 للزلافة وقد يكون لغيرة او كان بها
 والاطعام وان كان بها فهو معلوم
 خلافا لها فانه عدد ما يجب اعزى
 ارضك لان تغذ الارض حقيقته
 اروق
 اول (سنة)
 فله ولشبه

ارضك لاول اوق
 وكان اولى الهبة (كتاب الهبة)
 هي لغة القنصل على القدير بانفعه ولو شيا
 مال وفي الشرع تملك عياله اوق
 بالقبض الكامل افا دان لا بد من القبض
 فيها شئت الملك لا لا صحة والتكمن من
 القبض القبض اوق

اصطبل بها او العبد والثوب اليها رما لكه برئ بخلاف النصب والوديعة وان رد المستعير المأبى مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانحة برئ وكذا ان ردها مع لغير ربها او عبده يقوم على المأبى ولا يخلاف الاجنبى والاجير مياومة وردد شئ نفيس اليها رما لكه ويكتب مستعيرا الارض لزراعة قدامتني ارضك لاعتريت خلافا لم (كتاب الهبة) هي تملك عين بلا عوض ونقص بايجاب وقبول وتشر بالقبض لكما لم فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن وتنقصد بوهيت وبخلت واعطيت والطمنت هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعزتك هذا الشئ وجعلته لك عمري ودارى لك هبة تشكها او ينفقها في جملتك هذه المأبى وان قال دارى لك هبة سكتي او سكتي او سكتي صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية ونقص هبة مشاع لا يثبت القسمة لا ما يثبتها فان قسم وسلم صحت ولا تنقص هبة دقيق في بزود هن في قسم ومن في ابن وان طحن او سحق وسلم وهبة لبن في فزرع وصوف على غنم ومثل وزرع فارض وتقر في مثل كسبة المشاع وهبة شئ هو في يدا الموهب له تتم بلا تجديد قبض وهبة الاب لطفله تتم بالفقدان كان الموهب يدا الاب او يد مودعه لان كان في يد غاصبا او متبايعا فاسدا او متبى والصدقة في ذلك كالهبة والام كالا ب عند غيبته غيبة منقطعة او موت او صدوم وصيه ان كان الطفل في عياله او وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجنبى له تتم يقبضه نفع او يقبض ليه او عبده او وصى احدها او امر ان في حجرها او اجنبى يربيه او يقبض زوج الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لا تجله وصح هبة اثنين لواحد دارا لا عكسه خلافا لها وصح تصدق عشرة على فقيرين وزيهتها لها ولا تضمان لتنين خلافا لهما (باب الرجوع فيها) صح الرجوع فيها كالا او بعضها ويكره ويمنع منه حروف (دمع خرقه) قالوا لا الزيادة المتصلة كالبناء والقبر والسنن لا للمتصلة ولكيم موت احد العاقلين والعين العوض المتضاف اليها اذا قبض نحوخذ هذا عوضا عن هبة او يدا منها او في مقابلتها ولو كان من اجنبى فلو لم يرضف فلكل ان يرجع فيما وهب والحكماء يخرجون عن ملك الموهب والزناى الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم كسح لا لو وهب ثم ابان والقاق القرابة فلا رجوع

هذا الطعام فاما صريخة فيها الملقحة
فمثل ما اذا كان على وجه المزاج فان الطبيعة
محبة اوف
هذا القوب
على اوسنم ووقال كما لا امير فلو
توب اذا سلمك اياه لا اذا اعان اوف
وجعلت لك عري القوله عليه السلام
من اعمر عي فله ولورثته من بعد
اوف
اوسنم صدق
السلم

أوصدق عارية إلى دارى الك مال
أوصدق بطريق العارية فدارى بنيز

أولاً مودعاً أو مرصداً واستجاب
فقد لا يبعث إلا ما يؤيد ولا ينقص
بالإجمال القسم الأول من
قسمه لأربع أقسام

الأولى فلا يجوز أن كلامهم قابض لنفسه
أو

فلا يرجع فيما وهب (لواهب) لو ادعى الموهوب
لهلاك الموهوب بعد ذلك لا يرد عليه فاقبضه الموهب اهرق
ليرجع له عليه فاقبضه الموهوب
هذا الموهوب بعد الموهوب
فلا يرجع فيما وهب (لواهب) لو ادعى الموهوب
لهلاك الموهوب بعد ذلك لا يرد عليه فاقبضه الموهب اهرق
ليرجع له عليه فاقبضه الموهوب
هذا الموهوب بعد الموهوب
فلا يرجع فيما وهب (لواهب) لو ادعى الموهوب
لهلاك الموهوب بعد ذلك لا يرد عليه فاقبضه الموهب اهرق
ليرجع له عليه فاقبضه الموهوب
هذا الموهوب بعد الموهوب

فيما وهب لذي رحم محرر والهاء هلاك الموهوب ونقول فيه قول الموهوب له وفي عدم الزيادة
قولي الواهب ولو عوضا فاستحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق نصف
العوض لا يرجع بشئ حتى يرد باقيه وان استحق الكل رجع بالكل فيها ولو عوض عن
نصفها فله ان يرجع بالبريعوض ولو خرج نصفها من ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج
ولا يصح الرجوع الا براض او بحكم قاض فلو اعتق الموهب له بعد الرجوع قبل القضاء
والسليم نفذ ولو منعها فهلك لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل
لاهبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه فسخ في المشاع وان تلف الموهوب
فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع على واهبه بشرط العوض هبة ابتداء فشرط
القبض في العوضين ومنعها الشيوع في احدهما بيع انتهاء فثبت الشفعة
وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما (فصل) ومن وهب امة الاجلها
او على ان يرد ها عليه او يمتنعها او يستولدها صححت الهبة وبطل الاستثناء والشرط
وكذا الوهب دارا على ان يرد ها عليه بعضها ان يعوضه شيئا عنها ولو دير المحل ثم وهبها
فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتقده ثم وهبها ومن قال لذي يورثه ابناء عدا قد لا يورثه
فانت برئ منه اوان ادعى الي نصفه فالباقي لك او فانت برئ منه فهو باطل والعري
جائزة للمعرج الحياثة ولو ورثته بعده وهما يجعل يار له مدة عمره فاذا مات ردت اليه
والرقي باطلة فان قبضها كانت عارية في دين وعينا بي يوسف يفتح كالعري وهما يقول
انك قبلك فلك وان من قبلي فلي فان قبضها كانت عارية في دين والصدقة كالمهبة لا تقع
بدون القبض ولا في شئ يقسم ولا يرجع فيها ولو لغني ولا في الهبة لفقر ولو قال
جميع مالي وما املكه لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب الي وما يعرف بي فاقول
(كتاب الاجارة) هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما حلت
تخاصم اجرة ونفسد بالشرط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال
وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فقص مدة معلومة
اي مدة كانت وفي الوقف يتبع شرط الواقف فلم يشترط الفسوخ ان لا يزداد في الاراض
على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة وتارة تقم بذكر العمل كصبغ الثوب وخياطته وحل
قد معلوم على اية مسافة معلومة وتارة بالاشارة كفض هذا الى موضع كذا والاجرة

ويطلب الاستثناء والشرط لان هذه
الشرط بخلاف مقتضى العقد فكانت
فاسدة ولا يعمل بها قبل فيه شكالة
ان اراد الهبة بشرط العوض فهو والشرط
حيث ان فلا يستقيم قوله بطل اهرق
شئ عنها المادركا بعضها منها اهرق
فالهبة باطلة لان المحل يبي على ملكه فلم
يكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة
او عين الدين يرد على ملك المالك اهرق
فيه كان لا يشغل بملك المالك في
شئ هو مشغول بالتعلق الصحيح في
فهي اهرق المادركا التعلق الصحيح في
الاجرة لا يصح اي بيع في بيع التملك وبطل
الاجرة لا يورثه وقد بينا ان الهبة لا تبطل
بالشرط الفاسدة على ما في الحلالة وغاها
بالشرط الاجارة (كتاب الاجارة) هي بيع
اجرة وهو المشهور وسكنى فيما ضمن
العمرة قال اهل اللغة اصل الاجارة التراب
يقال اجرت فلانا على عمله كذا الحياثة
والله اجرت فلانا على عمله كذا الحياثة
يبيع منفعة قديمة معلومة يطلب لاجرة
لان الدين عين لا منفعة اهرق
بيان المدة كالسكنى وان كانت المدة
لا يعيش لك شئها عادة واختار اهرق
المحضاف ومنعه بعضهم اهرق

جاز هذا اول اهل
 الحاشية الرومية والقاربية
 الاجرمين على ظهور العمل ولو كان كل
 واحد واحد ولا يصح وله ان اقل
 فان عندهما الاجرمين لان العمل قد
 جاز خلافا له

وان حلت كره فبدرهمين (اجرمين لان
 المقتدر عليه احد الشيئين وهو محمول
 ولا يحنف ان غيرين عقدين صحيحين
 فمقتدرين كما في مثاله الحاشية الرومية
 والقاربية اهل

بلا اشتراطه اعلى السفر لان مقتدر العقد
 الناس بخلاف في الحضر عليه عرف
 حيث لا يتقيد بالعبد الوصي بخلافه
 عليه ولي يوجد العرف في حقه الا اذا
 شرطه وقت الاجارة وعرف للدلالة

ولو سافر فيه ضمن لانه غائب ولا اجر
 عليه وان سلك لان الضمان والاجرة
 لا يجتمعان اهل
 والاول باربعة لانه لما قال الاشهر
 باربعة اهل
 بالعصة اهل
 حكم الاحمال ان يجعل الحال بينهما
 فليكون القول قول من يشهد له الحال
 مع بينه لان التعليف الدعوى قول
 من يشهد له الظاهر اهل

ان خطئه اليوم فبدرهم او غذا بقصفه فغذا اليوم فله الدرهم وان خطاه غذا فله
 اجر المثل لا يجازي نصف درهم وقال الشيطان جائزان ولو قال ان سكنت هذه الخانوت
 عطا ا فبدرهم او عطا فبدرهمين جاز خلافا له وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت بهنة
 الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين او قال ان حملت
 عليها الى الحيرة كرشعير فبدرهم وان حملت كره فبدرهمين ولا يسافر بعبد استأجره
 للخدمة بلا اشتراطه ولو استأجر عبدا مجورا فعلى واخذ الاجر لا يسترده منه ولو
 اجر العبد المغصوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا له وما وجد سيدة
 اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده هدين الشهرين شهرا باربعة وشهرا
 بخمسة صح والاول باربعة ولو استأجر عبدا فابقا ومرض فادعى وجوده اول
 المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحيا
 صدق المولى والا فالاستأجر وكذا الاختلاف في تقطاع ماء الوحى وجريانه
 ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني
 بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في التقيص والقباء فان حلف
 ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجازي
 به المسمى وان قال رب الثوب علمت لي بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب
 الثوب وعندنا ي يوسف للصانع ان كان حريفا له وعند محمد للصانع ان كان
 معروفا بعلمه بالاجر (باب منعه الاجارة) تفسخ بعيب فوت النفع
 ككتاب الدار وانقطاع ماء الارض والرحى واخلى كمرض العبد ودر الدابة
 فلو انتفع به معيبا او ازال المؤجر عيبه سقط خياره وتفسخ بالعذر وهو العجز
 عن المضى على موجب العقد لا يحل ضرر غير مستحق كقتل سن سكن وجعه
 بعد ما استؤجر له او طبع لولمة مانت عروسا بعد الاستئجار للطبع لها واختلفت
 وكذا الواستأجر دكانا ليخبر فذهب ماله واجر شيئا فلزمه دين لا يجزى قضاء الا
 من ثمن ما اجره ولو باقاره او استأجر عبدا للخدمة في المصر او مطلقا سافر
 او اكزى دابة للسفر ثم بدله منه ولويدا للمكاري منه فليس بعذر ولو مرض فهو
 عذرى رواية الكرخي دون رواية الاصل ولو استأجر خياط ليعمل لنفسه عبدا

(كتاب الدار الخ) المسألة
 اختلافها في هذه المسألة
 فقيل ان يفسخ العقد بانها المذات
 وانقطاع الماء عن الارض لغو على وجوبه
 وهي منفعة فصار كالموتى والعقد وهو المأجر
 وقيل لا يفسخ العقد اذا كانت على وجوبه
 لان المنفعة قد فلتت على وجوبه
 المستأجر عود ما فشا به باق العبد المقتدر
 ونفسه لا يفسخ العقد لان المنفعة
 لا يفسخ

بل هو مثلها في الحكم لا في مكانه
تبعها فلومات المولى بعد ذلك
الولد وطلعت عنه السعالة لا
بنزلة او الولد تبع الامه فمفق بموت
اهرق المولى

أهـ
 وقال ابن عمر (ص) لا بد من الفسخ على أحد منكما
 ما بينهما من قبل الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 عززنا عنه قبل الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 بالقضاء من قبل الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 يكون على منك لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 له لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 فسخي المكره لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما

والإسلام ولا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 وكذا ذلك كل ما يصح مع الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 المكره ولا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 لو احتل واحتل منكم ما يصح مع الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 لما بين لا بد من الفسخ لا بد من الفسخ على أحد منكما
 أهـ

عضوه لا يبرح من مكان فعله فالتصا ص على المكره فقط وعند أبي يوسف لا قصصا
 على أحد منكما ولو أكره على أن يتردى من جبل ففعل فدية على عاقله المكره وعند أبي
 يوسف ماله وعند محمد عليه الفسخ ولو أكره بقتل على ترادوا ففهم نار أو ما وكل
 مهلك فله الخيار في الأقدام والصبر ولا يلزمه الصبر ولو وقتل نار في سفينة أن
 احترق وإن التي نفسه غرق فله الخيار عند الإمام وعند محمد يلزمه الشا وإن أكره
 على طلاق أو عتاق أو توكليلهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا يضمن المهر
 لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعد وصح ما بين المكره ونذره وظنهما ولا يرجع
 بما غرم بسبب لك ورجعتك وأبلاؤه وقيته فيه وإسلامه لكن لا قتل له لو أكره
 ولا يصح أبرأؤه ولا ردة فلا تبين بهما أمراة فإن ادعت تحقوها اظهر وادعى أن قلبه
 مطمئن بالإيمان صدق ولو أكره على الزنق ففعل أحد ما لم يكرهه السلطان وعندهما
 لأحد عليه وبه يفتي (كتاب الحج) هو من نفاذ تصرف قول وأسبابه

الصفرو والجنون والرق فلا يصح تصرفهما وعبد بلا إذن ولما وسيد ولا تصرف
 الجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليته مخير بين أن يحرره أو
 يفسخه ومن ألف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والجنون
 ولا عتاقهما ولا أقاربهما وصح طلاق العبد وأقراره في حق نفسه لا في حق سيده
 فلو أقر بما ألزمه بعد عتقه وإن محدا وقد ألزمه في الحال ولا يجزى على السفينة وإن
 كان مذكرا ومن بلغ غير رشيد لا يملك له مال ما يبلغ سنه خمس وعشرين فإذا بلغها
 دفع إليه وإن لم يوشر رشده وإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه وعندهما يجزى
 على السفينة ولا يدفع إليه ماله ما لم يوشر رشده ولا يصح تصرفه في بيع لا
 ينفذ وإن فيه مصلحة أجازها الحاكم وإن عتق نفذ وصح العبد في قيمته وإن ذبح
 صح فإن ما قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا ويبيع نروجه بهر المثل وإن سمي كثر
 بطلت الزيادة وتخرج زكاة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى تلزمه نفقة
 ويدفع القاضيه قدر الزكاة إليه ليقوم بنفسه ويؤكل عليه أينما إلى أن يزوجها
 فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها ولا من عمره ولصحت وتدفق نفقته الزكاة تنفق
 عليه في الطريق لا إليه وتضم منه الوصية في القرى بوالخير من الثلث ويجزى

وكذا يلحق
 الناس بين الكا بين كلام منها من
 العوض التي تزيد سبب الولاء والرضى
 وهو الفسخ منه ومنه سبب المطية
 جلا لا بد من الكمية وسبب العتق جلا لا
 يمنع عن الفسخ ويقال فلا بد من جلا لا
 أي في تبيينه المانعة للعرض وفي الفسخ
 هو من نفاذ الفسخ
 أهـ

هو من نفاذ الفسخ قول (نفسه
 بالذكر لأن الجاني لا يملك الكمية
 لا المسببة ونفاذ الفسخ لا بد من
 ونفيل
 الجنون المغلوب بحال أي من الأحوال
 وهذا تصحيح ما علمه التزام ما ذكره
 للإيضاح
 أهـ

ولا يصح طلاق الصبي (نفسه
 الصبر والمرد لا يملك طلاقا
 أما لو كان له مال لم يملك طلاقا
 باعنا فلهما طلاقا
 أهـ

ولا يمدى لان كذا ذك نزع فلا بد منها
عند الادن بالفتارة اهق
والجور لا يمدى اليسير بها
اصلا اهق

لان لا ذن له اصله
مخلاف ما اودع اليه شهر لانهم
لو اكلوه قبل الشهر يتعبد به المولى
اهق

اهق
كان غيب ويخوف لان ذن يتعلق بالكمية
منوع عنه عادة
يتعلق برشته وقال ذن يتعلق بالكمية
لا بالرقبة كذا فلا يباع لان الرقبة لا يباع
في الادن فلا يتعلق ذن الفتارة به
عالم الاما ما لا يتعلق ذن الفتارة به
يتعلق بذمة سيده ولذا ان ظاهره في
حق المولى بسبب الادن اهق

لا يسترد لانه لو لم يكن منبذ في عهده
فلا يحصل الكسب اهق
ويخرج اذا ذن

مالك واحد لانه لا ينافي ابتداء الادن
في الادن لان الفتارة لا ينافي ابتداء الادن
اهق

حق لو ادن لعده المحجور عليه الا بشي
صح ويحذف العبد ان يخرج اذا بعته الادن
اهق
فلا ينافي وانه

فان استغرق ذنه الفقه وبعاله
الشافي ومالك واحدا لان استغرقها
بالدين لا يعيب خروج المأذون
عن ملكه الا ترى ان ملك غنى المأذون
وهو طاه وذلك آية كالملك اهق

صح اتفاقا قل اما عدها فظاهرا
واما عده فلا ذن لا بعد من قبل الدين
فلو بيع ما عدا لا ينسب اليه انتفاع
بكسب العبد فيقتل المقصود من الادن اهق

او يقرض او يهب ولو يعوض ولا يمدى الا اليسير من الطعام والمجور لا يمدى اليسير
ايضا وعن ابن يوسف اذا دفع المولى الى المحجور قوت يومه فعدا بعض فقهاء للكم
معه فلا بأس به بخلاف ما اودع اليه قوت شهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق
من بيت زوجها باليسير كالزينة ونحوه وما ازم المأذون من الدين بسبب تجارة
او ما في معناه كبيع وشراء واجارة واستيفاء وغصب ومجدا مائة وعقر
امة شراها فوطئها فاستحققت يتعلق برقبة فباع ان لم يفده المولى ويقسم ثمنه
وما في يده من كسبه بالمخص سواء كسبه قبل الدين او بعده واتهم به وما بقي
عليه بطالب به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ
غلة مثله مع وجود الدين وان ائذ عليها للغهاء ونحوها ذن ان ابقا وما
اوجن مطبقا وخلق بدارا حربتها او جرح عليه وعلم به اكثر اهل سوق والامة
ان استولدها لان دبرها ويضمن القيمة للغير به فلهما واقراء بعد المحجورين
او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلافا لها وان استغرق ذنه رقبته وما في يده
لا يملك سيده ما في يده فلو اعتق عبدا من ما في يده لا يصح وعندها يملك فصيح
عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا وبيع بعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع
ما سيده منه بمثلها لا باكثر فلو باع باكثر يحيط آرائه او ينقص البيع فان سلم
سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه ويضمن
السيد باعتاقا المأذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته
طوبى به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وبغيه مشريه فلفقره اجازة
بيعه واخذ ثمنه او تضمن اي شأ من السيدا والمشتري قيمته فان ضمنوا السيد
ثم رد عليه بيب رجح عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه
مديونا فلفقره رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا ضمانا في البيع فلا
فان غابا لبايع فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين وعند ابن يوسف هو حرم
ويقتضى لهم بالدين ومن قال انا عبد فلان فاشتري وبيع فحكمه كالمأذون
الا انه لا يباع في الدين مالم يقر سيده باذنه (فصل) تصرف الصبي
ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا ذن وان ضر كالا لاق

لا باكثر لان المولى اجنبي من كسبه
عند ابن حنيفة فيصح كافي الاجنبي
اهق
فصل اي في بيان حكم الصبي
والمعتق اهق

والقاضي ظاهره بشعره تقديم اذنه
الارب عليه وفي التلاوة ما يخالفه
حيث قال لوزن للمصنفين ولوزن بوجه
اهق

بشرط ان يعقل ان
يكون فان سوغ تصرفه وعدله عليه
لا يصلح في ان تصرفه كذا في الاختار
فان تصرفه كذا في الاختار
معناه ان يعقل ان البيع سالب
ويجوز ان يعقل ان البيع سالب
لأنه يعرف ذلك لا يعقل الاذن

اهق
فان الجواز يقع بالاذن
فصل في اقداره الارث ايضا هذا ظاهر
الرواية وعن ابن خزيمة انه لا يعقل في الارث
لان محله في المسلك لما ذكر من انه
من نواحي النجاة والارث ليس فيها

والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالباع والشرع صحيح بالاذن لا بد منه فاذا اذن
للصبي في التجارة ابوه واجده عند عدمه او وصي احدهما او القاض في حكمه حكم
العبد المأذون بشرط ان يعقل ان البيع سالب للمالك والشرع جالب له فلا يوافق
بما فيه من كسبه او ارثه صحيح والمخوف بمنزلة الصبي وصح اذن الوصي والقاضي

لعبد اليتيم (كتاب الغصب) هو ازالة اليد المحقة باثبات
اليد المبطله فاستخدام العبد وحمل الذابة غصب على الجلوس على بساط وحمله
الاثم لمن علم وجوز رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والغناز لو هلك
ففي المثل كالحمل والوزن والعدد المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل يجب قيمته
يوم الحشو وعندنا يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القضي
كالهكذ المتفاوت والبر المحلوط بالشعر يجب قيمته يوم الغصب جمعا فان ادعى
الهلاك جسد حتى يعلم انه لو كان باقيا لظهره ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما
هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فهلك في يدك لا يضمن خلافا لمحمد رحمه الله وما في
منه بفعله كسكاه وزرع عثمته وبأخذ رأس المال ويتصدق بالفضل وعند
يوسف لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد المغصوب في فسخه الاستغلال وير
المستعأ ونقص يضمن النقصا وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له
وان تصرف بالغصب والودعة فخرج وهما يتعيان بالتعيين تصدق بالرجح خلافا
له ايضا وان كانا لا يتعيان فان اشار اليهما ونقدهما فذلك وان اشار الى
غيرهما ونقدهما او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقد مما طار الرجح انما
يقبل به يفتق والخنازانه لا يطيب علقا ولو اشترى بالغصب والودعة
جارية معدن الفضة فوجدها او طعاما فاكله لا يتصدق بشئ فصل
وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظمه متا فعه ضمنه ومملكه ولا يجال تنقله به
قبل اداء الثمن كشاة ذبحها وطبخها او شوها وقطعها وبرطخه او زرع ودقيق
خبزه وعبا وزيتون عصره وقطن غزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفا وصفر
جعله آنية وساجة اولئنه بنى عليها وان جعل الفضة او الذهب راما وزناير
او آنية لا يملكه وهو لما لكة بلا شئ وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله

اهق
فان الجواز يقع بالاذن
فصل في اقداره الارث ايضا هذا ظاهر
الرواية وعن ابن خزيمة انه لا يعقل في الارث
لان محله في المسلك لما ذكر من انه
من نواحي النجاة والارث ليس فيها

اهق
(كتاب الغصب)
صولة اخذ الثمن ظلما او فراهما
لا كان او غير وقد يبيى الغصب
غصبا شبيهة

اهق
للمشغول بالمصدر ونسره هو ازالة اليد

لاجلوس على البساط لا يجلوسه
ثم يفعل في البساط شيئا يكون من زبلا
ليسد ما كنه وبسط البساط فغاص ما كنه
فبشيء يده فيه ما بقي ارفعه اهق

اهق
لمن علم اي علم ذلك الفعل غصب
واقدم عليه باجماع الامة اهق

اهق
بغير اذنه يوم لا ينقطع
واذا ينقطع عن الغصب لا يملكه

اهق
بغير اذنه يوم لا ينقطع
واذا ينقطع عن الغصب لا يملكه
اهق
بغير اذنه يوم لا ينقطع
واذا ينقطع عن الغصب لا يملكه
اهق
بغير اذنه يوم لا ينقطع
واذا ينقطع عن الغصب لا يملكه
اهق
بغير اذنه يوم لا ينقطع
واذا ينقطع عن الغصب لا يملكه

أهـ وقيل في الفاضل كذا في الاختار
أهـ وقيل في الفاضل كذا في الاختار
أهـ وقيل في الفاضل كذا في الاختار

بضم نقصان والثوب لما لا لان
العين فاقم من كل وجه ولما دخل
عيب فيضنه وانحرف كثير بطلناه
منافعه فلهذا ان يضمنه جميع فقه
أهـ

وضمن ما زاد الصبح السن لان
في ذلك رعاية للما بين وما جاز الثوب
صاحب الاجل فله المبادر قال في الاجل
بضم فقه السورق لانه ينفذ
بالثقل فلهذا مثله وقبل المبادر منه
الثل ساه به لقيامه مقامه
أهـ

وهو خلاف ايمان فان بخامة
في زمانه كانوا ينعون من ليس التواد
وفي زمانها بنوا العباس كانوا ليسون
وفي زمانها بنوا العباس كانوا ليسون
الاستعداد فاجاب بذكر هذا والاستعداد
لم يتعش في الثواب ما يزداد
الصبي لان من الثواب ما ينقص فلا
ومنها ما ينقص ومنها ما يزداد
بالجملة والصفة ومنها ما لا ينقص فيها
معنى الا زيادة والافضل خفيفة
أهـ

فان ذبح الشاة فلما لك ان شاطرها عليه وضمنه قيمتها او اخذها وضمنه نقصها
وكذا لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير ما كولة او خرق الثوب خرقا فحشا فوات بعض
العين وبعض نفعه وفي سيرة نقصه ولم يفوت شيئا من المنفعة بضم نقصا ومن في اثر
غيره او غرس امر بالقلع او الرد وان كانت تنقص القلع فلما لك ان يضمن له قيمتها
ما مورب قلعهما ففقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احدها مستحق القلع
فيضمن الفضل وان صيغ الثوب جرد او اصفر اولت التسويق بضمن فلما لك ان
شاء ضمنه قيمته ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذها وضمن ما زاد الصبح والسمن
وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض واخذه بلادرشني لانه تنقص وعندهما
الاستوكفيرة وهو اختلاف زمان (فضل) وان غيب ما غيبه وضمن
فيضمن ملكه مستندا الى وقت الغصب تسلم له الاكساب دون الاولاد والقول
في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن ما لكه على الزيادة فان ظهر بقيته اكثر وقد
ضمنه بقوله الملك او يبرهانه او بالانكول فهو للغاصب لاجل الملك وان ضمنه
بقوله فلما لك ان شاء امضى الضمان واخذه وردعونه ولو يبرهن كل من الملك
والغاصب على الهلاك عند الآخر فيضمنه الغاصب ولا خلافا لابي يوسف ومن غصب
عبدا فباعه ضمنه نقد بيعه وان اعتقه ضمنه لانه نفذ عتقه وروايد الغنم
غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يمتنعها بعد طلب الملك اياها سواء كانت متصلة
كالحسن والسمن او منفصلة كالولد والثمرة وان نقصت الجارية بالولادة
في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة الولد او بالجرة ان وفدت ولو زنى بامه
غصبها فردها حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها يوم علوقها بخلاف الحرة وعندها
لا يضمن في الامة ايضا ولوردها محمولة فماتت لا يضمن وكذا لو زنت عند
فردها فجلدت فماتت منه ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكه او عطله الا
في الوقف ولا خمر المسلم وخزيره بالانلاف وضمن القيمة فيما لو كانا لاذمي وان اختلف
ذمي خمر ذمي ضمن مثلها ولا ضمان بالانلاف ليمته ولولذمي ولا بالانلاف مترك
النسيئة عدا ولو لم يبيحه وان غصب خمر مسلم فخلها بما لا يقيه له اخذها الملك
بلا شيء فلوا تلفها الغاصب ضمنها لا يوتلف وان خلل بالقاء ملغ ملكها

ولا في الاولاد لان يضمنه فوق قيمته
بالاكساب لان يضمنه فوق قيمته
مدين ومكاتب ولا يكون احسا بها
مدين ومكاتب ولا يكون احسا بها
أهـ

لا يضمن بناء على ملك المالك غلته
خلافها لها ولا قد من يقول ان لو
عند ابن حنيفة كذا وقع في الهدية
أهـ

على قدر ملكهما لان غلط المثل
بالخل وهو على صله وهذا التفضل
من زوائد الهدية على غيرها أهـ

غير مدبوغ لان وصف الباذغة هو
الذي حصله فلا يضمنه وهذا الاول
تجيلة فلا تقدر غلته وانما حصل الاول
معه راطيه وكذا صفته أهـ

ولا شيء عليه وعندها يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملع من الخل فلو
اتلفها الغاصب لا يضمن خلافها وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك
عند الامام وكذا عند محمد ان تحلكت في ساعتها والا فخلل بينهما على قدر ملكها
وان غصب بجد مئة قدغص بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه اتفاقا
ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغ بما له قيمة يأخذه المالك
ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وزكيا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما
وللغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندها يضمن
مدبوغا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر تسليما بربطا
او بطلا ومن مارا او دفا او اراق له سكرا او متصفا ضمن قيمته لغيره ويصح
بيع هذه الاشياء ولا لا يضمن ولا يجوز بيعها عليه الفتوى ومن غصب بدة
فما ت في يد ضمن قيمتها ولو لم ولد فلا ضمان خلافها ولو سق ارق لارق المز
لا يضمنه عند ابو يوسف رحمه الله خلاف الحمد ولا ضمان على من حل بده بعد غيره و
او رباط دابة او فتح اصطبها وقصص طير فذهب خلافها في الدابة والطير
ولا على من سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعي ومن يفسق ولا
يتمتع به فيه ولا على من قال لسلطان قد غفره وقد لا يغفر ان فلا نوجد ما لا
غفره شيئا وان كان عادة ان يغفر البتة ضمن وكذا الوصي بغير حق عند محمد زجرا
له وبه يفتى ولو اطم الغاصب المغموب ماله كبرئ وان لم يعلمه (كتاب الشفعة)
هي تلك العقار على مشترية بما قام عليه جبر او يجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد
وتملك بالاخذ بقضاء او رضى والمناجب للخلط في نفس المبيع فان لم يكن او لم
فلخلط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنه لا يجز في سفن وطريق
لا ينفذ للمجار الملاصق ولو باه في سكة اخرى ومن له جروج على حائطها او
شركة في خشبة عليه جار وان وبفس الجدار فشريك وهي على عدد الرأس
لا السهام فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس عليه انه بطلها ويسمى طلب
مواينة ثم يشهد عند العقار او على المشتري وعلى البائع ان كان المبيع في يد
فيقولوا شترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن

حتى يستوفي حقه كحق حبس البيع
ليأتى لاجل الثمن فان هلك في ذلك
سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا
في المقاتق أهـ

وعندها يضمن مدبوغا لانه باق
على ملك المالك حتى كان له اخذه و
وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغا
بلا استهلاك ويعطيه ما زاد الباذغ
أهـ

سكن بنصفين نفع الربا اذا على
واشند
ضمن قيمتها اتفاقا لان ما بينهما متقوت
بالاتفاق أهـ

ولو لم يولد احد ولو غصب ولد فلا
ضمان عند ابن حنيفة أهـ
بما قام عليه اي بما اشترى به هذا اذا كان
ميتا وان كان قويا فيضمنه لان
يراد المثل في الماوية لا اشترى بهي لا يضمن
اختياره أهـ

وتملك بالاخذ
المشتري بالاشراء او بغيره
او قامت عليه بينة
الحقائين فليس خصومها بقوله
أهـ
كهن
الملاحق وهو الذي داره على
ظهور الدار الشفوعة وباب في
سكة اخرى فلا حاجة الى قولنا
ولو باه أهـ

(تجسها)
 اي جبهة العصة لان البناء صار
 مقصودا بالانفاق والبيع اذا جار
 اولاد لان الهلاك فيه باق في الثمن
 فاد كان له حصه من الارض والبناء يوم العقد
 على غية عليه

في الثاني اي المشتري بالثمن فقط وان جف البئر وانهد
 البناء عند المشتري يأخذها الشفع بكامل الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء
 الشفع العصة بمحضها وليس له اخذ النقص وان شري المشتري لارض مع شجر مئثر
 او غير مئثر فاقتر فيه اخذها الشفع مع الثمن فيها فان جف المشتري فليس للشفع
 اخذ اخذ ما سواه بالحصه في الاول وبكل الثمن في الثاني
 في الفصلين فان جف الارض بدون حصه
 فالشفع يأخذ الاول ياخذ حصه
 لكن في الفصل وفي الفصل الثاني
 الارض من الثمن وفي الفصل الثاني
 يأخذ بكل الثمن لان الثمن لم يكن مجهولا
 وقت العقد فلا يقابل به شيء من الثمن
 اهـ

باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب فيه
 اما يجب الشفعة قصدا او غرض ملك بعوض وهو مال وان لم يكن قسمه كروحا
 وبشر فلا يجب في عرض وفلك وبناء وشجر يباع بدون الارض ولا في ارض وصدره
 بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او بعا فاسدا لم يسقط حق الشفع ولا فيما
 قسم بين الشركاء او جعل لجزء او بدل لخلع او عتق او صلح عن ذم عدا او مهر او ان قول
 ببعضها مال وعندها يجب في حصه المال ولا فيما صلح عنه بانكار او سكوت ويجب
 فيما صلح عليه باحدهما ولا فيما سلت شفعتها ثم رد بخيار ردوية او بشرط او
 بخيار عيب بقضاء وما رد به بلا قضاء او باقالة لا يجب فيه ويجب في العاود
 وفي السفلى بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار يجب المبيعة بالخيار
 فالشفعة لمن له الخيار بائها او مشتريا وتكون اجازة من المشتري والشفع الاول
 اخذها منه لاخذ الثانية وان بيعت دار حجب ما بيعت فاسدا فشفعها البناء
 ان بيعت قبل فجع المشتري فانما قبض بعد الحكم له بها لا يطل وان بيعت بعد قبض
 المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة
 بطلت شفعتها وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم والذمي والشفعة
 سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمكاتب ولو في مبيع السيد كالعكر ففصل
 وتطل الشفعة بسليم الكل والبعض ولو من الوكيل وبترك طلب المواثبة والنفقة
 وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رد وكذا لو باع شفعة بمال وكذا
 لو قال للمخبر اختيار بيني وبينك لافا قول العين لامرأة ذلك فان خياره بطل خيارها
 ولا يجب العوض وتطل بيع ما يشفع به قبل الحكم لها وبموت الشفع لا يثبت للمشتري
 ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن المالك او سواه والمشتري بعا او لاجارة ويجب

وان لم يكن قسمته وقال الشافعي
 لا يجب فيها الا قسم وقال الشافعي
 والاصل فيه انما عتق لدفع ضرر
 لدفع ضرر لمحقق الا فيما يقسم ضرر
 اختصاص من ذلك بالمسوم دون
 غيره
 اهـ

بلا عوض مشروط اي في العقد ولو
 بشرط يجب لا يبايع الا في العقد ولو
 وبطل الشفعة لان لاخذ الاختيار
 عن حق ليس بمال فسقط حقه اهـ

وكذا لو باع شفعة بمال لان البيع
 يملك مال بال وحي الشفعة
 لا يملك التملك فصار كالاخر
 اجازة عن الاستقاط مجازا اهـ
 في الجاهل بالانفس اذا اسقطها
 في الجاهل بالانفس اذا اسقطها
 بعض فخره في الكفاية باطله
 والعوضي باطل كما في الشفعة وهو
 الاجم

أما المشتري لاجله (أو ابتاع له)
طريق الوكالة وهو الشفعة فيه
الشفعة لا بد من جهته لأن أخذ
بل فيه تقرير من جهته لأن أخذ
بالشفعة مثلاً لاخذ بالشراء أهو
والاسم فقط هذه جملة أخرى
لاستقامت شفعة الجوار وهو أن
نساء قبيلة منكم واحد مثلاً
أمرهم أن يشتري الوافي بدم
فلا شفعة إلا في مثل هذه
في السهم أو في غيره ولا يثبت فيه
للمكرهين

لا يثبت التوبة هذه جملة نعم الجوار
وغيره وهو إذا ربيع الدار بانه فشفرة
الدار بالف ثم يدفع ثوباً سادى
مائة في مثله ألف فيسلف الشفعة
الإبالات ولا يثبت فيه
وان وقع في غير جانيه وليس ان
ينقض القسمة سؤله كان بلكم او
بالتراضي لانها من تمام القبض باق
من يجعل الانتفاء أهو

كتاب القسمة في الشرع
هي في اللغة اسم لا تشاء في الشرع
هي جمع نصيب الخ وكذا فعل جعل
انتهى بان أو انشأ أو سببها طلب
المسكن أو انشأ أو سببها طلب
الطلب لم يقع القسمة وشرطها على
قوت الشفعة ومكانها نصيب
واحد أهو

حال غيبة صاحبه لان ما أخذ مثل
حقه صورة ومعنى ما كان له بغيره
حقه فلا يخلو عن معنى المبادلة
بجدة غنم فلا يحصل له ان جعل وصول
ايضا لان ما حصل له ان جعل وصول
وبعضه لشركه اليه كوصول عين حقه
مثل حقه اليه كوصول عين حقه
بعد المناقاة أغلب في غيرها
والجوان أهو

لمن ابتاع أو ابتاع له ولو قبل للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم بان انها بيعت بأقل
أو بكي أو وزن أو عددى متقارب قيمته الف والأكزفله الشفعة ولو بان انها
بيعت بعرض قيمته الف وأكزف قيمتها الف فلا ولو قبل لما المشتري فلا فسلم فإن انه
غيره فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو بلغه
بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الا ذراعاً من طول جانب الشفع
فلا شفعة له وان شري منها سهماً بجن ثم شري باقيها فالشفعة في السهم وان ابتاعها
بجن ثم دفع عنه ثوباً اخذها الشفع بالخز لا بغيره التوبة لا كونه الحيلة في اسقاطها
عند ان يوسف وبه يفتى قبل وجوبها وعند محمد كرهه والشفيع اخذ حصه بعض
المشتريين لاحصه بعض البائعين والجوار اخذ بعض مشاع بيع وقسم وان وقع
في غير جانبه وللعبد المأذون المديون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكر
وصح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلا للمجدف ببيع بغيره او قبل وقوله
رواية عن الامام في الأقل الذي لا يتغابن فيه (كتاب القسمة)

هي جمع نصيب شائع ومعين ويشتمل على الاقرار بالمبادلة والافراز اذ غلبت المبادلات
في أخذ الشريك خطه منها حال غيبة صاحبه ولو اشتراه فاقسمه فلكل ان يبيع
حقه ما لم يجز بحصة ثمنه والمبادلة اغلب غيرها فلا مأخذ ولا يبيع ما لم يجز بعد
الشراء والقسمة ويجوز عليها فيه بطلي الشريك في مبيع الجنب لا في غيره وتذب للقائ
نصيب قاسم رزقه من بيت المال ليقيم بلا اجر فان لم يفعل نصيب قاسمها يقسم
باجر بقدره له القاض وهو على عدد الرؤس وعندهما على قدر السهما وخير الكل
والوزن على قدر السهما اجماعاً ان لم يكن للقسمة وان لها فضل الخلاف ويجب كونه
عدلاً أميناً عالماً بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القضاة يشركوا
وصح الاقسام بانفسهم بلا امر للقاض ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن
فلا بد من امر للقاض ولا يقسم عقاربين الورثة باقارهم ما لم يرهضوا على الموت
وعدد الورثة وصندهما يقسم وغير العقار يقسم اجماعاً وكذلك العقار المشتري
والمذكور مطلق ملكه وان برهنا العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهنا انه لها ولو
برهضوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب لوصي قسم ونصيب

عدلاً اميناً (لان ما أخذ ليس مثلاً
الامانة للشفعة الغالب أهو
ويجب عليها) لان ما أخذ ليس مثلاً
تلك على صاحبه أهو
وأغلب في غيرها
والجوان أهو

فلا شيء للعامل ولا خارج فضله
لا يشترط في حق صاحب البذر لانه
لا يشترط في حق صاحب البذر لانه
لا يشترط في حق صاحب البذر لانه

الارب البذر الاصل فيه ان المزارعة
غيب لا يشترط في حق صاحب البذر لانه
وهو البذر وهو لا يشترط في حق البذر
مما يقع لانه استوفى ما افقده

هو الصحيح هذا احتراز عن قول
احكامنا فانهم قالوا معنى قول
فعلنا اننا لم نجعل البذر في
ان يضره اجر مثل الارض مكره
فا ما البذر فلا يجوز ان يستحق عليه
المزارعة بحال فلا يشترط العقد عليه
صحيحا ولا فاسدا ووجوب اجر المثل
لا يكون بدون انعقاد العقد والتمتع
لا يشترط في رايه اي يرضيه رب
ولا يشترط في رايه لانه غرض
البذر بانه لا يشترط

بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر والى البذر لاحدهما
والباقي للآخر واذا صح فالتحارج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن
ابن عن المضي بعد العقد اجبر الارب البذر وان فسدت فالتحارج لرب البذر ولا لغيره
اجر مثل عمله وارضه ولا يزا ادعى ما شرطه خلافا لمحمد وان فسدت لكون الارض
والبقر فقط لاحدهما لزم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب الارض
فالتحارج كله حل له وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره وجزء الارض واذا
ابى رب البذر عن المضي وقد كره لرب العامل الارض فلا شيء له حكما وليس معنى بانه
وتبطل المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كما لا جارة فتفسخ ان لم يرد
مخووض الى بيع الارض قبل نبات الزرع لابعده ما لم يجهد ولا شيء للعامل ان كان كره
الارض او حفر الثمر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته
من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بقدر حصصهما وبها التفق بغير اذن
الآخر ولا خلاف ان هو متبرع وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا وان اراد المزارع
ذلك قبل لرب الارض اقل الزرع ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت
على الزرع واجه في حصته ولو تار رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان
يدرك وان مات العامل فقال وارثه انا اعلم الى ان يستحصل فله ذلك وان لم
رب الارض (كتاب المساقاة) هي بيع الثمر الى من يصله بجزء من

ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطها الى المدة فانها تقع بلا ذكرها وتقع على
اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها ولو دفع نخلا او اوطربة بقوله عليها
او اطلق في الرطبة فسدت ويفسد هاذكر ملة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه
وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى المشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله
وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتقع المساقاة في النخل
والكرم والشجر والوطاب واصول الباذنجان فاذا كان في الشجر ثمرا كان يزيد العمل
صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي
والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كما يجد اذ وتمام الحفظ فعليهما ولو شرط
على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بغيره فان كان الثمر خاما عند الموت وتمام

(المساقاة)
عبارة عن المعاملة في لغة اهل
المدينة وفي الشرع هو دفع الثمر الى

ونفع على ولي ثمرة تخرج لان وقت
ادراك الثمرة معلوم والتفاوت فيه
فعل فبدل فيه المتيقن بخلاف الزرع
فانه يختلف كثير ابتداء وانتهاء
زبيعا ونخيفا وغير ذلك اهق

على شرط بالصحة العقد ان المسمى فله بيمينها
فعل الشرط اهق

وكذا المزارعة التي وان استعبد
وادرك لم يبيع لان العامل لما سبه
يستحق بالاعمال ولا يشترط العمل بعد
التمتع والادراك فلو جوزه
لكان استحقاقا بغيره على
ولا يرد به المبيع اهق

الافواج مع وروج والوج الثمان
هنا والمواد الودج ان والمواد
وانما في الالودج والمواد
كما ورد في الحديث ان الالودج
ما شئت وفيها اوفياء من اوفياء
اذا اظلمت

لان تركها ناسيا على وقال مالك
فاحدى الزمانين عنه لا على
التسليم انما الظاهر ما ذكرنا في الجدة
فان لا فضل فيه ولكننا نقول في اعتبار
ذلك من المروج ما لا يخفى اهو

غيره وهدا دون عطف اي غير ناسيا
له موصولا من غير عطف مثان
يتقدم بسبب الله محمد رسول الله الرفيع
لان غير المذكور على سبيل الطريق فيكون
مبتدأ الخبر كونه لوجود الوجود فيكون
اهو

حرمت لان التسمية في ذكاة الحيوان
بشروط عند الذبح وهو على الذبح
اهو

(لا لو عطف محال)
فلا يصح لانه يريد الجدل على التسمية
دون التسمية بخلاف الخطبة حيث
يجوز ذلك عن الخطبة وما ناولته
الاسنن عند الذبح وهو قوله
بسم الله والله اكبر اهو

ويكبر العكس وهو ذبح الابل
وتحذ البقر والغنم لترك السنة
المعتادة اهو

والغنم يفتح النون وسكون اللام وهو
وهو ان يصل الى النخاع الرفيع
بخطا بين في جوف عظيم اهو

ولم يزل اهلية لا روى عن ثعلبة
انه قال امر رسول الله لموم لم اهو
لاهلية رواه البخاري
والنيل

المدة يقوم العامل ووارثه عليه وان ابا الدافع اورثته فان اراد العامل
او وارثه صرفا بغير الاخر او وارثه بن ان يقسم على الشرط او يدفعه فقهه نصيبه
او ينفعه او يرجعها في المزارعة ولا تقضي بلا عذر ومرض العامل اذا عجز عن العمل
عذروا كذا كونه سارا فاجاف منه على الثمر والسقف ولودفع قضاء مدة معلومة
لمن يفرس تكون الارض والشجر بينهما لا تقع والشجر لرب الارض وللغارس فيه غرس
وعمله (كتاب الذبايح) الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع
الالودج ويحل ذبيحة مسلم وكذا في ذمي وحري ولو امرأة او صبيا او غنما باعقلا
او خرسا او اقلف لا ذبيحة وذئبي ومجوسي وورثه اوارثك التسمية عدا فان تركها
ناسيا محذره ان يذكر مع اسم الله غيره وصاددون عطف وان يقول باسم الله
الله تعقبل من فلان فان قاله قبل الانجاء او التسمية او بعد الذبح لا يكره
عطف حرمت من ان يقول بسم الله فلان بالبر وكذا ان اجمع شاة وسمي وذبح
غيرها بشك التسمية حرمت وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان روى الجيد وسمي
فاصاب غيره اكل وان سمي على سهم وري بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي والشرط
الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله لا يحل لا نوعطر
وجملد والسنة غير الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويحل والذبح بين الحلق
واللبة واللبة اعلى الحلق او اسفله او اوسطه وقبل لا يجوز فوق العقدة وورث
التي تقطع في الزكاة الحلقوم والمرى واحدا لودجين ويكفي قطع ثلاثة منها باكا
وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند ابو بلاد
من قطع الحلقوم والمرى واحدا لودجين وقبل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما روى
الالودج وانهر الدم ولو مروة وليطه او سنا او ظفر من زوجين بالانقائز
وتدبا احداث الشفرة قبل الانجاء ويكره بدن وكذا نحرها برجلها الى الذبح والنخ
وقطع الرأس والسلع قبل ان تبرد والذبح من القفا ويحل ان ينبت فيه حتى يقطر العرق
والا فلا ولزم ذبح صيد اسنان وجرع ثم فوشش وروى في هذا الموضع ذبح
ولا يحل الجنين بذكاة امه اشعر ولا ولا يحل ان تم خلقه فضل
ويجزم اكل ذى نابا ومغلب من سبع او طير ولو وضعها او شربا والمز الاهلية والبقاء

والذي لا يملك الحيف ولا يخلق بخلقنا
وعند هالكا

سئل عن رجل قال ما بيني وبينك
فقد قيل له انك لا تأبى بوسعك صاحب
الابواب المحذرة لابن ارماء
او ق

روايات
ووصل الحقيق وغربا لنوع والارنب
أهق
نست من السباع
ع الولولي

ولما عقق
لأنها ليست من الدابة
ففيه رطبان) ففقدنا وحى العولوبى
لا تقدر على التخلص منها أو لك شيئا
القاه فى الماء ثم أكله فأتت منه ذلك
معلوم فلا بأس بأكملها فى الماء فأتت
بأفة وكذلك بأفة وفى الفاضل الضرك
لأنها ماتت بآفة وفى الفاضل الضرك
إذا وجد التهلكة فى الماء وبطنه

من فوق لم يترك لاندعاف وانظرو
من فوق اكل لاندعاف ايس بطاف اهو

مجانزة في نادرة يا مومناؤا فو مونا
بعك ووال الحنا في رحم الله نادر يا مومنا
بعك لمولدي صلى الله عليه وسلم يا مومنا
المشربين كلها يا مومنا يا مومنا

والقيل والضب واليربوع وابن عرس والزنبور والسلمفاة والحشرات وكبره
الغراب الابقع والغداف والرمم والنعاب الخيل تحرم في الاصح وعند هالابكوه
الخيل وحمل العقق وغراب الزرع والارب ولا تؤكل من حيلن الماء الا لتستك
بأ نواعه كالبرث والمراهم ولا تؤكل الطاق منه وان مات فخر وورد فيه رؤيا
وجمل هو والجراد بلا ذكاة ولو ذبح شاة لم تقم جثاتها فحكتا وخرج منها دم ط
ولا فلا وان علمت جث هطقا (كتابا لاصحة) هي ولجة وعن ل

لو يوسف سنة وقيل هو قولها وانما يجزئ على حرم مسلم مقيم موسعن نفسه لاعتزله
وقيل تجب عنه ايضا وقيل يعني عنه ابوه او وجبه من ماله فطم منها ما امكن
وليست بد لبا لبا قما يتفخ به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بالاشتر
مع ستة فبقرة وقبيرة وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص بضد احد
عن سبع فلواراد احد م بضميه اللحم وكان كافرا او نبيه اقل من سبع لا يجوز
عن واحد منهم ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو اشترى ويقيم لها وزنا لاجزا
الا اذا خطب من كان ربه او جلد له ولو اشترى بدنة للخنخة ثم اشترك فيها ستة
جازا سخطنا والاشترى قبل الشراء اجزا ولو قتها بعد فجر الفجر ولا تدفع في المصر
قبل صلاة العيد وآخرها قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره للفقير وضده
والولادة والموت واؤها افضلها وكره الذبح لبلال فان قات وقتها قبل ذبحها
لزم المصدق بعين المندورة حية وكذا ما شرها فقير للضحية والغني يصدق
بقمتها شرها او لا وانما يجزئ فيها المذبح من الضأن والثني فصاعدا من الجميع ويجوز للمأ
والخصي والثولاء والجرباء السمنية لا العياء والعوزاء والحيث التي لا تنقي والعجاء
التي لا تنقي الى المنسك ومقطوعة اليد الرجل وذاهبة أكثر العين او الادن
والذنب او الالية وفوذها با لتصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه
وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يضر
تعيبها من اضطر لها عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثته اذ يجزئكم
وعنه مع وكذا لو ذبح بدنة عن اخية وسبعة وقران ويأكل من لم اخيهه ويطم
من شاء من غني وفقير ونذبان لا ينقص الصدقة عن الثلث وترك لذى

فلا يجوز من انما جاز عن السبعة في زوجه
لا يجوز عن ثمان اخذ

منزى العجيبه
فاما النبي فالوجه يتحقق بالمتد
المفرد وعلى الصغير الشراء بينهما
منزها ولا لان وجهي على المفرد
ولا اهل
ولا اهل
ان لا يجوز الا عند
بالقياس في
اول

والمغالبه بكتاب الكراهية
 فند غير مكروه لان بيان الكراهية وان كان
 امر لوجوب الاحتراز عنه ولقبحه
 القدوى والمظهر للاباحة وهو حسنة
 القدرى المتع والاباحه والاطلاق
 لان المظهر لما باحه
 وفيه بيان ما باحه
 اوراق هي في اللغة ضد الارادة
 الكراهية هي في اللغة ضد الارادة
 وان ضي
 بعد ما القاطع
 ضا قاطعاً بقطع عليه
 اوراق
 اكثر من قدر الحاجة لان النية على القوة
 واستلامه من ان يرد على القوة
 ان يكون من قوته
 فوما بعد قوته
 فيه فائدة
 اوراق

عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والاياً مرغبه ويحضرها ويكره
 ان يذبحها كتاب ويتصدق بجلدها او يعمله الله كجراب وخف او فراش شربة ما ينفع
 به مع بقائه كغربال ويحويه لا ما يسهل لك كل وشبهة فان بدل اللحم والجلبد به يتصدق
 به ولو ذبح اضحية غيره بغير ارمحاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صراماً
 ويتحلى ان وان شاحاض من كل جناحه قيمة لحمه ويتصدق بها وصحة التخصية

بشاة الغنص ولشاة الوديدة وضمنها (كتاب الكراهية)

المكروه الى الحرم اقرب عند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع .
 فضل في الاكل منه (فرض) وهو ما يندفع به الهلاك (ومندوب) وهو ما
 زاد ليتك من الصلاة قائماً ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو ما
 الى الشبع زادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه الا لقصد التقوى على صو
 الغدا ولئلا يستحي الخسيف ولا يجوز الزيادة بتقليل الاكل حتى ينعف عن اداء
 العيادة ومن امتنع من اكل البسة حال المحصة او صام ولم يأكل حتى مات لم يخلف
 من امتنع من المداوى حتى مات ولا بأس بالشفك باواع الفواكه وتركه افضل .
 واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة وسبح الاصابع
 او التسكين بالخبز على المائدة ووضع المعلقة عليه مكروه وسنة الاكل البسلة في
 اوله والمدة في آخره وغسل اليدين قبله وبعد وبداً بالمشاققة وبالشيوع
 بعد ولا يجلي شرب لبن الاثان ولا يبول اربلا استعمال اثناء ذهاب وقضه لرجل
 وامرأة وحل استعمال اثناء عقيق وبلو وزجاج ورضا ص (فضل في الكتب)
 افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية
 لنفسه وعماله وقضاه ديونه (ومستحب) وهو الزيادة عليه ليس به فغير
 او يصل به قريبا (ومباح) وهو الزيادة للتحلل (وحرام) وهو الجمع للتفاخر والبطر
 وان كان من جل وينفق على نفسه وعماله بلا اسراف ولا تقصير ومن قد على الكتب
 لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات ثم وان عجز عنه يفرض على من
 علمه ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان
 لا يتخطى رقاب الناس ولا يبرئ يدي مصل لا يكره ولا يجوز قبول هدية امرأ

ان يذبحها كتاب ويتصدق بجلدها او يعمله الله كجراب وخف او فراش شربة ما ينفع به مع بقائه كغربال ويحويه لا ما يسهل لك كل وشبهة فان بدل اللحم والجلبد به يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره بغير ارمحاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخر صراماً ويتحلى ان وان شاحاض من كل جناحه قيمة لحمه ويتصدق بها وصحة التخصية

السبلة في اوله فان نسي السبلة في اوله
 فيقل اذا ذكره بسبلة على اوله وانزله
 جميع ذلك
 اوراق

فله وبعث قال عليه الصلاة والسلام
 الوضوء على الطعام ينفي الفروجين ينفي
 الله والمراد هنا غسل اليدين
 ولا يجلي شرب لبن الاثان ولا يبول اربلا
 عليه الصلاة والسلام انما يجزئ في طه
 اوراق

في الكتب طلبه فريضة لقوله عليه
 الصلاة والسلام انما يجزئ في طه
 مسلم ومسلمة وقيل عليه الصلاة
 والسلام وطه لا يجزئ في طه
 المكثرة فرض لانه لا يجزئ في طه
 اقامة الفرض الا به فكان فرضاً
 اوراق

ثم الفارق لان النبي عليه الصلاة
 والسلام حث عليها فقال اتاكم من
 الصدوق مع اكوار البرية اوراق

وقضاه ديونه لما بينا لا نرى ان يتصل
 الى اقامته الفريضة فان تركه
 اوراق

وكبره في المصالح (الظهور شعاع) من ذلك خلافه لان
 الاسلام فيها فلا يكون في سواد الكفر في سواد
 التغايب في سواد اهلها اهل الذمة فلذا قال سواد
 غايب في سواد اهلها

ولا تاس بقبول هدية العبد (وفي
 القياس لا يجوز لانه يبرع وهو ليس
 بقبول ومن يجوبى فيه) وعادة الكثرة
 وقيل قال ان يلبي هذا سبوا لان الجمل
 من الديارات وانما يقبل فله في العباد
 خاصة للضرورة فان العباد اراد
 بالجل الجمل الضمني وبالمرجة الحرة
 الضمنية لانه اراد ما حصل مسألة
 الهداية لان الهداية لا تبتغي على
 في الهداية لان الهداية لا تبتغي على
 به هؤلاء

والاذن) لانه لا يمكن استقصا بالشهوة
 على الاذن عند الضمنية في الارض والماية
 في السوء في قولهم يقبل يؤذي الملبس اهق
 (كان احوط)

الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من جمل ولا يكره اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نار
 او كنيسة او بيعة او بيع فيه الخمر وعند ما يكره ويكره في المصالحا وكذا في سوا
 غالبه اهل الاسلام ومن جمل الذي خراب جمل ماله وعند ما يكره ولا يأس بقبول هدية العبد
 التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وكره قبول كسوة ثوبا وهدائه احدا التقدين وقيل
 في المعاملة قول الفرد ولو اني اوعدا او فاسقا او كافرا كقوله شربت الخمر من مسلم او
 كاذبي ففعل ومن مجوبى فخره وقول العبد والامة والصبي الهداية والاذن وشرط العبد
 في الديارات كالحزن عن نجاسة الماء فيسحق اذا خبر بها مسلم عدل ولو اني عبد ا
 ويخبرني في الفاسق والمستوثم يعمل بعاليتي به ولو اراق فيتم عند غلبة صدق وتوضأ
 ويتم عند غلبة كذبه كان احوط . فضل في اللبس الكسوة منها (فرض)

وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونه من القطن والكنازين
 النفيس والخسيس (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار رغبة الله (ومباح
 وهو المتوكل لجلد للترين (ومكروه) وهو اللبس للكبر واليسخى الابيض والاسود ويكره
 الاخر والمعصر والسنة انشاء طرف الامة بين كنفه قد رتب وقيل في وسط
 الظهر وقيل في موضع الجلوس واذا اراد تجديد ثوبها نقضها كما لفها ويجل للنساء لير
 للحر ولا يجمل للرجال الا قدر ربيع اصابع كلعلم ولا يأس بتوسده واكثر ثوبه خلطها
 ولا يأس بلبس عساده ابريسم وجمعه غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس
 خالصه فيها خلطها ويجوز للنساء الخلق بالذهب الفضة للرجال الا الخنازير
 والمنطقة وحلقة السيف من الفضة ومسامر الذهب في ثقب القص وكناية الثوب
 بذهب او فضة وشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلطها ولا يتختم بحجر او
 صفرا وحديد وقيل بباح الحجر البشرب وترك الختم افضل لغير السلطان والفقير
 ويجوز الاكل والشرب اناه مفضل للجلوس على سرير مفضل لشرقاء موضع
 الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد روايتان ويكره الباس الصبي ذهابا وحرا
 ويكره حمل خرق المسح العرق والمخاط او الوضوء ان للتكبر وان الحاجة فلا وهو صحيح
 والرم لا يأس به فضل في النظر ونحوه ويجوز النظر
 الى العورة الاعدا للضرورة كالطبيب كاحق والحائن والحافضة والقابلة

ومع العبد لا يسقط احتمال الكذب فلا
 معنى للاحتياط الا اذا كان في كذب
 الخمر فيمنه الظن فهو كاذب بالاراء ولو
 كان اكبر رايه ان كاذب فهو كاذب بالاراء ولو
 ولا يتم لخرج جانب الكذب بالخير
 كذا في الهداية اهق

ويدفع ضرر الحر والبرد) قال الغالظ
 زينت عند كل مسجد اي ما يستر عورتهم
 عند الصلاة ولا يلبسوا لانه لا يقدر لاداء الصلاة
 بستر العورة اهق

واظهار رغبة الله قال عليه الصلاة والسلام
 ان الله يحب ان يذكر الله في الصلاة والسلام
 اهق والاسود لانه شعار بني العبد
 دخل النبي عليه السلام في الصلاة والسلام
 وعاد ارس عامه سيدنا عيسى عليه السلام
 اياها فكان لبس القزوق (الاصيلة)
 اهق الا عند الفزوق معناه يستر
 ويحفظ في وجهه من ان ينظر اليها
 ذلك قل للبر منين يغضوا من ابصاره
 من الاكساف في وجهه من ان ينظر اليها
 تفلا عن الاسلام يلبسون من نظر الى
 الصلاة والسلام يلبسون من نظر الى
 سوة اخيه في الصلاة والضرورة من نظر الى
 فالضرورة لا ينجح المظورات اهق

حد له شراؤها لانه اخبره بجبر صبيح
 في روايته عن ابن عباس ان الناس كانوا
 يبيعون بياضها من غير ان يبيعوا
 اوقافها ومن بعد الاشارة الى ان
 اذ هو المورث في الكراهة
 امر ببيع ما يفضل عن الحاجة
 اسفله فذلك وبها على المشتري
 اوقاف

ولا فباجله من بلدها لانها
 حقه فلم يعلق به حتى العامة
 وعند ابن يوسف كبره لا يطلق الذم
 اوقاف
 ان كان يجب من القس
 العامة بخلاف عكسه
 من يتخذ خيرا اي من الذي يعمل الخيرات
 المحبة لا تقدر بعينه بخلاف بيع
 السلاح من حال الفتنة لان المحبة
 تقوم بعينه اوقاف

رأى جارية رجل مع آخر يبيعها فأتاه وكلني صاحبها واشترى بها منه او غيرها أو بعد
 بها على وقع في قلبه صدق له شراؤها منه ووطنها ويحوز بيع بنتا مكره ويكره بيع
 أرضها ولجارتها علما وقولها رواية عن الامام ويكره الاختار في اوقات الادميين
 واليهاتم ببلد يضربا هله وعند ابن يوسف كل ما يضر لئلا يكره بالعامة ولو ذها
 او فتهنا او ثوبا او اذ رفع الحاكم حال التكرار به بيع ما يفضل عن حاجته فاذا شفع باع طم
 ولا لئلا يكره في غلة ضيعته ولا في ما جل به من بلد آخر وعند ابن يوسف كرهه وكذا عند محمد
 ان كان يجل به الى المصراة وهو المزارع ويحوز بيع العصب من يتخذ خرا ولو باع
 مسلم خرا وفي دينه من شئها كره لربا لئلا يكره اخذه وان كان المديون ذميا لكرهه ويكره
 التسعين الا اذا اعتد اربابا للعاق في القيمة تقديرا فاحشا فلا بأس فيه بمشورة اهل المغيرة
 ويحوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لاجنه وعده واهه ومثقله ان هو في حجرهم وقوته
 امه فقط (فصل في المشرقات) يجوز المسابقة بالسها

ولليل والمهر والبطا لولا بل ولا قدم فان شرط فيها جعل من احدا بما بينه وبين ثلث
 لاسبقها جازان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل لقولها ان سبقها اخذ
 منها وان سبقه لا يعطيهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من الآخر وعلى هذا الخلاف اثنان
 في مسألة ولدا الرجوع الشيخ وجلا على ذلك جلا وعلى العرس سنة ومنز على طبعه وان
 لم يبيع ثم ولا يرفع بينهما شيئا ولا يعلل الا اذا كان صاحبها وان علم المدعوان فيها الهول لا يبيع
 وان لم يعلم حتى حتر فان قدر على المنع فعل ولا فان كان مقشدي به او كان الهو
 على المائدة فلا يقصد والا فلا بأس بالتقود وقيل الامام ابتليت به مرة فصب وهو
 محمول على ما قبل ان يصير مقشدي به ودل قولها بتليت على عرسه كل الملاهي لان الابتلاء
 انما يكون بالحرم والكلام منه ما يوجب كالتسبيح ونحوه وقد بان به اذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه الاعتبار ولا يكره فحسن ويكره فعله للتاجر عند
 فتح متاعه والرجوع بقرأة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس وعز النبي صلى الله عليه
 وسلم انه كره رفع الصلوة عند قراءة القرآن ولجنازة والتخف والتذكير فما ظنك به عند
 الفضا الذي يسمونه وجدا وكرهه عند الامام القرأة عند القبر وجوزها محمد بن ابي
 ومنه ما لا اجر فيه ولا وزن بخوف واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأنم به كالكتبة

يجوز المسابقة لانهما من اسباب الجهاد
 ويحتاج اليها في اقامة هذه القرينة
 وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تخشع للملأكة شيئا من الملاهي سوي
 كذا في اختيار اوقاف

اخذ من الآخر لان بالخرج عن ان
 يكون فادافضون لما ذكرنا ولا يكون في
 الحال مثله لا يجوز لانه لا فائدة في
 ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون
 وقارا وان يبيع اثم لا يذم عليه المسلمون
 وان يبيع اثم لا يذم عليه المسلمون
 اوقاف

اوقاف
 وجعل على ذلك جعلان لانهما في
 الا فراس يعني بيع القدر الجاهل
 للفقير على يد الفقير في طلب العلم لان
 الدين يرفع بالعلم
 فلا ينفذ لان استماع الفقير من
 ولا مانع من الجرام او من الدين
 بالنسبة فلا ينفذ الفقير في بيت
 الدين وفي باب المحبة على المسكين
 اوقاف

وان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه

وان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه

وان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه
ان حفرها وراها اجماعنا على الاول فانه

فان حفر احد فيه ضمن النفس كما ويكس وان حفرها وراها فلا حرم له الحريم من
ما سكر حريم الاول والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ما وضح
وعندها هي كالبئر والظهر ما وضح في كل ارض اجماعا ولا حريم لغيرها ارض الغير لا يجزى
وعندها له مساة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند
محمد وهو لا يفرق المساة بين النهر والارض وليست في يد احد وهي صاحب لا رضى عند
ار حنفية وهو الصحيح فلا يفرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يبر وقيل له
المورور والقا الطين ما لم يفسد وعند المساة لرب النهر فله ذلك فلا الفقيه
ابو جعفر اخذ بقول الامام في الفرس وبقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة وارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب غرس غيره من الفرس فيه . فصل في القس
هو النصيب من الماء والشفة شربى آدم والبهائم الانهار والعظام كالقرا وتوجله
غير ملوكة ولكل واحد فيها حق الشفة والوضوء وضرب الرحى وكرى نهرا الى ارضه ان
لم يضرب العامة وفي الانهار والملوكة والوضوء والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم
يحفها لغيره بكثرة الموائمة والايان على جميع الماء لا يسقى ارضه او شجرة الا باذنها
وله الاخذ للوضوء وضل الثياب له سقى شجره وحفر في ارضه بالمراد في الاصح وما اخذ
من الماء بحيا وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برضى صاحبه ولا يبعه ولو كان البئر والعين
او النهر في ملك احد فله منع من ربا الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزم ان يخرج اليه
الماء او يكره من الدخول فان لم يفعل ومنعه وخيف العطش قوتل بالسلاح وفي اخر
يقا تل بغير سلاح كما في الطعام حال المحصة فصل وكرى الانهار والعظام
من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكرى ما ملك على ارباب لا على اهل
ويجوز ان يكون منته عليهم من اعلاه واذا جازوا رضى رجل سقطت عنه وليس له
سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعندها هي عليهم جميعا من اوله الآخر
بمحصن الشرب تصح دعوى الشرب بالارض ومن كان له نهري يحجر في ارض غيره فاما
رب الارض منع الاجراء فليس ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعى
انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا
في نهرا وعلى سطح والميزاب والممشى في الارض والغير وان اخصم جهة في شرب بينهم

من الفرس فيه (ماروان رضى عن
في ارضه فانه جاء اخر واراد ان يفسد
الرباب اثنتي عشرة سنة فاشكا الاول
الى رسول الله عليه وسلم فحدث
فامر ان يؤخذ من تحت شجرة
فدفع بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فدفع بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فدفع بها خمسة اذرع واطلق الآخر
فدفع بها خمسة اذرع واطلق الآخر

المغرب هو كسرى وبنو الفقه ما
قاله الحنف والمغرب والفقهاء ما
نزل به يثرب

غير ملوكة لان ابن ابيس لا يحد فيها يد على
المقصود لان فخر الماوية منع فخر بني فخر
يكون محررا والمالك بالاحراز اهق
من بيت المال لان ذلك لمصلحة العامة
ومال بيت المال معد لها فكان مؤذنا
الكرى منه اهق

فعلى العامة فيفسد هذا ما لم عليه لان
في تركه موقدا خطيا على الناس اهق

على ارباب لان منقذهم على المنصوص
فانكون مؤذنه عليهم لان الغزو الفقه
اهق
وغيره من ابي الماوية وقيل ان كان
خامسا لا يجزى ما يستحقه الشفعة من الناس
والعام ان ما يستحقه عام وقيل الفاضل
وما لا يجزى فيه الشفعة وما لا يجزى فيه
ففي عامه وقيل العام الذي عليه
اهق

على قدر اراضيهم
 من الشرب سقى الاراضي
 لان القصور
 من ذلك تختلف بقية الاراضي
 وكثيرا ما واذا انشأ كل منهم قنطرة
 عند راسه وبقدار حاجته اوق
 بلا رضاءه لان فيه اضرارا للزراعة
 الا ان يترضا على ذلك ويسكن الكا
 من الشرب سقى الاراضي
 مصدر سكون المملعة وسكون الكا
 السنين ما سكر فيه الماء اوق
 بكسر الكاف وبجوزيف
 المد والقصور وهو جوف كوة القصر وهو
 القنطرة بل يترك على ما له القنطرة
 اوق

قسم على قدر اراضيهم ومنع الاعلى من سكر النهر بل رضاءه وان لم يشرب ارضه بدو
 وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحا او يله او يجسر بلا اذن
 البقية الاراضي في ملكه ولا تصرف للنهر ولا بامارة ولا ان يوسع فخر النهر ولا ان يقيم
 بالامام او مناصفة بعدكون القنطرة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم تصرف بالباقيين
 ولا ان ينقص بعد كواه ولا ان يسو شربه الارض له اخرى ليس له لعمنه شرب فان
 رضى البقية بنى من ذلك جاز ولم ينقصه بعد الاجازة ولورثته ثم بعد ذلك
 يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يحبل
 مهورا ولا بدخله واصلح ولا يضمن من ملأ ارضه فزرت ارض جاره ولا من سقى
 من شرب غيره (كتاب الاشربة) يحرم المزروع والنبث من

وان اشرب بالباقيين لان الماء وهذا
 فيها خاص فذوقه في القنطرة والشرية
 فيه خاصة فليس له ان يزيد على حقه
 اوق

جاز لهم تنقيته لان كل واحد من
 الشركاء مجبر لها به نصيبه و
 من الشرب والمعين ان يبيع من ثمنه
 اوق

ويوصى بالانتفاع به لان حالة الحي
 لا تمنع الوصية لانها من اوسع العتق
 حتى جازت للعدو والعدو اوق
 فنزلت ارضه لان شرطه وجعل الضمان
 فلا يضمن من لا يضمن ما عطي فيها
 في المنسب المتعدى الا ترى ان من
 يترافق ارضه لا يضمن ما عطي فيها
 وان حفر في الطريق يضمن اوق

ماء العنبا اذا غلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لها والطلاء وهو ما حفر
 منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبع اذ في طحانة سمي
 باذقا اذا غلى واشتد والسكر وهو النبي من ماء ارضها اذا غلى واشتد ونقيع الزبيب
 اذا غلى واشتد واشترط قذف الزبد فيه على ما في النحر والكل حرام وحرمتها دوا
 المزروعات من غليظة وبخاسة هذه مختلف في غليظتها وخبثتها ويكره استعمال
 المزروعات هذه ويجد بشرب خطرة من المزروعات ليس كخلاف هذه ويجوز بيع هذه
 ويضمن من تلفها خلافا لها وفي المزروعات جواز البيع وعدمه لضان اجاعا ولو طحنا
 المزروعات بعد لا اشتد لا تخل وان ذهب الثلثان لكن قبل لا يجد ما لم يسكر ويحل
 بنيد التمر والذبيب اذا طبع اذ في طحانة وان اشتد ما لم يسكر وكذا نبد السلق والبن
 والمنظرة والسعير والذرة والخلططين طخت ولا وكذا الثلث وهو عصير العنب
 اذا طبع حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الحاد بالسكر منها روايتان والصحيح وجوه
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع الحرمة والكل حرام عند محمد وبني قتيبة والشافعية
 هو عند قسمة الثقوى ما عند قسمة التله في اجماعا وخل المزروعات ولو خلت
 بعلاج ولا بأس بالانتباذ بالدياء والختم والمزف والنقير ويكره شرب دركه
 المزروعات المشاطية ولا يجد شارب يسكر ولا يجوز الانتفاع بالمزروعات الا بالدا
 بهارج ولا بدرباية ولا تسقى ادميا ولو صبها للتداوى ولا تسقى الدواب قبل

من شرب غيره في الامام ما لم يترك
 رجل الف شرب انسان بان سقى
 ارضه بشرب يضره في نفسه حتى
 الشرب على ما ذكر الامام السرخسي
 انه يشرب على ما كان يتبعه من الجاهل
 ولا يضمن عليه الفتي كما في الخلافة
 اوق

هو الصيد (الصيد) فالصيد الإمبر
ويطلق على القبول فقال على كل حيوان
منه من يبيع عن الأذى في جملته
وبيعا عنه ما هو لا أو غيره فيكون
بعد التوراة غير من يبيع
الصيد من يبيع عن الأذى في جملته
ولا يبيع عن الأذى في جملته
ولا يبيع عن الأذى في جملته

أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته

لا تحمل الخمر إليها فان قدت إلى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء
الدرك في الخمر لكن يحمل الخمر إليه دون عكسه (كتاب الصيد) هو الاصطيد
وهو جاز في الجوارح العذرة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل لجلده
وسمعه ولا يذوقه من الجرح ويكون المرسل والرمي مسلما أو كذا بياوان لا يترك التسمية
عند الاشارة إلى الرمي ويكون الصيد ممنعا وان لا يقعد عن طلبه بعد التوراة غير
وان لا يشارك العلم غير المعلم أو مرسل من لا يحمل رساله وان لا تطول وقته بعد الاشارة
لغيره مكنا للصيد ويجوز بكل جراح علم من ذى بابا ومخلب فيثبت التعلم بما يرى
أو بالرجوع إلى أهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الأما يثبت في ذى الناب يترك
الأكل ثلاثا في الخمر بالاجابة اذا عني بعد الاشارة فلو أكل منه البازي كل لا
ان كل منه الكلب والفهد فان كل أولئك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما شاء وبعد
حتى يتعلم وكذا ما شاء قبله وبقي في ملكه خلافا لها فان شربا لكل من دمه أو شرب
فقطعه منه بضعة فرماها واتبعه أكل وان أكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو أكل
ما أطعمه صاحبه من الصيد أو أكل هو بنفسه منه بعد حراجه بخلاف ما لو
أكل البضعة قبل اخذ الصيد وان خفه ولم يجره لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير
معلم أو كلب مجوسي أو كلب في مرسله التسمية عدما وان ارسل مسلم كلبه فحرمه
فانزجر حمل وبالعكس حرم وان لم يرسله احد فحرمه مسلم وغيره فالعبارة للزجر وان
ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبارة لما لا ارسله وان ارسله على صيد واخذ غير
حل ما دام على سنان رساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت
وان ارسله الفهد فحكم حتى استمكن ثم اخذ كل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسل
على صيد فقتله ثم اخذ آخر فقتله أكل كما لو رمى صيدا فأجنا اثنين فاذا رمى سهم
وسمى أكل ما أصاب ان جرحه وان تركها عدما حرم وان وقع السهم به فحامل وعنا
ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحمل
ان قد عثر عليه ثم وجده ولم يكن في جرحه الكلب الحكم في جرحه السهم وان دماه فوقع
في ماء أو على سطح أو جبل أو شجر أو ما شاء وأجرة ثم ترى فمات حرمه وكذا لو وقع على
منصوب أو قصبه فأنه أو حرق فاجرة فخرج بها وان وقع على الأرض يتأكل وكذا

أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته
أو يبيع عن الأذى في جملته

الاغذاء كما في مدغ النار ولا يؤكل
الثالث لا بأس بعد ما حاكم به من معلم
وعلى رواية المسن يؤكل لا بأس بالثالثة
عليها بادعاه فصار مبيدا ما رقت مبيدة
فيقول اهق

اذا عني بعد الاشارة
ابن عباس لا بأس بالثالثة
ويبدون الكلب يجله فيضرب فيترك
الأكل اهق
لان اكل منه الكلب
اذا ارسلت كلابك الكلب لتفعله عليك اسم
الله هل على الكلب فلا تأكل اهق

وكذا لو أكل ما أطعمه له وجهه الأول
ان ذلك غاية في التعظيم ووجهه الثاني
ان لم يبق صيدا بعد الاجاز اهق
وبالعكس حرمه اي لو ارسله مجوسي
ان سمى الكلب لان التعبد حرام الاشارة
اهق
فانزجر حمل وبالعكس حرم وان لم يرسله احد فحرمه مسلم وغيره فالعبارة للزجر وان
ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبارة لما لا ارسله وان ارسله على صيد واخذ غير
حل ما دام على سنان رساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت
وان ارسله الفهد فحكم حتى استمكن ثم اخذ كل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسل
على صيد فقتله ثم اخذ آخر فقتله أكل كما لو رمى صيدا فأجنا اثنين فاذا رمى سهم
وسمى أكل ما أصاب ان جرحه وان تركها عدما حرم وان وقع السهم به فحامل وعنا
ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحمل
ان قد عثر عليه ثم وجده ولم يكن في جرحه الكلب الحكم في جرحه السهم وان دماه فوقع
في ماء أو على سطح أو جبل أو شجر أو ما شاء وأجرة ثم ترى فمات حرمه وكذا لو وقع على
منصوب أو قصبه فأنه أو حرق فاجرة فخرج بها وان وقع على الأرض يتأكل وكذا

١٧٦
ويكون في المصاحف (أ) اظهر شعاع
الاسلام وهاهنا في سواد الكون لان
السواد هو اهل الذمة فلما قال ولا
غالب في سواد
ولا ايسر قبول
القياس

فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَهْلُ

بالحمل الملأ
الضحية لانه اراد
الصلوات لان الصلاة باعادة تبعث على
في هؤلاء
والاذن) لانه لا يمكن استحقاق الشهادة
على الاذن عند الضحية في الارض والمباينة
في السوق فلو لم يقبل اودى المبرج آهو
(كان احوط)

ومع العدل بسقط احتمال الكذب فلا
معنى للاضطرار الا انه لو كان
اخرى فخر الظن فيكون بالازالة اما
كان اكبر رايه ان الكذب يتوضاه
ولا يتم لتنجح حجاب الكذب بالخرق
كذا في الهداية
اهو

ویدفع ضرر الوالد (البر) والناس خوف
 یمنع عند كل مسجد ایلیس عریک
 عند الصلاة فلا یلا یبقد الوالد الصلاة
 یستأخرون (أهق)

ما ظهروا في الصلاة
فإنهم كانوا على
الصلوة

الجور الاذا علم ان اكثر ما له من اجل ولا يكره اجارة بيت في السواد ليخذه بيت نار
وركيسة اوبعية اوبيع فيه الخمر وعندهما يكره وبكره في المصلح اعا وكذا في سوا
غالبه اهل الاسلام ومن اجل الذي خمر يا جرحا له وعندهما يكره ولا بأس بشبهه في العبد
التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وكره في قولك سقوا واحدا انه احل النقد في فعل
في المعاملة لقول الفرد ولوا في وعبد او فاسقا او كافرا كقوله شرب الخمر من مسلم او
كأن في فعل ومن يحوي فيهم وقول العبد والامة والصبي الهداية والاذن وشرط العبد
في الديانات الخبر عن نجاسة الماء فيتم اذا اخرجه مسلم عدل ولوا في عبد
ويحري في الفاسق والمستوثم يعمل غالباً به ولوا في فتيمة عند غلبة صدقها
ويتم عند غلبة كذبها كان احوط . فصل في اللبس الكسوة منها افوض

وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاوى لكونه من القطن والكتان
 النفيس الخسيس (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار رغبة الله (ومباح)
 وهو الثوب الخليل للزينة (ومكروه) وهو اللبس للتكره ويستحب الابيض والاسود ويكره
 الاصفر والعصفر والسنة ارتداء طرف العمامة بين كفيه قدر شبر وقيل في وسط
 الظهر وقيل في موضع الجلوس فاذا اراد تجديد ثوبها نقضها كما فعلها ومجل للنساء لستر
 المحرم ولا يجلب للرجال الاقدار راجع اصابع كالعلم ولا بأس بتوسده واكثر ثبته خلطها
 ولا بأس بلبس ثيابه ابريسم ولحمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس
 خالصه فيها خلافا لها ويجوز النساء الخيا بالذهب الفضة للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسامر الذهب في ثقب القصر وكأبة الثوب
 بذهب او فضة وسد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لها ولا يتختم بحجارة
 صفرا وحديد وقيل مباح بالبحر اليسب وترك الختم افضل لغير السلطان والفقراء
 ويجوز الاكل والشرب اثناء مفوض للجلوس على سرير مفوض لستر ثيابه موضع
 الفضة ويكره عند ابوسقفة وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي ذهابا وحدا
 ويكره حمل خرق المسح العرق والمخاط والوضوء ان للتكبر وان الحاجة فلا وهو الصحيح
 والرم لا بأس به **فصل في النظرو نحوه** ويجوز النظر
 الى العورة الاعدا للضرورة كالطبيب المحاذق والحائض والحافضة والقائلة

ولا يلزم الا اجنية والا صلابة
فما قال ولا يلزم من زينة اليد قال
هامة الصلاة لكل والنام ولا منه
الوجه وبالد
الوجه وبالد

والحاكم عندك بما فيه من الضرورة
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

والسلطان العادل لا لا لصاية كالزنا
يقبلون اطراف رسول الله وعن سفیان
الهادي سنة فقام عبدالله بن ميار
ابن عبيد الله بن عبد الله بن ميار
وليس بجارية ليس بغيره ولا يملك
للك العادل الا فضل لا يسجد لانه كثر
ولو سجد عند السلطان على وجهه و

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

والحاكم ولا يجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سكر العورة وقد
بنت في الصلاة وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل من الرجل امت الشؤ
وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي قبله وطؤها وينظر من محاربه وامته غير الا اؤ
والزنا سر والهدن والشا والعهد ولا بأس بنسه بشر من الشهوة في النظر والسر ولا ينظر
الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنية الا الى الوجه والكفين اذن
المشهور الا فلا يجوز لغير الشاهد عند اداء الحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك
وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يحوز لا يستثنى وهو شيخ يأمن على نفسه
وطيها ويجوز النظر والمسح خوف الشهوة عند ارادة الشراء او الكحل والعبد
سيدته كالا اجني والمحبوب والمفحى كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل ويعاقفه في
ازان بلا قبض وعند يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان
العادل ولا يجوز لعن امته بلا دنها الا عن زوجته الا بالاذن ولا تعرض لالة اذ بلغت
في ازا واحد (فضل في الاستبراء) من ملكامة بشرية او غيره

بحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى تستبراء بحصة فمن حيط وبشره فضرها
وفي منفعة للميض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد بربعة اشهر وعشر وفرداية في
نصفها وفي الحامل يوضع ولو كانت بكرًا ومشتراة من امرأة او مال الطفل ومن حرم
عليه وطؤها ويستبراء استبراء المباح ولا يجنب عليه ولا يكتفى بحصة ملكها فيها ولا لا
قبل القبض وقبل الاجازة وفي بيع الفضول كذا الولادة وتكفي حصة وجلبها القبض وهو
مجوسية فاسدت ويجوز عند تملك نصيب ثريكة لا عند عود الابقه ورد الفضول والمستأجرة
وفك المهرهوتة ولا تتركه الحيلة لاسقاطه عند يوسف رحمه الله خلافا للحدواخذ
بالاولان علم عدم الوطء من المالك الاول والثاني ان الحمل والحيلة ان لم تكن مخدرة
ان يتزوجها ثم بشرتها وان كان مخدرة فان يتزوجها المباح قبل البيع او المشتراة
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك اغنيان لا يجنبها انكسما
فله وطئ احداها فقد اودعها فان وطئها او فعل بها شيئا من الدوالي حرم عليه
وطئ كل منها ودواعيه حتى يحرم احداها (فضل في البيع) ويكره بيع العذرة في
خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز بيع السرقين والانتفاع بالبيع ومن

بيع الشرفين ومعاذ الله لا ينفع
ببلا لا يفي في الارض لاسيما ان كان
فكان مالا
أهـ

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

أهـ
المرقبة في الشهادة ولا يلزم عليها الجحود
النظر في العورة لا قلما الشهادة على الزنا
أهـ

حل له شروها) لانه العبري مجرب صحيح
ولمّا نزل له فيه (أهق) قول عليه السلام
ويكون مجربا من رابعها حراما ويحرم
رواية الحسن ان الناس يبيعون بها
سائر الاعمال من غير انكار
(أهق) ومن عهد الاحكام في الباب
ادعو هو الموثق في الكرامة
أهق

رأى جارية رجل مع آخر بيعها فأتاه وكلني صاحبها واشترتها منه او وهبها او بعت
بها على ووقع في قلبه صدق حل له شراؤها منه ووطؤها ويجوز بيع بنتا مكه ويكره بيع
ارضها ولبانها خلاصتها وقولها رواية عن الامام ويكره الاختكار في اوقات الادمين
واليها ثم يسله يضربا هله وعندنا يوسف كل ما يضرك حكاكه بالعامه ولو ذهابا
او فقتله او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال المنكر له بيع ما يفضل عن حاجته فاذا ضاع باع طه
ولا يحكم في ثلثه ضيعته ولا في ما جليه من بلد كثر وعندنا يوسف كره وكذا عند محمد
ان كان يجلب منه الى الصراة وهو الخمار ويجوز بيع العصير من يتخذ خمر ولو باع
مسلم خمر او في دينه من شربها كرهه رب الدين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره
التسعر اذا فقه ارباب الطاع في القيمة تحديها فاحشا خلاصتها فيه بمشورة اهل الخبرة
ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لانيه وعه وامه ومثقله ان هو في جرم وتور
امه فقط (فصل في المتفرقات) يجوز المسابقة بالسها

ولا فيها جليه من بلد اخر
حقه فلم يتحقق به حتى العامة
وعندنا يوسف كرهه لا طلاق في
أهق
ان كان يجلب منه الى الصراة
العامه به بخلاف عكسه
أهق
من يتخذ خمر (أهق) اي من الذي يعمل الخمر لان
العصير لا تقوم بعينه بخلاف بيع
السلاح من اهل الفتنه لان العصبية
تقوم بعينه
أهق

ولليل والمهر والبخل والابل والاقدام فان شرط فيها جعل من احلها لبنين او من ثاثة
لاسبقها جازون من كلا البنين يحرم الا ان يكون بينهما محل كقولها ان سبقها اخذ
منها وان سبقها لا يطيها وفيما بينها ايهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا الاختلاف ثمان
في مسألة واولد الرجوع الشيخ وجعل على ذلك جلا ووليته العرس سنة ومنه على طه وان
لم يبيعا ثم ولا يبيع متاشيا ولا يحل عليهما انهما اذا كان صاحبها وان علم المدعوان فيها العلاميين
وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقلدي به او كان الهوى
على المائدة فلا يبعد والا فلا بأس بالعود وحل الامام ابتليت به مرة فبشر وهو
محول على ما قبل ان يصبر مقلدي به ودل قولها ابتليت على حرمة كل الملاءه لان الابتلاء
انما يكون بالحرم والكلام منه ما يؤثر به كالشبع ونحوه وقد بان ثم به اذا جعله في مجلس
الفسق وهو فعله وان قصد به فيه الاعتبار ولا انكار فحسن ويكره فعله للتاجر عند
فتح متاعه والتزجج بقرائة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس وعن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كره رفع المشع عند قراءة القرآن ولجنازة والنفس والتذكير فاذا ذكر به عند
الغناء الذي يسمونه وجدوا كرهه عند الامام لقراءة عند القبر وجوزها محمد بن اخذ
ومنه ما لا جبر فيه ولا وزر بخوف واحد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأتى به كالنكاح

يجوز المسابقة
ويحتاج اليها في قامة هذه الفريضة
وقل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
لا تخش الامانة شيئا من الملاءه وسلم
كذا في الاختيار
أهق

أخذ من الاخر لان بالحل خرج عن ان
يكون قمارا فيجوز لنا ولا يكون في
الحال مثلها لا يجوز لانه لا فائدة في
ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون
قمارا
وان يجب ان لا يقد عليه المدعي
بج الدعوى فقد عصى الله ورسوله
أهق

وجعل على ذلك جلا
الافراس يبيع الى الجهاد
للحق على يد المولى
الدين يبيع الى الجهاد
فلا يبعد عن الامام
والاستماع الى الجهاد
بالاستماع الى الجهاد
الدين يبيع الى الجهاد
أهق

والكذب حرام لا في الملبس (القول)
جله السلام حرام في الكذب
الصعب بين الاثنين وفي القمار
الرجل اهله ودفع الظالم عن الظلم
باب الفهم

استغفر للفقير (القول)
الناس على الخبيث الذي هو غيلة وفادح
انه عليه السلام عن علي

بنحوه في سود كان شعرها وسفر
فبها لقول عليه السلام لعن الله
والواصلة والمستوصلة والواشمة
بشعر الغيرة المستوصلة التي تغلشها
تغسل شعرها بشعر غيرها

والغيبة والنية والشبهة والكذب حرام الا في الحرب للخدمة وفي الصلح بين اثنين
وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض في الاحاجة ولا غيبة
لظالم ولا اثم في السعي ولا غيبة الا لمعلوم فاغتيا باهل قرية ليس بغيبة ويحرم
اللعاب بالزنا والشرطيخ والاربعة عشر وكل هو ويكره استخدام الخمر لثا ومثل الشر
بشعر آدمي وقول في الدعا اسلك بمقعد العزم من عرشك خلافا لابي يوسف قوله
اسلك بحق نبياك ورسلك واستماع الملاهي حرام ويكره تعشير المحقق ونقطة
الالبسم فانه حسن ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذي في المسجد لحرام ولا بعباد
ويجوز احصاء البهائم وانزاع الجير على الخيل والحقة للرجل والنساء لا يجمع كلنجر
ونحوها ولا بأس برزقا لقاض كفاية لا بشرط ولا بأس بسفر الامة وامر الولد بالعم
والخوة بها قيل يباح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد لا تقيد به ويكره ان يقصر
بقالا درهما ليأخذ منه بئ ما يحتاج الى ان يستغفره وأسنه تقليم الاظفار ونسف
الابطوط خلق العانة والشارب وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجل والنساء اذا تزوج
بصره ويستحب انخاذ لاوعية لنقل الماء الى البئ وكونهما من طرف افضل ولا بأس
بستر جيطان البيت بالبئ للبرد ويكره للزينة وكذا ارتقاء السرة على البيت واذا دى
الفرانض ولحبان ينعم بمنظر حسن وجوار حيلة فلا بأس به والقناعة بادن الكفاية
وصرف الباقي الى ما ينفع في الاخرة اولى **باب ما جاء في المواثيق** هي ارض

خلافا لابي يوسف فله في السنة
عبارتان معتد ومعتد فلا تنكح في
كما هذه الثانية لان من اعتقد وكذا
الاول لا يباها منه فكل من اعتقد وكذا
وهو محرم والله تعالى يجمع صفاته
قد يجمع وعذابه يوسف بنور الاول
بذلك المأثور

بحق نبياك ورسلك (القول)
لا حد على الله
واستماع الملاهي حرام كالضرب
بالقصب والاذق والزمار وغيره
عليه السلام واستماع الملاهي معصية
وليحبوس عليها فسق والمكذب بها من
الكفر

لا ينفع بها عادية او ملوكة في الاسلام ليس لها مال كعين مسلم او ذو وعند محمد
ان ملكك في الاسلام لا تكون موانا وبشرة عند ابي يوسف كونه عبيد عن العالمين
من اقصاص لا يسمع فيها وعند محمد لا ينفع بها اهل العام ولو قرية منه ومن اجبا
باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلافا لها ولا يجوز لثا ما في من العام
بل يترك مرغى لاهل القرية ومطرها لخصائهم ولا ما عدل عنه ما اقرت ونحوه واخذ
عوده اليه فان لم يجمل جاز من جوارضا ثلاث سنين ولم يعرها اخذت منه ودفع
الى غيره ومن حفرة في ارض موت فله حريمها ان باذن الامام وكذا ان يغير ذنبا
وحريم العطر اربعون ذراعا من كل جانب هو الصميم وكذا حريم الناضع وعند محمد الناضع
ستون وحريم العين خمس اذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر وحريم الاقار

لا يجوز
ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
ليس لها مال (القول)
فقد بين لانها لو كانت
ملوكة لم يملكها باقيا
فبها لعن الله المستوصلة والمستوصلة
فان عرف القطة تبصير في القطة
كانت تبصير في القطة تبصير في القطة
فان عرف القطة تبصير في القطة
فان عرف القطة تبصير في القطة

وان حفرها وباء ما ايمان حنبل
الانسان بئرا ولاء منكر الا ان يذبح
ماء البر الا ان يذبح عليه لانه
غيب وعدد في حفرها كذا في الهادة
اهق

بقد ما يصلحها
اهق وان ظهر ما فيها
نهر في الحقيقة
بمن لا يذبح
اهق

وان حفرها وباء ما ايمان حنبل
الانسان بئرا ولاء منكر الا ان يذبح
ماء البر الا ان يذبح عليه لانه
غيب وعدد في حفرها كذا في الهادة
اهق

فان حفر احد فيه ضمن النصفين وبكيس وان حفر فيها وراه فلا يحرم له الهوى من
ما استوحى له الاول والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا يحرم لها ما لم يظهر ماؤه
وعند ما هي كالبئر وان ظهر ماؤه فاحق كالعين اجماعا ولا يحرم له في ارض الغير الا بما
وعندها له مسناة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند
محمد وهو لا يرفع المسناة بين النهر والارض وليس في يد واحد وهي صاحب الارض عند
ابن حنيفة وهو الصحيح فلا يفسر فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل له
المرو والقاء الطين مالم يفسد وعند ما المسناة لرب النهر فله ذلك قال الفقيه
ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس ويقولها في لقا الطين ومن غرس شجرة في ارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه . فصل في القس
هو النضيب من الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم الانهار العظام كالقنات ووجلة
غير ملوكة ولكل واحد فيها حق الشفة والوضوء ونضيب اللحم وكري نهر الى ارضه ان
لم يضر بالعامه وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم
يخف التحريم لكثرة المواشي والايان على جميع الماء لا يسي في ارضه او شجره الا باذن
وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب له سقي شجر ونضير وداره بالمرار في الاصح وما اخر
من الماء مجبا وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برض صاحبه ولا يبعه ولو كان البئر والوعين
او النهر في ملك احد فله منع من يربلا الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمن ان يخرج اليه
الماء او يركبه من الدخول فان لم يفعل ومنعه وخيف العطش فقتل بالسلاح وفي الحزن
يقا تل بغير سلاح كافي الطعام حال المنفعة فصل وكري الانهار العظام
من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما ملك على ارباب لا على اهل
ويجوز ان يموثنه عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له
سقي ارضه مالم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعند ما هي عليهم جميعا من اوله الاخره
بحصص الشرب يتبع دعوى الشرب بالارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فارأى
رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعى
انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا
في نهر او على سطح والميزاب والمشي في دار القبر .

من الغرس فيه
اهق في ارضه فاحق
الرجات شجرة
الارسل الله عليه
فان ان يؤخذ من شجرة
في ذرع بها خمسة اذرع
فيا وراه ذلك قال
صاحب الجبل كذا في الاختيار .
اهق

من الغرس فيه
اهق في ارضه فاحق
الرجات شجرة
الارسل الله عليه
فان ان يؤخذ من شجرة
في ذرع بها خمسة اذرع
فيا وراه ذلك قال
صاحب الجبل كذا في الاختيار .
اهق

من الغرس فيه
اهق في ارضه فاحق
الرجات شجرة
الارسل الله عليه
فان ان يؤخذ من شجرة
في ذرع بها خمسة اذرع
فيا وراه ذلك قال
صاحب الجبل كذا في الاختيار .
اهق

من الغرس فيه
اهق في ارضه فاحق
الرجات شجرة
الارسل الله عليه
فان ان يؤخذ من شجرة
في ذرع بها خمسة اذرع
فيا وراه ذلك قال
صاحب الجبل كذا في الاختيار .
اهق

فان حفر احد فيه ضمن النصفين وبكيس وان حفر فيها وراه فلا يحرم له الهوى من
ما استوحى له الاول والقناة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا يحرم لها ما لم يظهر ماؤه
وعند ما هي كالبئر وان ظهر ماؤه فاحق كالعين اجماعا ولا يحرم له في ارض الغير الا بما
وعندها له مسناة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند
محمد وهو لا يرفع المسناة بين النهر والارض وليس في يد واحد وهي صاحب الارض عند
ابن حنيفة وهو الصحيح فلا يفسر فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل له
المرو والقاء الطين مالم يفسد وعند ما المسناة لرب النهر فله ذلك قال الفقيه
ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس ويقولها في لقا الطين ومن غرس شجرة في ارض
موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه . فصل في القس
هو النضيب من الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم الانهار العظام كالقنات ووجلة
غير ملوكة ولكل واحد فيها حق الشفة والوضوء ونضيب اللحم وكري نهر الى ارضه ان
لم يضر بالعامه وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم
يخف التحريم لكثرة المواشي والايان على جميع الماء لا يسي في ارضه او شجره الا باذن
وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب له سقي شجر ونضير وداره بالمرار في الاصح وما اخر
من الماء مجبا وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برض صاحبه ولا يبعه ولو كان البئر والوعين
او النهر في ملك احد فله منع من يربلا الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمن ان يخرج اليه
الماء او يركبه من الدخول فان لم يفعل ومنعه وخيف العطش فقتل بالسلاح وفي الحزن
يقا تل بغير سلاح كافي الطعام حال المنفعة فصل وكري الانهار العظام
من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فعلى العامة وكري ما ملك على ارباب لا على اهل
ويجوز ان يموثنه عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له
سقي ارضه مالم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعند ما هي عليهم جميعا من اوله الاخره
بحصص الشرب يتبع دعوى الشرب بالارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فارأى
رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن جارا فادعى
انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا
في نهر او على سطح والميزاب والمشي في دار القبر .

١٨٢

على قدر اراضيهم
ثمن سقي الاراضي
بفضل الاراضي
التي فيهم في الشرق
او في الغرب

لان القصور

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا شَيْءٌ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُفْرُ كَالْبَخَارِ

لا ان يترضاها ولا
يترضاها على ذ
النهار اذا سدت
اهق

تسعين مائتين
مصدر سكون
نكاف ويجوز فيه
بألفه

بالحق والعدل
والقسط وهو جمع كقسط
بالبينزاد على ما له

المذنب

قسم على قدر اراضيهم وتنجح الاعلى من سكر النهر بل رضاء وان لم تشر بارضه بدو
وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه دحا او دالية او جسر بلا اذن
البقية الاربع في ملكه ولا تصرف بالنهر ولا يابته ولا ان توسع فنه النهر ولا ان يقيم
بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم تصرف الباقيين
ولا ان ينقص بعد كواه ولا ان يشتره المارضه لآخرى ليس له لمنه شرب فان
رضخا البقية بشئ من ذلك جاز ولم نقضه بعد الاجازة ولو شرطت منهم شربا
يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يحبل
مهرا ولا بدخله وصلح ولا يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض جاره ولا من سقى
من شرب غيره (كتاب الاشربة)

ماء العنبا ذاغلى واشتد والقذف بالزبد شرط خلافا لها والطلاء وهو ما يلخ
منه فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبخ اذ في لجة سمي
بازقا ذاغلى واشتد والسكر وهو النبي من ماء الرطب اذ اغلى واشتد ونفيع الزبيب
اذ اغلى واشتد واسطرط قفلا لزيد بين على ما في الخمر والكحل حرام وحرمتها دون
الخمر فحاسة الخمر غليظة وبخاسة هذه مختلف وفلظها وخفتها ويكثر من سمل
الخمر دون هذه ويحمد بشر بخرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه
وبضمن متلفها خلافا لها وفي الخمر عدم جواز ابيع وعدم افضان اجاعا ولو لظن
الخمر او غيرهما بعد الاشتداد لاخل وان ذهب الثلثان لكن قبل لا يجد ما لم يسكر ويحل
نبذ التمر والذبيب اذا لخب اذ في لجة وان اشتد ما لم يسكر وكذا نبد السمل والنين
ولظفة والشعير والذرة والخليطين لظفت ولا وكذا الثلث وهو عصير العنب
اذا لخب حتى ذهب ثلثه وان اشتد وفي اكلها بالسكر منها روايتان وهي صحيحة وجوز
ورفع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبهني في الغلات اما
هو عند فضة النقي ما عند فضة التلهي غير اجماعا وعمل المخترع لادخلوا ذلك
بعلاج ولا باس الا تشابذا بالداء وللختم والمزف والنقير ويكره شرب درك
للمر ولا مشاطية ولا يحد شارب بسكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يدأو
بها جرح ولا بدرباية ولا تسقى ادميا ولو صيبا للتداوى ولا تسقى الدوا وقيل

وان اضربا بالباقيين لان الماء فوضنا
النهرا لخاص فذوقه والمقا
فيه خاصة فليس
اهـ

جان فليم نقضه (لأن كلاً
الشركاء معاً)

شرب والمعبودان يرجع من شاء
أهق

ربوحي بالانقاع (ب) لان حالة المهي
ربوحي مية لانها من اوسع العقو
رو بالعدوم اهو
غيبته

لا تمنع الوفاة
حتى جائت المعدود
فقرت ارض جان (لانه مستحسن
فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان
نفس التعدد الا ترى ان من جف
نسب الضمان ما عطف فيها
اهـ

في الموضع الذي
بئر في ارضه لا
وان حفر في الطريق
في الموضع الذي
بئر في ارضه لا
وان حفر في الطريق

من شرب عذير
رجل اللق بشرب عذير
الشراب على ما ذكره
انه يشرب على ما ذكره
ولا يبين وعده

وله ان يجلس الرهن على راس الرهن والرجل
لان راسه باق بعد ان يتركه فانما يترك راسه
وليس يترك راسه انما يترك راسه
عند الفسخ جيبسه

حتى يفيض منه لا يفيض من الرهن لا
حتى يفيض منه لا يفيض من الرهن لا
حتى يفيض منه لا يفيض من الرهن لا

الرهن يدينه ويجيبسه به وان كان الرهن عند وله ان يجلس الرهن عند يفيض
عقد حتى يفيض منه الا ان يبره وليس عليه ان كان الرهن في يد ان يمكن اراهن يدين
ولا ينفق وليس للرهن الانتفاع بالرهن ولا اجارة ولا اعارته ويصير بذلك متعديا
ولا يبطل به الرهن واذا طلب منه امر بلحاضا الرهن فاذا حضره امر الرهن
كل دينة او لائم الرهن بتسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولا يمكن للرهن
حل وموتة فان كان له حل وموتة فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان
الرهن وضع عند عدل ولا يكلف بلحاضا ولا اجاضا ثمن رهن ياعه الرهن بامر
الرهن حتى يفيضه ولا ان يقبر بعض حقه بتسليم حقه حتى يقض للبا وللرهن
ان يحفظ الرهن بنفسه وذو حقه وولده وخادمه الكافي عياله فان حفظه بغيره
او اودعه من كل مئته وكذا ان تعديفه او جعل الخاتم في خضه فان جعله في اصبع
غيره فلا وعليه موتة حفظه او رده اليه او رد جرة كاجرة بيت حفظه وحفظه
اما جعله لابن ولد او اواه والغداة من الجانية فتنقسم على المضمون والامانة وموتة
تنقته واصلاحه على الرهن كالتفقة والكسوف لجرة الراعي لجرة ظنر وولد الرهن
وسقى لبستا وتلفح نخله وجذاذه والقيام بمصالحه وما اداه احداهما واجب
على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضى يرجع به وعن الاثما ايضا لا يرجع ان كان
صاحبه حاضرا (باب ما يجوز ان يهانه والرهن به وما لا يجوز)

امر بلحاضا الرهن
في الدين كما تضمنه الرهن في الرهن
بمقتضى القسوة بينهما كافي بتسليم البيع
وانه
ولا يمكن للرهن حل وموتة فان لا ادا
كل حاج حتى التسليم كان ولا يحل للرهن
لمله موتة
بلا احضار الرهن اي لا يحل للرهن
احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم

بمضى الخيلة لا التقل من كان له مكان
ولكن للرهن ان يحفظه بالله ما هلكت
كنا في الكافي

لا يصح رهن المشاع ولا كان ما لا يحتمل القسوة او من الشريك ولو طرأ وسد خلافا
لابن يوسف ولا رهن الثمر على الشجر يدون الشجر ولا الزرع في الارض يدونها ولا الشجر او
الارض مشغولين بالثمر والزرع ولورهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز
رهن الحرم والمدبروام الولد والمكاتب ولا بالامانة ولا بالدرك ولا بما هو مضمون
بغير كالمبيع وفيه الباق ولا بالكتابة بالنفس ولا بالمقاصر في النفس وما دونها ولا
بالشفعة ولا باجرة الناحية او المعينة ولا بالعبد للثاني او المديون ولا يجوز التسليم
رهن الخمر ولا ارتها من مسلم او ذمي ولا يضمن له رهنها ولو ذميا ونضنها هو لو
ارتها من ذمي ويصح مالدن ولو موعطا بان رهن ليقضه كذا فله ذلك وفي الرهن
لزمه دفع ما وعد ان كان مثل قيمته او اقل ورأس مال السلم وثنى الصرف والسلم في

حتى يفيض منه لانه صار ذميا لا يرجع
الرهن فصار كان الرهن رهنه وهو
دين واذا قبضه بغير احضاره فهو
البذل مقام البذل

حتى يفيض ايا في لان له ان يجلس
كل الرهن حتى يستوفي البقية كافي ببيع
البيع

ولا يجوز رهن الرهن لان حكم الرهن
وهو شئ واحد لا يملكه غيره فلو
في حقه تعدد اذ لا يملكه غيره فلو
ذم الرهن فلو جاز ان يرهنه
ما لا يجوز الرهن به فقال ولا يجوز
بالامانة

فقد استوفى حقا
كوجود القرض وانما ذلك المضمون من جنس
المالية وقال زفر لا يجوز ذناه على ان
ذلك استند الى اعادة اذ هلك في مجلس
العقد مما الرهن مستوفيا اهو

فان هن الامتياز
كالتمسك والتمسك
اذ كانت في يد المبيع وان هلك
يجب التمسك او القيمة فمع الرهن بها

اهو
وكذا الوصي ومن اراد استوفى
انما لا يمكن ذلك لان الرهن باقيا
على قدر ملكه لا يبيد حقيقة

فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حقا وان افترا قبل العقد والهلاك بطل العقد
والرهن للمسلم فيه رهن ببدله اذ افنى وهلاكه بعد الفسخ هلاك بالاصل ويصح بالاعضاء
المضمونة بنفسها اي بالمثل او القيمة كالتمسك والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم عدا
وبديل الصلح عن انكار وان اراد المديع بعد الدين ولورهن لاجل دينه بعد طهله جاز
وكذا الوصي فان هلك لزمها مثل ما سقط به من دينها ولورهنه الابد من نفسه
او من ابن اخر صغير له او من عبده ناجر لادين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي
لليتم في كسوته او طعامه ورهن به منعه صح وليس للطفل اذ بلغ فضل الرهن في شيء
من ذلك مالم يقض الدين ولورهن شيئا بمن عبده فظهر امر او بمن خلع فظهر خرا او بمن
ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضبوط بجوارهن الذهب الفضة وكل مكيل وموزون
فان رهنه بجسها فهلكها بمثلها من الدين ولا عبرة بالثبوت عندها هلاكها بغيرها
ان خالفت وزنها فيمن تخلفا الجنس ويجعل رهنها مكانها هالك ومن شري على ان
يعطى بالتمن ثمنها بعينه او كفيلا بعينه صح استعنا فان امتنع من اعطاء لا يجبر على البيع
فصح البيع الا ان دفع الثمن ثلثا او ثمة الرهن رهننا ومن شري شيئا او البائعا مسك
هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعندنا يوسف رحله وديعة ولورهن عدين
بالف فليس له اخذ احدهما بقضا حصته كالبيع ولورهن عينا عند رجلين صح وكلاهما
رهن لكل منهما والمضموك على كل حصته دينه فان تنهايا في حفظها فكل في ذمته كالعقد
في حق الآخر فان قضى دين احدهما فكلها دين عند الآخر ولورهن ثلثان من واحد صح
وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منها ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا
الشيء منه وفيه وبرهننا عليه بطل برهانها ولو عد موت الرهن قبلا ويحكم بكون
الرهن مع كل نصفه رهننا بحقه بابا لورهن بوضع على يدي عدل

ورهن به منعه صح لان الاستدانة
بجائزة للبيعة والرهن يقع ابتداء للحق
فيجوز اهو

مالم يقض الدين
اذ تصرف الاب بنزلة فصرفه بنفسه
بعد البيع ثلثا منه مقابلته كذا في
اهو

وموزون لا ينفق الاستغناء
من الرهن وكان محلا للرهن كذا في العدة
اهو

للجدة عند البيعة لا سقط هذا
الا اعتبارا عند المقابلة بالجنس وصال
مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة
اهو

صح استعنا والقياس لا يجوز
لان صفقة في صفقة ووجه الاستسنان
انه شرط ولا مستثنى بل يبيع
الوصي وانما قال بغيره لانه لو كان
الرهن او الكفيل مبيعا يفسد البيع
اهو

ولوا اتفاقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم بقبض العدل وليس لاحدهما اخذه
بلا رضيا الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يد الرهن فان وكل الراهن العقد
او الرهن او غيرها ببيعه عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل النزل
ولا يمتو الراهن او الرهن وله بيعه بغيره ورثته وتطلبت الوكيل ولو وكله بالبيع طلقا
ملك ببيعه بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده عن بيعه نسيئة لا يعتبر به ولا يبيع

اهو
اي وضعه عندنا وقال زفر
لا يبيع بعد الاستعناق فنعلم ان القرض
وبعد الاستعناق فنعلم ان القرض
فيجوز استعناق هو المالية
اهو

الراهن

(أجاب الوكيل على بيعه)
لأن حق المرتهن خلق بالبيع فحقه
فيجب عليه

وهذا كله كذا كذا أي يكون هلاك
المرتهن هلاك الرهن
لأنه إذا رجع عليه وانفق فحقه
عاده في الدين كما كان في رجع به عليه

ثم هو على الرهن (أي ثم يرجع العدل
على الرهن بئنه
وعلى القبض) أي قبض المرتهن الثمن
أهـ

الرهن ولا المرتهن الرهن بل رضى الاختراف حل لأجل والرهان غائب لغير الوكيل على
بيعه كما يجبر الوكيل بالخصم عليها عند غيبة موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد
الرهن في الأصح فإن باعه العدل فثمنه مقامه وهلاكه كالهلاك فإن أوفاه المرتهن
فاستحق الرهن وكما حاله ظلم المستحق أن يضمن الرهن ويصح البيع والقبض والعدل
ثم العدل أن شاء ضمن الرهن ويصح أو المرتهن ثمنه وهو له وبطل القبض فرجع المرتهن
على الرهن بدينه وإن كان الرهن قائما أخت المستحق ويرجع المشتري على العدل بثمنه
ثم هو على الرهن به ويصح القبض وعلى المرتهن ثم الرهن على الرهن بدينه وإن لم يكن
الوكيل مشروطا فالرهن يرجع به العدل على الرهن فقط قبض المرتهن ثمنه أو لم يقبض
وإن هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلم يستحق أن يضمن الرهن فثمنه ويصير المرتهن
مستوفيا وإن يضمن المرتهن ويرجع المرتهن بها ويدينه على الرهن

باب التصرف في الرهن وجانيته ولجانيته عليه

بيع الرهن الرهن موقوف على إجازة المرتهن أو قبضه وبنيه فإذا تجاوز ثمنه رهنه
مكانه وإن لم يجزه وفسخ لا يفسخ في الأصح فإن شاء المشتري صبر إلى أن ينفك الرهن
الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليبيعه ويصح عتق الرهن الرهن وتذيره واستيلاؤه
فإن كان موسرا طوب بدينه إن حاله وأخذت قيمة الرهن فجعلت رهنه مكانه لو مؤجلا
وإن معسرا سعى المقتضى في الأقل من قيمته ومن الدين ويرجع به على سيد والمدير وأمر
الولد في كل الدين بل يرجع وأمره كاعتاقه موسرا وإن ألقاه اجنبت منه المرتهن
قيمه وإن كان مكانه ولو أعاره المرتهن الرهن من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه ضمانه
وله الرجوع متى شاء ولو أعاره أحدهما بأذن الآخر من اجنبت خرج من ضمانه أيضا فلو
هلك في دين هلك مجانا ولكل منهما أن يرد رهنه فإن تم الرهن قبل رده فالمرتهن لو
به من سائر الغرماء ولو استعاق المرتهن الرهن من رهنه واستعمله بأذنه فهلك حال
استعماله سقط ضمانه عنه وإن هلك قبل استعماله أو جده فلا ويصح استعاقه
ليرهن فإن أطلق رهنه بماء عند من شاء وإن قيد بقدر الجبس والمرتهن لو يلد
نقيد به فإن خالف فإن شاء العير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين رهنه ولو لم
ويرجع المرتهن بما ضمنه ويدينه على المستعير وإن وافق وهلك عند رهنه صار

أو على الرهن (أي ثم يرجع العدل
على الرهن بئنه
وعلى القبض) أي قبض المرتهن الثمن
أهـ
بطل الثمن
وان يكون الوكيل مشروطا
فإن كان من التفصيل فإما في إذا شرط في قبض
في عقد الرهن وأما إذا لم يشترط فيه بل
وكل الرهن العدل بعد العقد فما لم يلق
العدل من المعنى يرجع العدل على الرهن
أهـ
فقط أي على المرتهن لأن الموكل إذا كان
بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن

فليرجع عليه كما في الوكالة الجردة عن الرهن
أهـ
والذي قبض صورة عدم قبضه أن
العدل باع الرهن بغير قبضه أن
المرهون قبض العدل فلا يرد الرهن ويقع
على الرهن فاللعان الذي يلقى على العدل يرجع
أهـ

عاه رهنه رهنه مكانه إلا أن البيع إذا نفذ
لا يفسخ في الأصح لأن التوفيق أهـ
كان صيانة الحق المرتهن عن ذلك لا يمنع
وحقه في قبضه موقوفا أهـ
الاقتضاء في قبضه موقوفا كان

ومن الدين (أي لا يفسخ في الأصح)
متعلقا به وسبقت له رقبته أهـ
تخذ الرهن على المقتضى لغيره أهـ
يرجع عليه لأنه هو المقتضى لهذا أهـ
العتق كما في حق أحد المدينين أهـ
الجلد المشتري أهـ
لا يرجع أي على السيد لأن كسب
المدير وأمر الولد ملك المولى أهـ

لا ينسقط الدين عن الرهن بالقيمة
 المعبر بغيره لان مقتضى دينه بذلك
 القدر ان كان كله مضبوذا والدين
 قدر المعبر والباقي امانة اهـ
 لا يضمن وان كان الدين لا يضمن خلافه
 لا يضمن وان كان الدين لا يضمن خلافه
 لا يضمن وان كان الدين لا يضمن خلافه

ويرجع بما ادى على الرهن لان دينه يرجع
 في ذلك لمصلحة الرهن لا مصلحة له
 في الاختيار اهـ
 للمسلمين اي فالتقليل للمعبر لان دينه يرجع
 له انكار لا اصل لهذا الوصف اهـ

وكذا جناية المهرين لان مقتضى دينه
 لا يرجع موهبة مثله بالمال اهـ
 بقدرها الجانية لان تلف ملك
 غيره فله ماله وان تلف ملك
 الدين فله ماله من ضمانه وكان
 وزنه الباقي لان ما زاد على قدر الدين
 من القيمة كان امانة فيما منه بالاختلاف

لا يبعد الرهن اهـ
 فهو من رهن اي بالعش و كان ينبغي
 ان يبطل الرهن اذ لم يرجع عن حقه
 صاحب الرهن اذ لم يرجع عن حقه
 وانما يبطل لان بعد ان يعود بافظاله
 ولهذا اذا اشترى لصاحب الرهن قبل
 القبض لا يبطل البيع لاختصاصه برونه
 فكذا هذا اهـ

انك بما صورة الساتر رهن جارية
 نسألك ولا يسألك ونحسن درهما
 فقلت ولا يسألك فانه ينسقط من الدين
 اذ لا يملكه الا برونه فقلت
 مائة لانه حصة الرهن من الدين
 القويود القبض اهـ

مسته فادينه او قدر قيمته الرهن لو اقل من الدين وطالب رهنه بياضه وجب
 للمعبر على المستعبر مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند المستعبر قبل الرهن او بعد
 فكه لا يضمن ذلك كان قد استعمله من قبل ولو اراد المعبر فكذلك الرهن بقضائه دينه
 المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ينبغي على الراهن ولو لم يضمن له الرهن فله
 يده قبل الرهن او بعد الفكاك وادعى المعبر هلكه عند المرتهن فالتقوى للمستعبر
 ولو اختلفا في قدره امره بالرهن به فالمعبر وجبانه الرهن على الرهن ضموا وكذا جناية
 المرتهن عليه فيسقط من دينه بقدرها وجبانه الرهن عليها وعلى المالك هذا خلافا لما
 في المرتهن ولو رهن عبدا يسأله الفاء ثجلة فصا قيمته مائة فقتله رجل غرم مائة
 وحل الاجل بقبض المرتهن المائة فضا عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ وان باع المالك
 بامر رهنه رجع عليه بالباقي وان قتله عبد بعد مائة فدفع به افكاه الرهن
 بكل الدين وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتهن وان شاء افكاه بالدين وان جنى الرهن
 فداء المرتهن ولا يرجع فان ارد فقه الراهن اوفاءه وسقط الدين ولو مات الراهن
 باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي فبض الفاضله وصيا وامره بذلك
فصل رهن عصير قيمته عشرة بعشرة فتمت ثم تخلف وهو يساويها فهو رهن
 بها وان رهنه ثمانية قيمتها عشرة فمات فدفع جلداه وهو يساويها وادرها
 فهو رهن بها ونماء الرهن كولد ولبنه وجوفه وثمنه للرهن ويكون رهنها مع اهل
 فان هلك هلك بلا شئ وان بقي هلك الاصل فبذلك يحسم من الدين ويقسم الدين
 على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة التمايز يوم الفكاك فاما انما الاصل يسقط وما
 اصاب بالنماء افكاه به ونصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن
 بها خلافا لابن يوسف وان رهن عبدا بعد الفداء فمات عبدا بعد الفداء فالاول
 رهن حتى يرد الى رهنه والمرتهن امين في الثاني حتى يحمله مكان الاول يرد الاول ولو
 ابرأ المرتهن الراهن من الدين ووجهه منه فلك الرهن هلك بلا شئ ولو قبض دينه او بعضه
 منه او من غيره او شربه عينا او صالح عنه على شئ او احواله على تركه هلك قبل
 رده هلك بالدين ويرد ما قبضه من قبضه وبطل الموالة وكذا لو تصافا على عبده
 الدين ثم هلك هلك بالدين (كتاب الجنايات) القتل ما عدا وهو

(كتاب الجنايات)
 من جرم جناية ولجناية اسم لقتل محرم وفيه
 اصطلاح سواء فتلقت بالانفس وفيه
 بالنفوس والا طراف فتلقت بالاموال اهـ
 فالقتل ما عدا وهو

روموجیہ

على العاقلين
بداية

له كاف الخطاء
لقد منه مباشر
اهق اى القتل
الانها حرمان

على الثاني (ب) / رمة

متر از عن المستامن لا
بم محفوظ على الثاني

بين ابي

فوق
هوق
نود

علما لا يجب العقل
 العهد لا يجب العقل
 وبالعبد المبرأ من العقل
 بقتله اما اذا امر بان لا ياتى
 لا يجب الادية في اصح الروايتين عن ابى
 حنيفة وهو قولها ولو دل بقتل
 رضى بانف درهم بقتله يجب القصاص
 كذا في الخلاصة اهـ
 ولا ينفلان بمسأ من لان دمه
 فيه يخفف على التائب وان قدمت
 المساوات اهـ

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه

يحبها لقتلها يقتل من هو محقون الدم على الثأب بعد ما يقتل الحرب والمرو بالعبد والسلم
بالدمى ولا يقتلون بمسأمتين بل يقتل المسأمتين بمثلته والذكر بالانثى وهما على الجثث
والبالغ بغيره والعقيم بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاجل بغيره بل
بجاء الدية في مال القتلى وثلاث سنين ولا السيد بجده او مدبر او مكاتبه وعبد ولد
وعبد بعبده له وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصص على شرك الا بالاموال
او الخمل او الصبي والجنون وكل من لا يجيب القصاص بقتله وان قتل عبد ارهن لا يقصر
حتى يحرر ارهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء ولا وارث في سيد فلا قصاص
فان لم يكن وفاء يقصر سيده وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيد خلافا لمحمد ولا
فصا حرا بالسيوف ولا بالمعتوه ان يقصر من قاطع يد وقلة قريبة وان يصالح
ان يعفو الصبي بالمعتوه والقاضي كالاب هو الصحيح كذا الوصي الا انه لا يقصر في
الفسخ ومن قتل وله اوليا كبار وصغار فلا يكبرا الا لقصاص من قاتله قبل اكبر الصغار
خلافا لها ولو غابا حد الجارية ينظر لجماعا ومن قتل مجذبا المرافص منه ان جرحه
وان بظهره او عصبها فلا وعليه الدية وعندنا يقصر وكذا الخالوة في كل من قتل وفي
الغريق والمنقوع وان تكرمته قتل به اجماعا ولا قصصا في الغنل بمولاة ضربها لمستوط
ومن جرح فلم يرزله افترش حتى مات اقصر من جرحه واذا التقي الهما من المسلمين

بل ينقل المسألة من يثني لوجود المسألة
 بينما قايما ولا ينقل سخفا قول
 الظاهر ان هذه من المسائل التي ينفي
 بها على القياس كما هو مفهوماً
 اهق
 لا الاجل بقرعة اقول عليه السلام
 لا يقدار الولد بولده ولا السيد بعبده
 اهق
 سقط

مات قبل ان يغفل الربح اربعة
اشهر منه بوث القصاص الذي
على ابيه فسقط ما ذكرنا وكذا لو
مات قبل ان يغفل الربح اربعة
اشهر منه بوث القصاص الذي
على ابيه فسقط ما ذكرنا وكذا لو

فيسقط ال
عن موجب
والتخصص
مجال الأفراد
النقصان

بِقَوْلِهِ

فصل في الغزو

القصاص

7. 2. 2017

مقدمہ جبر - ۱

نور الهدى

وہ جو غنی ہیں

الفصل بحالته

و

وجبت دية فقط
فانه لا يربى منها ثمن معتبر في حق المقتول
ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر في حق المقتول
ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر في حق المقتول
ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر في حق المقتول

عقوبت النفس حتى اذا مات بعد العقوبة
بالسراية لا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر

بهما لان كانا خطابين بل تكفي دية وفي المدين يؤخذ بهما وعندهما بقتل فقط ولو ضرب
مائة سوط وبر من سبعين ومائة عشرة وجبت دية فقط وان جرحته وبقي الاثر
ولم يمت تجب حكمة عدل ومن قطعت يده عدا فعاقب من القطع فمات منه فعلى قاطعة
الدية وماله وعندهما هو عقوبت النفس وان عاقب من القطع وما يحدث منه او عز
الجنابة فهو عقوبت النفس اجماعا والعهد من كل المال والخطأ من ثلثه والشئ
كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل فزوجها على يد ثم مات فعليه مهر مثلها
وطبها آدية في مالها ان عدا وعلى عاقبتها ان خطا وان تزوجها على اليد وحدث
منها او على الجنابة ثم مات فعليه مهر المثل في البدن ورفعه عن العاقلة مقداره في الخطاء
والباقى وصية لغيره فان خرج من الثلث سقط والا فقد رما يخرج منه وكذا الحكم
عندها في الصون الاول ومن قطعت يده فمات بعدما اقصر له من القاطع قل
قاطعه ومن قتلته ولو عدا فقطع يده فمات له ثم عاقب من القتل فعليه دية اليد
قطعت يده فاقص من قاطعها ففسر الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لما فيها

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

القود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم خصما عن البقية فيه
بخلاف المال فلما قام احد ابنين حجة بقتل ابيهما عدا والاخر غائب لم اعادتهما
عود الغائب خلافا لما وفي الخطأ والدين لا تزم ولو برهن القاتل على عفو الغائب فخلعوا
خصم ويسقط القود وكذا لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب ولو شهد وليا خصما
بحقوا بينهما لغتان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما ثلثا وان كذبها فلا
شئ لهما ولا بينهما ثلث الدية فان صدقها اخوها فقطع عن القاتل ثلث الدية ثم يأخذ
انه منه وان اختلفت هذا القتل في زمان او مكانه او آله او لاحدهما ضربه بعضا
وفي الآخرة لا ذكر بما ذكروه بطلت وان شهدا بالقتل وجلا الا لا تزم الدية ولو اقر
كل من رجلين بقتل زيد ولو قتل وليه قتلما جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد
واخران بقتل كرايه وادعى وليه قتلها فلهما العبرة بحالة الرمي لا الوصف
حال الرمي عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فمات تجب الدية خلافا لما ولو
رمى متهما فسلم قبل الوصول لا يجيب شئ انقاها وان رمى عبدا فاعتق فوصل

والخطأ من ثلثه
الدية مال يتعلق بها حتى لو نزلت فالعفو
وصية للقاتل فيخرج من الثلث اهو

القود يثبت للوارث
بني الملك للوارث ابتداء لا بطريق الارث
عن العبد لا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر

بعد عود القاتل
لها فاما اذا عدا عنها وهذا ايضا
تفرج على الاصل القدر
في الدية وهي مال لا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر

الاجماع والجمع
لانه لا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر
في حق المقتول ولا يربى من ثمنه ثمن معتبر

وكذا لو قتل رجلين
عدا عبد رجلين
القاتل على الخطأ
اهو

جمع دية مبدري في القاتل المقتول
 اذا اخطى عليه المالك الذي هو مبدل
 النفس من ذلك المال دية شبيهة
 بالمصدر وماؤها محدودة كما في دية
 اهرق
 في بطونها اولادها
 عن النبي عليه السلام انه قال في جرح
 اهرق
 والعمى وبنيها من اولادها وبنيها من اولادها
 في بطونها اولادها وبنيها من اولادها
 اهرق

في بطونها اولادها وبنيها من اولادها
 اهرق
 في بطونها اولادها وبنيها من اولادها
 اهرق

في بطونها اولادها وبنيها من اولادها
 اهرق

فعلية قيمته عند محمد فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي وان رعى مرمي صيدا
 فحل فوصل وجبا الجزاء وان رماه حلال فاحرم فوصل فلا وان رعى مرمي عليه بنو
 فوج شهوده فوصل لا يضمن ولو رعى مسلم صيدا فمتم جس فوصل حل وفي العكس
 يحرم (كتاب الديات)

ابن غمام حكا قال ابن مسعود
 ورواه احمد وابوداود عن النبي عليه
 السلام وقال الشافعي يجب عشرون
 ابن لبون مكان ابن غمام اهرق

ابن غمام حكا قال ابن مسعود
 ورواه احمد وابوداود عن النبي عليه
 السلام وقال الشافعي يجب عشرون
 ابن لبون مكان ابن غمام اهرق

مخاض وبنات لبون وحقاق وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلاثون
 حقه وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تقيظ
 في غير الابل وهي في شبه العمد والمخففة وهي في الخطاء وما بعد من الذهب الف
 دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماس ابن مخاض وبنات
 مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ولادية من غير هذه الاموال
 وقال ابنهما ومن البقر ايضا مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل مائة حل
 كل حل ثوبان وكفارة شبه العمد والمخففة عتق رقبة مؤمنة فان عجز مرميا
 شهرين متتابعين ولا اطعام فيما صح اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لابلين
 والمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل والذي مثل ما للمسلم فصل

هذه الاموال اي الابل والذهب
 والفضة عند ابن حنيفة لما روى

هذه الاموال اي الابل والذهب
 والفضة عند ابن حنيفة لما روى

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان منع النطق واداء اكثر الحروف
 وفي الصبيان منع الجماع وفي الافشاء اذا منع استمسا البول وفي الذكر في شفته
 وفي العقل في السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي الحجة ان لم تنبت
 وفي شعر اراس وكذا الحاجبان وفي الاحدا ب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين
 وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين وفي شفا العينين وفي كل واحد مما هو اثنان
 في البدن نصف الدية وما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرين
 وفي كل مفصل منها من مائة مفصلان نصف عشرين ومائة ثلثة مائة
 ثلثة وفي كل سن نصف عشرين وكل عضو ذهاب فغعه وفيه دية وان كان قائما
 كيد سلك وعين ذهب منه ما
 فصل

من الاحاديث اي الدية وهو ما لان
 في الماددة وقيل عن الفضة اهرق
 من الازنفت وقيل عن الفضة اهرق
 او اداء اكثر الحروف ولا تدخل
 المعروف الملقية وهي الحنك والحنك ولا
 والعين والغين والماء والليم والواو
 الشفوية وهي الياء واليم والواو
 زايحي

من الاحاديث اي الدية وهو ما لان
 في الماددة وقيل عن الفضة اهرق
 من الازنفت وقيل عن الفضة اهرق
 او اداء اكثر الحروف ولا تدخل
 المعروف الملقية وهي الحنك والحنك ولا
 والعين والغين والماء والليم والواو
 الشفوية وهي الياء واليم والواو
 زايحي

ولا فود في الشجاع الا في الموضحة ان كانت عدا وفيها خطا نصف عشر الدية
 وهي التي توضع العظم وفي الهاشمة وهي التي تهشم العظم عشرين وفي المنقلة
 وهي التي تنقل العظم عشرين ونصفه وفي الامة وهي التي تصل الام الدماثلها

فصل في بيان احكام الشجاع
 من جمع شجعة وهي في اللغة ما يكون
 في اراس والوجه واما ما يكون
 في غيرهما فيسمى براخه اهرق

فصل في بيان احكام الشجاع
 من جمع شجعة وهي في اللغة ما يكون
 في اراس والوجه واما ما يكون
 في غيرهما فيسمى براخه اهرق

في جانتها لما روى عن ابن بكير انه سئل
 في جانتها لما روى عن ابن بكير انه سئل
 في جانتها لما روى عن ابن بكير انه سئل
 في جانتها لما روى عن ابن بكير انه سئل

وهو الذي ينسب اليه قال المصنفان
وهو الذي ينسب اليه من غير ان يسئل بهاد
اهق

وكذا في الجملة فان نفذت فيما جانتان ويجب ثباتها وفي كل من الحارصة وهي
تشق الجلد والدمعة وهي التي تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تنسب
الدمع والباضعة وهي التي تبضع للجلد والمثاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمما وهي
جلدة فوق العظم تصل اليها النخبة حكومتها عدل وعن جدها القضا كالوضحة والشفاح
تختص بالوجه والراس والجمجمة بالجووف واللب والظفر وما سوى ذلك جراحات
وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبدا بلب هذا الاثر ومعه فما نقص من فمجه و
بنسبته من دية به يضي وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية ومع
نصف الشا نصف الدية وحكومة عدل وفي كفها اصبع عن الدية وان كان فيها اصبعان
فمنهما ولا شيء في الكف وعندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع والاصبعين
ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي ثلاثة اعتنا اجماعا
وفي الاصبع الزائدة حكومة وكذا في الشارب ولحية الكوسج وندي الرجل وذكر
الحصى والعين ولسان الاخرس وليد السنن والعين العوراء والرجل العرجا ولسن
السوقاء وكذا وعين الطفل ولسنا وذكره اذ لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره
وتحرك ذكره وكلامه وان شج رجلا فذهب عقله او شجر راسه دخل ارش الوضحة
في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهبها عيناه فلا وضحة
ويجب ارشها وارش العينين وعندها القضا والموضحة والدية في العينين
ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى وعندها يقتصر بالمقطوعة ويجب
الدية في الاخرى ولو قطع من مفصلها الاعلى فمثل ما بقي فلا قصاص بل يجب الدية
فيما قطع وحكومة فيما شل ولا تو كسر نصف سن فاسود باقيها بل دية السن
كلها وكذا لو احمر او اخضر او اصفر ولو استودت كلها بضرية وهي فاقة فالدية
في الخطا على العاقلة وفي الحد وما له ولو قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط
ارشها خلاها وفي سن العبي تسقط اجماعا وان عاد الرجل سنة المقلوعة المكا
فيئ عليها اليم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذن فالحصفا فالتمت ومن
قلعت سنة فاقص من قاعها ثم بنست فعليه دية سن المقص وسن ان في اقصا
السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنة فتمت فلو اجله القاصه في آء المضروب

نصف الدية لان في كل اصبع فضا
من الاصل فيكون في الكف تاجع في الخمس فلو
وهو النصف والكف تاجع في الخمس فلو
نصف الدية وحكومة عدل في الاصابع من
وعند ان يدسف ما زاد على الاصابع من
اليه والرجل لان ما ليس بالارش مقدار
نزدية الدية لان ما ليس بالارش مقدار
يكون بنج الدية والارش فلو
لا ينج الكف ولا الاصابع
ولا ينج

اهداره فجب حكومة عدل اهق
دخا ارش الوضحة والدية لان ينفذ
المقل بثلث منفعة جميع الاعضاء فلو
كما لو وضحت فوات
ولمسن الدية في الاخرى وهو قول زفر
اهق

وكذا لو اوجع في العنق او كسر
نصف سن رجل فاسود ما بقي واوصف
او احمر او اخضر فاقصها ما بقي واوصف
ذلك اجماعا ويجب الدية اذا فأت
منفعة النخبة ولا فان كان الدية اذا فأت
منفعة النخبة ولا فان كان الدية اذا فأت
منفعة النخبة ولا فان كان الدية اذا فأت
منفعة النخبة ولا فان كان الدية اذا فأت

سقط ارشها
حيث بنست
المنفعة فلا الزينة
اهق

عندنا في سنة لان (يسقط الارش)
الشئ وقد زال اهو
الابعد (لما روي عن علي بن ابي طالب)

رواه الامام احمد والدارقطني وهو في
على الشافعي في قوله في سنة لان
تحققوا اهو

فيقال القائل لقوله عليه السلام
لا يعطل العواقل عبد الميت
ولا حرمان اذن

فقول علي بن ابي طالب وخلفاء
نضربه وانما هي مائة على رجل يسقط
الارث عقوبة واما ما من اهلها في
والكفارة لا اثم ولا ذنب لها اهو

ففيما قلته غفر بعض الغيب المجي
ونفسه يد الزمان المملعة غرة الشئ في
الغنى كاشح في اول الشهر غرة وسي
وبعد الانسان غرة لانه اوله في الشهر
وفسرها شها بقوله وهي خمسة اثم

درهم لما روي عنه عليه السلام
قال في الميت غرة عبد او امه فتيما
خمسة درهم وروى ما وافق
من مائة فيكون الغرة نصف غرة
الدية وسي الرقيق لانه غرة ما يملك
اي جاره وافضله كما مر اهو

غرة ودية اي فعليه دية بقتل امه
وغرة بالميت ولا اصل فيه حد الغرة
كنت بين جارين لم يضرب احدهما
الاخرى بجود رسول الله على حالة
فانت فقتل رسول الله اهو

وقد سقطت سنة فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل مضى السنة فالقول للضروب
وان بعد مضيتها فالضارب ولو شج رجلا فالضارب وبنت المشرك لم يبق لها الارث يسقط الارث
وعندنا في يوسف بن رش الام وهو موكمة حد وعندنا جارة العلي كذا لو حرره
بغير قول ائره وان بقي في كومة عدل بالاجماع ولا يقتصر بل رجح او طرأ ووضعه لا بعد
البز وكل عد سقط فيه القود لسببه كقتل الابائه فالدية فيه في مال القاتل وعد
الصبي والمجنون خطأ ودية على عاقله ولا كفارة فيه ولا حرمان اذن فيه والمعتو
كالجنون فصل ومن ضرب بطن امرأة فالت جنينا ميتا فعلى عاقلة
غرة وهي خمسة اثم درهم فان القتل جافات فدية وان ميتا وما الام غرة ودية
وان ماتت فالقته جافا فدية ودية وان ميتا فدية فقط وما يجي للجنين بوز
عنه ولا يثمنه الضارب وفي جنين الامه نصف شرفه لود كذا وعشر قيمته لو انثى
وعندنا في يوسف بن نصفت لام من نقصانها ولا اثم لانها عليه فان ضربت فخر رسيها
جملها فالقته جافا فدية لاديه ولا كفارة في الجنين والمسيكين بعض خلقه
كما للمتلقي وان شربت دواء فعالجتها الطرح جنينها فالقوة على عاقلة ان فعلت
بل اذن ابويه وان باذنه فلا (باب ما يحدث في الطريق) من احد في

طريق العامة كهيما او ميذا او حرضا او كانا وسعه ذلك ان لم يضربهم ولكنهم
نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلاذن الشركاء وان لم يضربهم وعلى عاقلة دية منما
بسقوطها فيما وكذا العشر ينقصه اثنان وان وقع العائر على اخرها فاقا الصل على
من احده لا على العائر وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان طرأ
الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر في الطريق فلف به انسان وان تلف به بهيمة
فضمنها في مالها والقالا التراب اتخذ الطين كوضع الحجر والخشبة ومخوذك وهذا
اذا فعله بلاذن الاما فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو لما وقع في البز
جورا او غما فلا ضمان على جاره وان بلاذن وعند محمد عليه الضمان وكذا عند ابو يوسف
في النعم لافي الجوع وان وضع حجر اخذه اخر ضمان ما تلف به على المالك ولو اشترى جنينا
في دارهم باعها فضا ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم بلغها وبرىء
الى المشتري منها فتركها المشتري فضا ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق

او برصنا الجرح من نخل العلي بن ابي طالب
وقد اختلفت فيه فاعلى هو ابي
عبيد الله بن ابي طالب

(لا يضمن) فان كان في موضع التحمل لم يضمن
لان حكم الفعل الموعود ان يضمن ان يقع
من ذلك الموعود في الوقت الذي كان عليه
ان يقع من قبله فلو كان في ذلك الموضع
الذي كان عليه ان يقع من قبله لم يضمن

ملافا لما فانه لا يضمن عندها لان
القضية لا تنطبق بشروط السلامة
وليست في موضعها اهل المسجد في وقت
وبقات الاثمة الثلاثة

هو لا يضمن قديا للبس لان كان
حامله فسقط على انسان فخطبة
اهق

لاجل الصلاة الخ وذكر خمس الاثمة
ان الحائض لا تنظر الصلاة لا يضمن
وانما الخلاف في عل لا يكون الخطأ
بالسجدة اهق

ولا بين مسجدية وغيره) وهذا كله
على الخلاف السابق اهق

ان قيل فاعلم ان
الامساك اذا سقطت للفقير
في الامساك اهق

وان بعد فعله اي الضمان استغنى
وفي القياس هذا كالا ولا يضمن
الذات من في الطريق وصاحب
امر فانه ان يفعل بنفسه اهق
بالحق الضرب المارة لا يضمن
اهق

جرا فاحرق شيئا ضمنه ولو لم يرق بعد ما حر كنه الرجح الى موضع آخر لا يضمن ان كان
ساكنة عند وضعه ويضمن ما حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من اذا
حصبه وقد يلا او حصا الى مسجد غيره بلاذن فعطبه احد خلافا لهما وكذا لو
ادخل هذه الاشياء الى مسجد حجه لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط طرداء
هو لا يضمن ومن جلبت المسجد غير مصل فعطبه احد ضمنه خلافا لهما ولا فرق بين
جلوسه لاجل الصلاة والتعليم ولقرأة القرآن او اقامته في صلاة الصلاة وبين
ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد حجه وغيره اما المعكف فقبل على هذا
الخلاف وقيل لا يضمن بل خلاف وفي الجاس مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهل
ولو استأجر رب الدار عمله لخراج الجناح او الغلة فلف به شيء فالضمان عليه لا يضمن
فراجح عليهم وان بعد فعله ويضمن من قبله في الطريق العام ما عطبت وكذا ان
رسته بحيث يزلو او يوضأ به واستوعب الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة
غيرها فذو وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش ما لا يضمن
لق عادة او بعض الطريق فبعد المار المرو عليه ووضع المشبة كالرش واستيقا
الطريق وعدمه وان رش فناء حانوته باذن صاحبه فالضمان على الامر استغنى كما
لو استأجره لبيت له فناء حانوته فلف به شيء بعد فراغه ولو كان امره بالثاقو
الطريق فالضمان على الاجير ولو كسب الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كسبه ولو جمع
الكاسية في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل في الملك او فناء له
فيه حق الصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير فناء وان استأجر
من حفرة غير فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه غير فناء وان علم فلي
الاجير وان قال هو فناء وليس فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قيا ساعلى والستأجر
استغنى ومن شئ قطرة غير اذن الامام فعمله احدث المرو عليها فطفت فالضمان على البا
فصل ان مال حائط الى طريق العامة فطوب ربه بنقضه من مسلم او نفي
واشهد عليه فلم ينقضه في من يمكن نقضه فيما تلف به نفس او مال ضمن
عاقله النفس وهو المال وكذا لو طوب به من يملك نقضه كباب الطفل ووصيه
والراهن بفك الرهن والعبد بالتاجر والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشياء وسلم

كافى الدار المشتركة لا يضمن لانه من ضروريات السكن
اهق

وكذا ان رش في
الرش لانه يجد موضع المرو عليه
لانه

ولا ضمان فيما تلف بشئ لانه لا يضمن
غير متعلما اذا كان عامرا المسلمين
اهق

او مشتركا كان بان كان في سكة يتر
نافذة ففعله الضمان لانه متعلبا
متعد كذا في الهداية اهق

وسيله الى المشتري ولا
 كذا في الكافي وبسرقة الهدية لفظ
 اولاً
 فنيقسط اي الما تظن بعض لان البنية
 مال او ضمن وانما بعض لان البنية
 بتلك الهدية مع كونه وقدر البائع
 اهق

وعند ما ينفقها والمساكين لان
 ما تلف به ينسب من الما تظن بعض لان البنية
 لانهما جانيا وما تلف به ينسب من
 لم يشهد عليه هدر فصار كالزوج
 ربطت عليه عتق وقسمته بين
 فبات من ذلك فانه ضمن الجارح النضر
 وفي مسأله البر كان تلف النضر
 في ملكه وفي ملك غيره فانقسم
 اهق

ما وطئت دابته لان الاخران
 هذه الاشياء هي لانها ليست من ذواتها
 بالسر وهو مقيد بشرط
 لا ما نفق
 المعلقة من اى ضربت وهو الجاء
 اهق

بضم الخ ايضا فكل موضع بضم
 بضم الخ ايضا فكل موضع بضم

فيه الركب بضم فيه السائق والقائد
 لانها متساوية كالركب في كل موضع
 فيجب عليها الضمان بالاعتدال في الصحيح
 وهذا المكموط ومنكسر في الصحيح
 اهق
 ولا كفارة عليها اي على عاقلة السائق
 اهق

فالضمان عليها اي على عاقلة السائق
 والقائد لا يستويان في التسبب هنا
 اذا كان في وسط الابل واخذ بهما
 واحد بضم هو جمع ما عطف بها هو
 خلفه وبضم ما تلفت بها هو قائمه
 لان القائد لا يقود ما خلفه السائق
 لانفسها والذمام اهق

الى المشتري ولا فنيقسط ولا ان طوبى به من لا يملكه كالزهرين والمستاجر والمودع وان
 بناء ما تلاه ابتداء ضمن ما تلف يسقطه وان لم يطالب بنقصه كما في اشراج النخيل
 وان مال الاربعة رجلها فطلبها اولا ساكنها فاصح تأجيله وبراءة ولا يصح التأجيل
 فيما مال الى الطريق ولو لم يلقاها والمشهد ولو كان الحاطب بين خمسة فاشهد على
 احدهم ضمن خمس ما تلف به وعند ما ينفقها والمشهد ولو كان الحاطب بين خمسة فاشهد على
 اذن شريكه او بني حاطب ضمن ثلثي ما تلف به وعند ما ينفقها (باب جنابة البرية)
 بضم الزاكب ما وطئت دابته او اصابته يدها او رجلها او رأسها او كدمها ونجست
 او صدمت لاما نفق برجلها او ذنبها الا اذا وقفها ولا ما عطف برؤسها او يولها
 سائرة او موقفة لاجله فانه او قفها لاجله ضمن ما عطف فان اصابته يدها او
 رجلها حيا او نواته او اثار غبار او حجر صغيرا فقطعا عينا او فسد ثوبا بضم
 وان كبير ضمن وضمن القائد ما يضمنه الزاكب وكذا السائق في الاصح وقبل بضم النضر
 ايضا ولا كفارة عليها ولا حرما انثا ووجهية بخلاف الزاكب وان اجتمع الزاكب والقائد
 او الزاكب والسائق فالضمان عليهما وقبل على الزاكب وحده وان اصطدم فارسا او ما
 فما تا ضمن عاقلة كل دبة الاخر وان تجاوزا بجلا فافلح فافان ففعل على ظهرها
 ففما هدر وان على وجهها ففعل عاقلة كل دبة الاخر وان اختلفا فذبة من على وجهها
 على عاقلة من على ظهرها وان قطع آخر الجبل فما تا فذبة ما عليها قلته وان ساق
 دابة فوقع سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات ضمن وكذا اذا قطع وطى بعير
 منه انسانا فمات فالتفسير على قلته والمال في ماله وان كأمع القائد فالتفسير على قلته
 فان ربط بعير على فطا بعير علم قائده فخطب به انسانا ضمن عاقلة القائد الدبة ورجل
 على عاقلة الرابطة ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن
 وان ساقه وكذا في الدابة والكلبان لم يسق وانفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت
 ما لا او نفسا ومن ضرب دابة عليها اكب او حننها ففقت او ضربت يدها احد او نقر
 فصدته فمات ضمن هولاء الزاكبان فعل ذلك حال السير وفاقها لا في ملكه
 فعليهما وان نفقت الفاحش فدمه هدر وان القت لراكب فمات على عاقلة الناصر
 وان فعل ذلك باذن الزاكب فهو كقيل الزاكب ونفسا حاد في فوره هدر بعد النضر لان ذبته

على الزاكب وجعلت لانه مباشر على ما
 قدما والسائق متسبب ولا خلاف ان كان
 اياك اشد اولك وجميع هذا ان كان
 اياك اشد اولك وجميع هذا ان كان
 في الجنابة هكذا اولي
 اهق

عليها

لا يدفعه ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض

لا يدفعه ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض
 ما أخذ ولا يرجع ثانياً لأنه عوض

الأولى ثم يرجع به ثانياً عليه وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانياً وفي الصورة
 الثانية يدفعه ولا يرجع ثانياً بالاجماع والعن في الفصلين كالمدير إلا أنه يدفعه وفي
 المدير يدفع القيمة وعكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدير بخلافه واقفاً ولو
 غضب رجل مديراً مرتين فغنى عنه في كل منهما غرم سيده قيمته لم يرجع بها
 على الغاصب ودفع نصفها الأولى الأولى ورجع به عليه ثانياً اتفاقاً وقبل فيه
 خلاف محمد ومن غضب مديراً مرات فبذخاة أو نجي فلا شيء عليه وإن مات
 بصاعقة أو من شربة فغنى عنه قيمته ولو قتل جريحاً بعد ما دعى عنه ضمن
 عاقلته وإن أكل طعاماً أو ألقى مالاً أو دعى عنه فلا ضمان خلافه لا يوجب
 ولو أودع عند عبد محجوراً ما لا فاسد له ضمن بعد العتق لا في المال خلافاً له ولا
 قراض ولا إعاره كالأديع فيها والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المال
 أيضاً بالاتفاق كما يضمن العاقل أيضاً ما لا تلفه بلا أديع ونحوه
 (باب الفسار) إذا وجد ميت في محلة به أثر القتل من جرح أو خروج

أهـ ق
 في باب القسامة
 هي في اللغة بمعنى القسم وهو اليمين
 مطلقاً وفي عرف الشيخ اليمين بالله
 عز وجل بسبب شخص من شخصين
 أهـ ق
 من حكاية قول
 ولا علينا له قاتله

دع من أذنه أو عينه أو أثره خوقاً أو ضرب ولم يدرك قلبه وأدعى عليه قتله على أهلها
 أو بعضهم ولا يثبت له حلف مشهور ولا منهم بخلافه ولو ادعى عليه قتله ما قتله ولا
 صلته له ثلثة فمضى على أهلها بالدية وما تم خلقه كالكبير ولا يحلف الولي ولا
 كان لو ثبت فإن نقص أهلها عن الخمسين كررت اليمين إلى أن تم ومن نكل جسر حتى
 يحلف ومن قتلهم قتله فلان استثناء وفيه وإن ادعى الولي القتل على غيره
 سقط عنهم ولا يقبل شهادتهم على غيره خلافاً له ولا على بعضهم إن ادعاه إجماعاً
 ووجود أكثر البدن أو نصفه مع الرأس كوجود كله ولا قسماً على صبي ومجنون وأمرأة
 وعبد ولا قسماً ولادية وميت لا أثر به وأخرج الدم من فيه أو أنفه أو دبره
 أو ذكره أو وجداً قل من نصفه ولو مع الرأس أو نصفه مشقوقاً بالطول وإن وجد
 على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان يقودها أو راكبها أو اجتمعوا
 فخلعهم وإن وجد على دابة بين قريتين فعلى أقربهما وإن وجد في دار نفسه على عا
 قلته وعندها لشيء فيه وإن وجد في دار إنسان فعليه القسامة وعلى
 عاقلته الدية وإن كان العاقل حاضراً يدخلون في القسامة أيضاً خلافاً لابن

البيع لأن أحدكم إذا حلف يقول
 ما قلت ولا علمت لا ما قلنا الجواز
 أنه قتله وحده فادخل ما قلنا الجواز
 ما دعى عليه قتله ولا يثبت له قاتله
 أهـ ق

بالدية أي بدية قاله ألف واللام
 نفور مقام فيه وجود على الجند وهو
 ومات خلة كالكبرى أي إذا وجد
 سقط ما لا يخلق كالكبرى أي إذا وجد
 حكم الكبر أهـ ق
 جسر حتى حلف أهـ ق
 القتل الجسد أو النفس أو النفس
 على عاقلته أهـ ق
 استثناء وفيه أهـ ق
 الذي عليه أهـ ق
 استثناء أهـ ق
 ولا عرفت أهـ ق
 فغل فيهما أهـ ق
 الصوت منها أهـ ق
 لا يوجب أهـ ق

والاكرت ايوان لم يكونوا احسنوا
 ان كانوا ايضا اهل
 على البيع ويوجد القليل منهم والملك
 فخذ الحلة سواء ولها ان الملك
 خطون ينصر البقرة عادة دون
 السكان اهل
 اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لولا
 من يتقدم عليهم عند ما وعند ان
 يوسف حباه لم ولاية لولا من دار
 تراحمهم اهل
 الايجته انما له
 فوجد فيها قتل اخفله العاقلة
 يشهد الشهود انها الذي قتل اخه
 لا بد من الملك لاجل البدر
 دليل على الملك لكان لا يتبد الملك
 قطعاً اهل
 على اروس ولا اعتبار بقاوت
 الانبياء لان صاحب القليل راجع
 صاحب الكثير والتدبير فكانا ناسوا
 اهل
 والكتاب لانها في يد المعتبرين
 والملك والجهل البدون الملك كما
 والادب لانها تنقل وتعدل خلاف
 الحلة والادب فانها لا يتبدلان

ولا يجوز ان يفتروا وهذا على قول اب
 يوسف لا اشكال فيه فان يرى
 القسامة على الملوك والسكان كما
 فعل اهلها لانهم انصرفت
 وانصرف فيه فكانه يصدق بجهلهم
 كذا في الاختيار اهل
 فلا قسامة فيه
 في السجل الجامع لان العاقلة
 والدية على بيت المال لانه لا يجوز
 لا شخصه واندهم وكذلك العاقلة
 العامة وما لبثت المال عاملة
 المسلمين اهل

(كتاب المعامل) المبر وسكون
 هي جمع مقالة ونظم القافي بين العقل في الدنيا من ان
 العبد ونظم القافي بين العقل الدماء لا ينبغي من
 عبيد نفسك ومنه العقل لا ينبغي من
 القبايح اهل

الابن يوسف والاكرت عليه والقسامة على الملوك والسكان وعند اب يوسف
 على الجميع وهم على اهل الحطة ولو بقي منهم واحد دون المشترين وعند على المشترين
 ايضا ولم يبق من اهل الحطة احد فعلى المشترين اتفاقا وان بيعت دار ولم يتقصض على
 البائع وعند ما على المشتري وفي البيع بخار على ذي اليد وعند ما على من يصير الملك
 له ولا تذكر عاقلة ذي اليد الا بجته انما له وان وجد في ارضه مشتركة سها ما خلفه
 فالقسامة والدية على اروس وان وجد في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب
 وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربها وان في قومك
 فعلى المالك وعند اب يوسف على السكا وفي غير الملوك كالشوارع على بيت المال وكذا
 ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند اب يوسف على اهل السجن
 وان في قرية ليس بقرية قوية ليسمع منها الصوت فهو هدر وكذا لو في وسط القرية
 وان عتبسا بالسط فعلى اقرب القرية منه وان النقي قوم بالسيوف ثم لبلو على
 فعلى اهل الحلة الا ان يدعى عليه على القوم وعلى معين منهم فنسقط عنهم ولا يثبت
 على القوم الا بجته ولو وجد في معسكر بارض غير ملوكة فان فجاء او فسطا فعلى
 ربه والا فعلى الاقرب منهم وان كان نواقدا تلواعدا فلا قسامة ولا دية وان لا
 ملوكة فالعسكر كالسكا والقسامة على الملوك لا عليهم خلافا لابن يوسف ومن جرح
 في قبيلة ثم نقل الى اهلها ولم يزل ذا فرش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامم
 وعند اب يوسف لاشئ فيه ولو مع الجرح رجل غل الى اهلها ومات اهلها فلا حصة
 على الرجل عند اب يوسف وفي قياس قول الامام يضمن ولو ان رجلين كانا في بيت فوق
 احدهما مذبحا ضمن الآخر دية عند اب يوسف خلافا للحد ولو وجد القاتل في قرية
 لا امرة كرايين عليها وتدى عاقلتها وعند اب يوسف على عاقلتها القسامة ايضا
 وقالا المتأخرون والمرأة تدخل في الحمل مع العاقلة وهذه المسألة ولو وجد ارض
 رجل في جيب قرية ليس صاحب ارض منها فهو على صاحب الارض

(كتاب المعامل) هي جمع مقالة وهي الدية والعاقلة من يؤذيها وهم
 اهل الديوان ان كان القاتل منهم يتوخذ من عطاياهم وثلاثين فان خرج ثلث
 العطايا فاقلوا اكثر من ثلاث سنين اخذ منها قلم يكن منهم فعاقلة قبلته هـ

اخذ منها اي من العطايا لانها انما
 وجب فيها تخففا فاذا حصل في ارض
 وقت حصل المقصود اهل

وكل فريق سبعون والمسكن اثنتان
والبركة اثنتان والجمع
الكل ثمانية فكل فريق
لأن المذكور في الفقه
نقطة والجمع واحد
فان ثلثه وثلثه
بالا مائة وثلثه
معه وثلثه وثلثه
فان ثلثه وثلثه
فان ثلثه وثلثه

له ثلثه وثلثه
ولول وحى المسكين
الى مسكين واحد
بصرفه الى كل من
اهق

فله ثلث ما اكمل
واشرك ثالث معها
منها اهق فانه يصدق
اي استخسا لا يصدق
المدعى لا يصدق اصل
لا يثبت بطريق الوصية
اهق

على ما اقول
بينه وبين غيره
اهق

فلا يجزئها
فيما لا يملك هذا
فان يبيع اقراره
مجد وعندها يطل
فان يبيع اقراره
مجد وعندها يطل
فان يبيع اقراره
مجد وعندها يطل

فان ثلثه والمراد
الان شاء يكون فيه
الافراد بالدين في
اهق

ولكل فريق سبعاً وان اوصى ثلث ما له تزيد والفقراء فله نصفه ولم نصفه
وعند محمد له ثلثه ولم ثلثاه وان اوصى بائة تزيد ومائة لعروم والكرثك
معها فله ثلث ما لكل ولو بائة تزيد وخسين لعروم فليكر نصف ما لكل منها وان
قال لفلان ثلثي فصدقه فانه يصدق انما الثلث فان اوصى مع ذلك بوطأ عزله
ثلثها وثلثان للورثة ويقال لكل صدقه وما شئت فقل اخذها لوصاياك
ما اقرباؤه والورثة بثلثي ما اقرباؤه ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقرباؤها
بعين الورثة ولا يجزئ فلا يجزئ نصفها ولا شيء للورثة وان اوصى بكل بوطأ فله ثلثها
اثوب وهي متفاوتة فضاء ثوب ولم يدليها هو والورثة نقول لكل هلك حقه بطلت
الوصية فان سلموا ما بقى فلدى الجيد ثلثا جيدها ولذى الردي ثلثا رديها ولذى
الوسط ثلثا كل منهما وان اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج آليت
في نصيب الموصى فهو للوصية وعند محمد له نصفه والا فله قدر ذره وعند محمد
قدر نصف ذره ولا قرارا لوصية وقيل لا خلاف فيه لمجد وهو المخار وان
اوصى بالعين من مال غيره فليس بها الاجازة بعدم موت الموصى ولما منع بعد
الاجازة بخلاف الورثة لوجاها ما زاد على الثلث ولك اقرارا لابين بعد الفسخ
بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى بأمة فولدت بعد
فهم للموصى له ان يخرج من الثلث ولا اخذ الثلث منها ثم منه وعندها منها على
السواء (باب الحق في المرض) العبرة بما لا التصرف في التصرف

المخز فان كان في الفسخ من كل المال وان في مرض الموت من ثلثه والمضاف الى
الموت من الثلث وان كان في الصحة ومرض من منه كالصحة فالتميز في مرض
الموت والمحاباة والكفالة والهبة وصية واعتباره من الثلث فان اعتق وتما
وضاق الثلث عنها فالمحاباة والى ان قدمت وهما سؤله ان خرت وان اعتق بين
حما باين فصف الاول ونصف بين الحق والاخرة وان حالي بين عتقين فصف
للمحاباة ونصف للعتقين وعندهما العتق اولى بالجمع وان اوصى بان يعتق
عنه بهذه المائة بعد فلهك منها درهم بطلت الوصية وعندها يعتق بما بقى ولو ملكا
العتق صحيح بما بقى اجماعا وبطل الوصية بعق عبد لوجي بعد موت سيد

بين ما اصاب
اهق

أعاجيد فان فداء الورثة وكان
الفداء في موالم فداي فلا ينظر
لأنهم التزموه فارت لان العبد
ظهر من الجناية فصار كالمعتق

أهـ قول الوارث لان الوصي له
بعض الحق في المثل والوارث ليس له
فإنفذ من جميع المال والوارث ليس له
استحقاقه ثلث ما له من العبد قالوا
قول المتارح العبد

أهـ لان يفضل الثالث فيكون له المال
سوى العبد لان الثابت بالينة كالمثل
معينه والوصي له خيم بالإجماع لانه
ثبت حقه وكذا العبد لان العتق
حقة

عن قبله اي قيمة العبد لا يفرط
له فيه فيقسم له ذلك أهـ
بعت ولا يسي لان الدين والعتق
في الصلح لا يوجب السعي وان كان

أهـ قول الوارث لان الوصي له
بعض الحق في المثل والوارث ليس له
فإنفذ من جميع المال والوارث ليس له
استحقاقه ثلث ما له من العبد قالوا
قول المتارح العبد

أهـ قول الوارث لان الوصي له
بعض الحق في المثل والوارث ليس له
فإنفذ من جميع المال والوارث ليس له
استحقاقه ثلث ما له من العبد قالوا
قول المتارح العبد

أهـ قول الوارث لان الوصي له
بعض الحق في المثل والوارث ليس له
فإنفذ من جميع المال والوارث ليس له
استحقاقه ثلث ما له من العبد قالوا
قول المتارح العبد

أهـ قول الوارث لان الوصي له
بعض الحق في المثل والوارث ليس له
فإنفذ من جميع المال والوارث ليس له
استحقاقه ثلث ما له من العبد قالوا
قول المتارح العبد

فدفع بها وان فدى فلا ولو صلي زيد بثلث ما له وترك عبدا فادى زيد بعتقه
في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد لان يفضل
الثلث عن قيمته او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبد اعتاقه
في صحته وصدقه الوارث سعى العبد قيمته وتدفع الى الغريم وعندها يعتق ولا
يسعى وان اجتمعت وصايا وضايق الثلث عنها قدمت للفرار وان اخرها فان
تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس
ويقدم الحج والزكاة على الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على هذه
الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضيحة قرآن وصية حجة الاسلام اجماعه رجلا
من بلده راكبا ووقا النفقة والا فمن حيث نفق وان خرج حاجا فنفق في الطريق
واوصى ان يجمع عنه حج عنه من بلده وعندها من حيث مات استحقا وعلى هذا
الخلاف اذا مات للحاج من غيره في الطريق (باب الوصية للاقارب وغيرهم

جا لان انسان ملاصقه وعندها من يسكن محلته ويجمعهم مسجدا ولا يستوفى
فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي وصهره من هو ذو رحم محرم
من امرأته وحته من هو زوج ذات رحم محرم منه ليستوى في ذلك الحر والعبد
والاقرب والابعد واقارب وذو واقربته وارحامه وذو وارثها
وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والاولاد
وفي الجدر واثبات وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت وتكون للثنتين فصلا وعندها
من ينسب الى اقصاى له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن
له غنم وخالان الوصية لغيره وعندها للكل على السواء ومن لم ير غنما لان
نصف الوصية لعمه ونصفها لخاله وان لم ير فقط فضعفها للوالد وعم وعمة وخال
وخالة فالوصية للعم والعمة على السواء وعندها الوصية للكل على السوية في جميع
ذلك واهل الرجل زوجته وعندها من يعولهم وتضم نفقته وآله اهل بيته
وابوه وجد من اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب جئسه
اهل بيت ابيه والوصية لبنى فلان وهو اصيل للذكور خاصة وعندها هو
رواية عن الامام يدخل لانك ايضا ولورثة فلان للذكور مثل حظ الانثيين ولولد فلان

لذكر

من امته لانها لو كان النبي عليه السلام
من امته لانها لو كان النبي عليه السلام
من امته لانها لو كان النبي عليه السلام
من امته لانها لو كان النبي عليه السلام
من امته لانها لو كان النبي عليه السلام

(عند وجود اولاد القلب)
ولان الولد حقيقة يتناول ولد الصلب
دون اولاد البنت وروى الخشاف

عن محمد بن يونس بن بطون لان الولد ينسب
الى ابويه حقيقة وينسب الى جده
نسباً مجازاً فكذلك ينسب الى ابيه
عيسى ولا ينسب اليه الا قالوا ينسب
بنو عيسى الى ابيه

لذلك ولا ينشئ على السواء ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب لو كان له
بنات لصلبه وبنو ابن فالوصية للبنات ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت
وان اوصى ابني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصى وفيها طوائف وان لا يتامم وعيانهم
او ذمتهم او اراهم فلهن والفقر منهن والذكور لا ينشئ ان كانوا يحصى وللفقراء
منهم خاصة ان كانوا لا يحصى ولما وليه فيهن اعتقهم في الصحة او المرض ولا ولا
دم ولا يدخل مولى المولاة ولا مولى المولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له
معتقون او معتقون واقل الجمع اثنان في الوصايا كالموارث

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
تصح الوصية بخدمة عبد وسكنى داره وبغلة مدة معينة وابدان فان خرج
ذلك من الثلث سلم الى الموصي له والا قسمت الدار ومساكنها في العبد يومين له ومساكنها
له فاذا مات الموصي لم يردت الى الورثة الموصي وان ما في حياة الموصي تبطل ومن
اوصى له بغلة الدار والعبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولا لزوج
له بالخدمة والسكنى ان يؤجر وان اوصى له بتمرة بستانه فتمت وفيه ثمرة فله
هذه فقط وان زاد ابدان فله وما يستقبل وان اوصى بغلة بستانه فله الموقوف
وما يستقبل ويورث وان اوصى له بصوغه ولبنها اولادها فله ما يوجد
من ذلك عند موته فقط قال ابدان لم يقل (باب وصية الذمي)

ولو جعل ذمى داره بيعة او كنيسة فتحته ثم مات فهي ميراث ولو اوصى بها
لقوم مسكين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين خلافا لما وضع وصية مسكنا من
لا وارث له في انا بكماله المسلم او ذمي وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثته
وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي وجبا له ان لم يكن بهواه
فهو كالمسلم في الوصية والا فكالمرتد ووصية الذمي لغيره من الثلث ولا تصح لوارث
وتجوز لذي من غير ملته لا الحرب في دار الحرب (باب الوصية)

ومن اوصى لرجل فقيل في وجهه ورد في غيبته لا يرتدون رد في وجهه يرتدون
لم يقبل ولم يرتد حتمات الموصي فهو محرم بين القبيل وعدمه وان باع شيئا من التركة
لم يبق له الرد وان غير عالم بالابصاء فان رد بعد موته ثم قل صح ما لم ينقذ ضرره

ولا يحصى من حقيقته لان اسم الولد ينظم
ولان الصلب حقيقة ولا يبعد
مجازا فاذا تغذرت
الى المجاز تخرا من التغليل اهق

بني فلان كقولهم لبني فلان
لا يمكن تنفيذها جميعا بل لبعض
يجوزون ولا يمكن تنفيذها لبعض
لان ليس بالولي من البعض لا
منه معينة لان المتنازع يصح
في الحياة ببدل وبغير بدل فكذا
بعد

المات لخدمة كافي لا يعان ويكون موصيا
على ملك الميت
لا يجوز له السكنى
فتمت المناقشة السكنى
واحتراز عنه بقوله في الاصح اهق

ان يؤجر لان الوصية عليك بغير
بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا
عليك عليك ببدل اختيارا بالاعارة
اهق

اعلم ان وصية الذمي الذي يكون
بغيره عندنا وعندهم او عندهم
او عندنا او لا يكون بغيره او عندهم
من الوصية لبيت المقدس في عارضة
مثل الوصية لبيت المقدس في عارضة
او عندنا او لا يكون بغيره او عندهم
من الوصية لبيت المقدس في عارضة
او عندنا او لا يكون بغيره او عندهم
من الوصية لبيت المقدس في عارضة

٢٠٦
لا تصح اي لونه ان الله او حليدين
ارجلين بئك ماله وشهد المشهود لها
انه اوصى للشاهدين بئك لان كل مدعي
لا يقبل بئك الا انهم في المشهود به اذا
فوجب لنفسه شئ المشهود به اذا
قلت يكون مشهودا بئك
(كل ما بالمتني)
وهو على

وهو على وزن فعل المضارع من المحدث
وهو الالين والأكسبر وينقص حاله عن
حال الرجل والمختنق من مختنق وكلامه
وهو لا يفتي لا في جبر كلامه وفي فوج
الآلات من جبرها لأنه دليل على الغضو

عمرى عن ابي
اعتربا لاسبق) لانه
اهق
الاصلى
فهو مشكل
لعدد المخرج ومن الحسن انه بعد اضافة
فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بلوط
اهق
اشارة الى اعتربا بصفة
فاكثر مما لا

ولا اعتباراً بالكتب
خلافهما فإنما يقولان بال
لدلائله على قوة ذلك العضو فيثبت

شهادة الوصيين بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحته له في غيره و
عندهما نصح للكبير في الوصيين وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو بعد
الغزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلا لآخرين يدين الف على ميت والاخران لم يثبتا له
صحة اخلافا لابن يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية الف لانصح ولو شهد
احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحته وان شهد الاخر
بوصية تلك لانصح كما في الحنفى هو من له ذكر ورجح فان بال

من احدهما اعتبر به وان بالهنا اعتبر بالاسبق وان استويا في السبق فهو مشكل
ولا اعتبار بالكثره خلافا لها فاذا بلغ فان ظهر بعض علاما الرجل من نبات عليه
او قدرته على الجماع او احلامه كاحلام الرجل فجل وان ظهر بعض علامات النساء
من حيض وجل وانكسار لندى ونزول لبن فيه وتمكين من الوطء فامرأة وان لم يظهر
شيء او تعارضت فتشكل لجد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت
الاشكال اخذ فيه بالاحوط وبصلى بقناع ويقف بين صفى الرجال والنساء ولا
فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه من جانبيه ومن مجذاته من خلفه وان في
صفهن اعاد هو ولا يلبس حريرا ولا حليا ويلبس الخيط في احرامه ولا يكشف عن رجل ولا
امرأة ولا يتلو به غير محرم من رجل وامرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يجتنب رجل ولا
امرأة بل يتباح له امه تخننه من ماله ان كان له مال والا فبيات المال ثم يتباح
ما قبل ظهور رساله لا يفصل بل يجم ويكفن في خمسة اوثاب ولا يجضر بعد ما راهق
غسل رجل ولا امرأة ونذبا شجيه قبره ويوضع الرجل جالبا الامام ثم هو ثم المرأة
ان صلى عليهم جملة ولذا خسر النصيبين من الميراث عند الامتثال فلو مات ابوه عنه
وعن ابن فلان سهان وله سهم وعند الشعبي نصف النصيبين وهو ثلاثة
سبعة عند ابى يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال لسيده كل جدي حرا
وكل امية لحره لا يحق ما لم يستبن ولو قال لجد نقر اشكاله انا ذكر او انثى
لا يقبل وقبله يقبل مسائل شتى كتابه الاخريس وايماءه بما
يعرف به واقاره بنحو تزويج وطلاق وبيع وشراء ووصية وفود عليه اوله
كالنساء ولا يجد لقف ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وعلمت

بالتوجه له ان كثرة المزيج لا تملأ
القوة فربما يكون زياده اسلم في هذا
وضيق في الاخر اهـ

بإتباع له أمق غننه لاند يونكولوكه
المظاليه مطلقا اهو

[illegible]

وَقِيلَ لَهَا وَهِيَ غَائِبَةٌ لِمَ تَصْنَعُ هَٰذَا
لَا تَتَزَوَّجُ بَابِهَا لِحَالِهَا إِنَّهُ وَلَوْ كَانَ لَهَا
أَحْكَامُ الْمُنْتَنِي الْمَشْكُوكِ لَوَدَّعَتْ رَجُلًا
عَلَىٰ أَيْتِهَا

ويعتبر من الاصل ان لا يثبت
الدين في ذلك الا في حال الضرر فان لم يكن
من غير ضرر من جهة جاز لان الضرر
فانما منه مرفق جاز لان الضرر
ما فيه من الخسارة وما زاد الاسكان
او غيره في الضرر وما زاد الاسكان
ولمنا لوضوح الضرر وما زاد الاسكان
وما زاد الاسكان
ا هـ

ولو دفع الاراضي الى بعض اهل الجناح
واراد الا ما كان يدينها اليهم في الجناح
جاز فان فضل شيء من جهتها في الجناح
اجابها وهو المالك فانه لا وجه للزكاة
وجه ان يدينها من غير ضرورة ولا
ذكرنا ان يدينها من غير ضرورة ولا
ا هـ

عن اي يوم صحت لان يوم رمضان
معنى بشهود الشهر لئلا يثبت فيه
وهو واحد لانه عبارة عن اثنين يوما
بليها
ا هـ

ولو عن رمضان قبل ما يعين
صائم عن رمضان سنة كذا
ويصح فيها ايضا وهو قول الامام
الشافعي والاصح ما ذكره المانن
في ان الفرض من حجة فلا بد من تعيين
فيه ان شاء الله تعالى
ما يريد بالنية
تعيين الجنب بالنية
ا هـ

عذر في ترك الحج لان من الطيق
شرط كما مر في الحج لا بد له من نية
فليس لها ذلك ولا يجوز لها
فلا يمكن منعها من ذلك ولا يجوز لها
ذلك مع الضرر لانها فتاوى
ا هـ

فهو كالحرس ولا فلا والكتابة في الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة امام مستبين
مرسوم وهو كالنطق في الغائب والحاضر وامام مستبين غير مرسوم كاتبة على الجدر
وورق المتجر وينوي فيه واما غير مستبين وغير مرسوم كاتبة على الهواء والماء
ولا عبرة فيه واذا اختلفت الذكية بمسألة اقل منها يحرم لكل والا فلا يؤكل حاله
الاختيار ويحرم عند الاحتياط واذا احرق رأس النشاة المتلصق بدم وزال الدم
فاخذ منه مرفق جاز والحرق كالغسل ولو جعل السلطان الخراج لرب لا أرض بما جلا
العشر ولو دفع الاراضي للمملوك ان يقوم ليعطوا الخراج لكان ولو نوى قضاء رمضان
ولم يعين عزاي يوم صحت ولو عن رمضان في الاصح وكذا في قضاء الصلاة ولو نوى
ظهور عليه مثلا ولم يتناول ظهره واخر ظهره او ظهر يوم كذا وقبل يصح فيها ايضا ولو بلغ
الصائم رزاق غيره فان كان جيبه لزمه الكفارة والا فلا وقيل بعض الخارج عذر في
ترك الحج ومن قال لامرأة عند شاهدين نوزن من مثلك ففانك شدم لا ينعقد
النكاح بينهما ما لم يقل قول كرم ولو قال لها خويشتن رازن من كرم ايتك ففانك
كروايندم ففانك يذيرهم ينعقد ولو قال لرجل دختر خويشتن رايسوز رازني وانشئت
فقال داشتم لا ينعقد ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها
في بيتها كانت ناسرة ولو سكن في بيت الغصب منتف منه فلا ولو قال لا اسكن
مع امك واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قالت مرا طلاق دادة
فقال دادة كبر او كرده كبر او دادة با د او كرده با دان نوي يقع والا فلا ولو قال
داده است او كرده است يقع وان لم ينو ولو قال دادة انك را لا يقع وان نوي
ولو قال وي مرا نشايد تا قيامت او هه عم لا يقع الا بالنية ولو قال له احيه زنا
كن فهو اقرار بالطلاق الثالث ولو قال لجلسه خويشتن كن فلا ولو قالت له كابر
ترا بخشيدم زانك باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا ولو قال لبعده يا مكا
اولامته انا عبدك لا يعق ولو دعي الى فعل فقال بر من سو كند است كن ابن كار
نكنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بر من سو كند است بطلاق فافرار
بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا بالايصد وكذا لوق لمراسو كند
خانه است كن ابن كار نكنم ولو قال للمشتري للبايع بعد البيع بها بانه فقال لا يانع

لا يصدق لانه اغترع بين منعق
وقول بعد ذلك قلت ذلك كذا بالايصد
بازدم
ا هـ

ان نوي يقع ولا خلاف لانها كتابات
ا هـ

الدين
لأنه غير منقطع في الانفاق فخرج منها
لأنه غير منقطع في الانفاق فخرج منها
لأنه غير منقطع في الانفاق فخرج منها

فالمعارة له لان الآلة التي بينهما ملك
ويكون غاصبا للخدمة فهو من المخرج
ان طلبت زوجته ذلك أهق

والدم المسفوح لما روي الاوزاعي
قال كره رسول الله عليه السلام والمقبل
من الشاة الذكر ولا يتبين والد

بأذنها فالمعارة لها والنفقة دين له عليها وإن عمرها بلا أذنها فالمعارة لها وهو يخرج
وإن عمر نفسه بلا أذنها فالمعارة له ومن أخذ غريمه ففرضنا من يده فلا ضمان
على الشانغ ومن فیده مال انسان فقال له سلطان ادهه الى ولا قطعك يدك
او ضربتک خمسين سوطا لا يضمن لو دفع ولو وضع في الصخرة مبخلا لم يصد
حما وحش وسعى عليه فجاء في الغد وجد الحمار جرحا ميتا لا يحل لكه ويكره من الشاة
الميتا والحضية والثلاثة والذكر والغدة والمرارة وأقدم المسفوح والمقاخا ان يفر
مالا للغائب والطفل واللفظة ولو كانت حشفة الكسبي ظاهرة من ذاه ظنه مخنئا
ولا تقع جلدة ذكره الا بمشفة جاز ترك خثانة وكذا شيخ اسلم وقال لاهل البصرة لا يطبق
الحثان ووقنا الحثان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غير انبياء و
المتكدة الا بطريق البيع ولا الاعطاء باسم النيروز والمهرثا ولا بأس بلبس القلاص
وللشباب العلم ان يتقدم على الشيخ الجاهل حفاظا للدين ان يجتم فرابعين يوما
كتاب الفرائض يبدأ من تركه الميتة تجهيزه ودفنه بلا اسلف

والدم المسفوح لما روي الاوزاعي
قال كره رسول الله عليه السلام والمقبل
من الشاة الذكر ولا يتبين والد
والنفقة والمرارة والمائة والد
لان الدم يثبت بالخصم ومنه وكره
منه ولا يثبت بالخصم ومنه وكره
النفقة فقال ان ما ذكرت شاة فكلها
فناء ثم خاله ثم زين
ودا لا تمحى عن ذفال
فاداء الفداء الفرج والمائة للميتة والباقي
النفقة والاداء الدم والميتة والمرارة فافق
وبالذال الذكر أهق

ولا تقسیر ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم ثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقي بين
ورثته وليسحق الارث بنسب ونكاح وولاء وبدأ باصحاب القروض ثم بالعشبة
النسبية ثم بالمعتق ثم بعصبته ثم الردم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له
بنسبه لم يثبت ثم الموكله بأكثر من الثلث ثم بيت المال ويمنع الارث الرق والقتل كما مر
وتخلوا المثلثين وتخلوا لدارين حقيقة او حكما والجمع على نور ثم من الاربعة عشرة الاربعة
وابوه والابن وابنه والابن وابنه والعم وابنه والزوجة ومولا النعمة ومن النساء سبع
الامر والمجدة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولا النعمة وهم ذوو فرض
فدو فرض من له سهم مقدور السها المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع
والعش والثلثان والثلث والسدس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها وللأخت
للابن وللأخت لا بد عند عدمها اذا انفردت وللزوج عند عدم الولد وللأخت وللأخت
له عند وجود واحد منها وللزوجة وان تعدت عند عدمها والتم لها كذلك عند وجود
أحدها والثلث لكل اثنين خصا عدم من فرضهن النصف والثلث للامر عند عدم الولد
وللأخت وللأخت من لا أخوة ولا أخوات ولها ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين

كتاب الفرائض جميع فريضة من الميراث
المقتدرين يقال فرض الفداء النفقة
وسمى هذا العلم ولم يفرق بين الميراث
قدرة بنفسه ولم يفرق بين الميراث
مقتدر ولا بين ميراث الميراث
من النصف والربع والثلث وغيرها كان
والثلث والربعة والثلث والثلث
كالربعة والربعة والثلث والثلث
التعويض بها بجملة كقولها تعالى واذهب
الصلوة الآية أهق

من ترك البيت وهو ما ترك الميت
خاليا من تلقى حتى الغير بعينه و
وان كان حق الغير بملكان والمشتري
كان من القرض فان صاحبه قدم
على التجهيز كما قال جابر
يؤسرف ولا تقسب وهو قدر
يؤسرف الكفاية او ضمن السنة او قدر
ثم تنفذ وصاياه فان كانت
الوصية بعين تقدر من الثلث وتنفذ
أهق

من ترك البيت وهو ما ترك الميت
خاليا من تلقى حتى الغير بعينه و
وان كان حق الغير بملكان والمشتري
كان من القرض فان صاحبه قدم
على التجهيز كما قال جابر
يؤسرف ولا تقسب وهو قدر
يؤسرف الكفاية او ضمن السنة او قدر
ثم تنفذ وصاياه فان كانت
الوصية بعين تقدر من الثلث وتنفذ
أهق

(كأربع زوجات) وأقل مما رجة ثمانية
فإن زوجات الثمن واحد يتي خمسة لأن في الثمن
من يرد عليه من خمسة لا يخرج ثانياً بل يخرج
ففي خروجي فخرج في الخارج نصيب
الوطي ثم نصيب الخ

عند عدم ذى السهم هذا مذهبا
قال عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت
لا ميراث له ووضع المال في كثير من
فيه قال مالك والشافعي وخالفوه منهم ابن سريج
أصحاب الشافعي خالفوه في ما
أجاب إلى يورث ذوى القربى في ما
وذهبوا إلى يورثهم للمنفق في غير المصارف
وهو اختيار فقهاء المال وصنفه في غير المصارف
لنصاب المال وصنفه في غير المصارف
أهـ

استقام كزوجة وأربع جدات وست نوات لأم والأصرب جميع مسائلهم في
مخرج فرض من لا يرد عليه كأربع زوجات وتسع بنات وسجدات ثم يصر
سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه في باقي من يخرج
فرض من لا يرد عليه وفتح بالأصول الآتية

فصل
ذو الرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى
السهم فمن انفرد منهم أحرز جميع المال ويرجئون بقرب الد رجة ثم بقوة القرابة
ثم يكون الأصل واثرا عند اتحاد الجهة وإن اختلفت فلقرابة الأب للملكة ولقرابة
الأم للملكة ثم يعتبر الزوج في كل فريق كما لو انفردوا عند الاستواء في القرب
والقوة والجهة لذلك كمثل خط الأنثيين وتعتبر إبدان الفروع إذا تفتت الأصول
وكذا أن اختلف عند أبي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من الأصول والعهد
من الفروع ويقسم على أول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل الذكر على حدة
والإناث على حدة فيقسم نصيب كل طائفة على أول بطن اختلف كذلك كان
والادفع حصص كل أصل إلى فرعه ويقول لمحمد يتي ويقدم جزء الميت وهم أولاد
البنات وأولاد البنات لابن وإن سفلن ثم أصله وهم لأجداد الفاسد والجدات
الفاسد ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات وأولاد الأخوة لأم وبنات الأخوة
ثم جزء جدته وهم العمام والحالات والأخوال والأعمام لأم وبنات الأعمام ثم
أولاد هؤلاء جزء جدابيه أو أمه وهم عمات الأبناء والأم وخالاتها وأخوالها
وأعمام الأب لأم وأعمام الأم وبنات أعمامها وأولاد أعمام الأم

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أبهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع أبناهما أحدهما أخ لأم أعطى السدس فمات أمه فماتت الباقي
عصوبة

فصل ولا يرث المحرم بالأنكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا حادها تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة . فصل في الحمل . ويقول للمل نصيب بن واحد
هو المختار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم ما ورث

عند عدم ذى السهم هذا مذهبا
قال عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت
لا ميراث له ووضع المال في كثير من
فيه قال مالك والشافعي وخالفوه منهم ابن سريج
أصحاب الشافعي خالفوه في ما
أجاب إلى يورث ذوى القربى في ما
وذهبوا إلى يورثهم للمنفق في غير المصارف
وهو اختيار فقهاء المال وصنفه في غير المصارف
لنصاب المال وصنفه في غير المصارف
أهـ

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أبهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع أبناهما أحدهما أخ لأم أعطى السدس فمات أمه فماتت الباقي
عصوبة

فصل ولا يرث المحرم بالأنكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا حادها تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة . فصل في الحمل . ويقول للمل نصيب بن واحد
هو المختار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم ما ورث

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أبهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع أبناهما أحدهما أخ لأم أعطى السدس فمات أمه فماتت الباقي
عصوبة

فصل ولا يرث المحرم بالأنكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا حادها تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة . فصل في الحمل . ويقول للمل نصيب بن واحد
هو المختار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم ما ورث

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أبهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع أبناهما أحدهما أخ لأم أعطى السدس فمات أمه فماتت الباقي
عصوبة

فصل ولا يرث المحرم بالأنكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا حادها تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة . فصل في الحمل . ويقول للمل نصيب بن واحد
هو المختار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم ما ورث

فصل في الفرق والهدم
إذا لم يعلم أبهم مات ولا يقسم مال كل على ورثة الأحياء ولا يرث بعض الأموات
من بعض وإن اجتمع أبناهما أحدهما أخ لأم أعطى السدس فمات أمه فماتت الباقي
عصوبة

فصل ولا يرث المحرم بالأنكحة الباطلة ولا يلج
فيه قرابان لو انفردا في شخصين ورثا بهما وإن كانتا حادها تحجب الأخرى
يرث بالمحاجة . فصل في الحمل . ويقول للمل نصيب بن واحد
هو المختار وعند أبي يوسف نصيب بنين فإن خرج أكثره جازم ما ورث

بفضله وكرمه تعالى قد مر هذا الكتاب السطاب المسمى بملحق الأبحر
للنقيب المحقق والقاضى الموفق المشتهر فى الانصار والافطار المبرم
الحلج عفى عنه خو بر الملك والحق

اشبوكا ب سلطان محمد ده كنب حانه تحند بوسوي الحاج
محرّم افنديك طاشرسنگاهند طبع ومبيل
فلمشدر

حرر بقدر الفقير الحاج مصطفى رافى

١٢٧٢ هـ









